جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات السعودية الكويتية
للفترة (1982م – 2007م)

إعداد الطالب
علي بن صبيح ظاهر العازمي

إشراف
الدكتور صداح أحمد الحباشنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة 2009

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته الذي منحني كل ما يملك، ولم يدخر جهداً في الحرص على مواصلتي لدراستي، وكرس كل طاقاته في تقديم الدعم والمساندة للسير بالطريق الصحيح حتى وصلت إلى ما وصلت إليه ولله الحمد والشكر أولاً وأخيراً.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى نبع الحنان إلى نبع الوفاء إلى العزيزة التي لا ولن أنساها والدتي الحبيبة ذات العطاء اللامحدود.

والدي ووالدتي لكما مني كل الدعاء ما دمت حياً، رحمكما الله جميعاً وأسكنكما فسيح جناته (وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا).

إلى أحبتي وعزوتي وسند ظهري وأملي في الحياة أخوتي وأبنائي الأعزاء، أمد الله في أعمارهم وسدد على طريق الخير خطاهم، وحفظهم الله ورعاهم.

إلى من كانت وما زالت لي من الأوفياء المطيعين في كل أمر، إلى زوجتي العزيزة، حفظها الله ورعاها.

علي بن صبيح ظاهر العازمي

الشكر والتقدير

الحمد لله وحده لا شريك له، له الحمد وله الملك يُحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد،

فلا يسعني بعد إتمام رسالتي إلا أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير والعرفان إلى سعادة الدكتور صداح أحمد الحباشنة، الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على رسالتي، وأمدني بالدعم والإرشاد والإرادة في إتمامها وإنجازها على الوجه الأكمل.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم وقبولهم بالحضور ومناقشة رسالتي.

كم أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والدعاء إلى كل من ساعدني بالوقوف إلى جانبي من أساتذتي الأفاضل وزملائي الأعزاء في هذا الصرح الشامخ العزيز على قلوبنا جامعة مؤتة الرائدة العزيزة.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع له مني كل التقدير والاحترام.

علي بن صبيح ظاهر العازمي

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الملخص

العلاقات السعودية الكويتية

للفترة (1982م – 2007م)

علي بن صبيح ظاهر العازمي

جامعة مؤتة 2009

تناولت هذه الدراسة البحث في العلاقة بين دولتين جارتين من دول الخليج العربي وهما، المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وما لهذه العلاقة من خصوصية مُميزة وإيجابية في معظم مراحلها التاريخية والحاضرة، والروابط المشتركة لكلا البلدين، كما تناولت الدراسة أثر المقومات الاقتصادية التي يملكها كلا البلدين في تطور العلاقة، وآليات التنسيق المشتركة بين كلا البلدين في مواجهة الأطماع والتحديات، وقد تطرقت هذه الدراسة إلى المواضيع التالية:

1- وصف السياسة العامة للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، حيث بيّنت الدراسة أهمية الموقع الجغرافي والشكل السياسي، ونظام الحكم، والمقومات الاقتصادية والسياسة الخارجية في كلا البلدين وأثرها على العلاقة بينهما.

2- تناولت الدراسة العلاقة بين البلدين ضمن مستويات مختلفة الخليجية منها، والعربية، والإقليمية والدولية، ومن خلال المنظمات والهيئات الدولية.

3- أثر العلاقة بين البلدين والمقومات السياسية والاقتصادية في خدمة القضايا المصيرية للأمتين العربية والإسلامية إلى جانب إسهام كلا البلدين في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

4- بينت الدراسة أثر الأخطار الداخلية والخارجية في تعزيز العلاقات بينهما، ابتداء بالحدث الأبرز أزمة الخليج الثانية، ودخول القوات العراقية لدولة الكويت، والأحداث التي تزامنت مع تلك الفترة، والتحديات الراهنة على المستوى الخليجي والإقليمي.

Abstract

Kuwaiti-Saudi relations For the period (1982 - 2007)

Ali Bin Subiah Daher Al-Azime

Mu'tah University, 2009

This study investigates the relations between two neighboring Arab Gulf countries; Saudi Arabia and Kuwait. The study presents the uniqueness of this bilateral historic and contemporary interrelationship and the joint ties that are warmly shared between the two states. The study examines the long-term influence of the economic characters of both counties on the evolvement and the form of the current relationship. The study depicts the efforts and strategies jointly practiced towards addressing regional and global challenges and threats. The following summaries the main topics covered in the study:

1. A general description of the two modern states of Saudi Arabia and Kuwait, showing the importance of their geographic location, the current government type and political system, economic activities, and the role of foreign policy in each country in shaping the relationship between the two.
2. The study outlines the relation on different levels through their active presence in Arabic, regional, international organizations, and associations.
3. The influence of this bilateral relationship towards serving substantial issues, those are of a great concern to Arabic and Islamic Nations, and the effort of each country in preserving the international peace treaties and agreements.
4. The study draws the attention to the impact of the national and regional threats on strengthening the relationship between the two countries, including the paramount events of Gulf War II and the Iraqi invasion to Kuwait in 1990. The study highlights also the current Gulf and regional challenges that are of a shared concern to both countries.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة

تميزت العلاقات السعودية الكويتية منذ فترات طويلة بأنها إيجابية في معظم مراحلها، وربما كانت العلاقة الأوثق بين دولتين من دول الخليج العربي، وقد مرت هذه العلاقة بالعديد من المراحل التاريخية والتحديات والظروف السياسية التي زادت من عمق الترابط بين هاتين الدولتين الجارتين، فمنذ نشوء الدولة السعودية بمراحلها المختلفة الأولى والثانية وانتهاء بعهدها كمملكة، تميزت هذه العلاقة بالعديد من الثوابت الإستراتيجية عمّقت من جذور الترابط والتوحد في مواجهة العديد من التحديات الإقليمية والعالمية.

لقد كان للظروف السياسية التي مرت بها المنطقة سواء الإقليمية منها أو الدولية آثار كبيرة عكست عمق الترابط بين السعودية والكويت، وكان للأحداث التي عصفت بالمنطقة الأثر الأكبر في تكوين علاقة عكست وحدة الهدف والمصير بينهما. وعلى الرغم من تتالي الأحداث السياسية التي توالت على المنطقة، إلا أن هذا الدراسة سوف تركز على الفترة ما بين عام 1982م وحتى 2007م، والتي تخللها الحرب العراقية الإيرانية، واحتلال العراق للكويت، وحرب الخليج الثانية، وانسحاب العراق من الكويت، ثم احتلال العراق من قبل قوات التحالف، وما نتج عنه من سقوط لنظام الحكم في العراق وما تبع ذلك من تسارع لوتيرة الأحداث سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتأثير ذلك كله على العلاقة بين السعودية والكويت.

كما ساهمت عوامل أخرى بشكل فاعل في إعادة تشكيل العلاقات السعودية الكويتية بشكل أوثق مما كانت عليه في الماضي، وذلك في مواجهة تحديات ما بعد أزمتي الخليج الأولى والثانية، ومثال ذلك زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، والذي بدأ يزداد شيئاً فشيئاً وملف إيران النووي، الأمر الذي أدى إلى استشعار السعودية والكويت وباقي دول الخليج للخطر القديم الجديد الذي يتهددها، كما زاد من حدة هذه الأخطار الفوضى التي حلّت بالعراق وحالة الضعف التي يعيشها، والذي كان يعتبر بوابة التصدي الأولى في مواجهة المد الشيعي والأطماع الإيرانية في المنطقة.

كما أن هناك محاور أخرى عديدة ساهمت في صياغة العلاقة بين السعودية والكويت منها المنفعة الاقتصادية المتبادلة والتي تعتبر أحد المحاور المهمة في العلاقات بين الدول، حيث ساهمت هذه المنفعة بصياغة العلاقات بين السعودية والكويت، كونهما تعتبران من كبرى الدول المنتجة للنفط في العالم، وعضوية كل من الدولتين في العديد من المنظمات والمجالس الدولية مثل، مجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة الأمم المتحدة. وجغرافية الأرض التي تجمعهما معاً، وطبيعة التشابه السكاني بينهما.

كما لا يمكن إغفال الدور الكبير لكل منهما في دعم القضايا العربية والإسلامية ووجهة النظر المشتركة حيال هذه القضايا، وبخاصة القضية الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في كيفية العلاقات السعودية الكويتية منذ عام 1982م وحتى عام 2007م، والصعوبات التي واجهتها كلا الدولتين نظراً لوجودهما في بقعة جغرافية تعتبر بؤرة للتوتر والصراعات الإقليمية والدولية، حيث مرت هذه المنطقة بعدة مراحل من الصراعات، فمن الصراع العربي الإسرائيلي إلى حرب الخليج الأولى والثانية، والأطماع الإيرانية في الخليج العربي، وآثار ذلك كله على طبيعة العلاقة على الدولتين بشكل خاص وعلى المنطقة بشكل عام، وذلك لأهميتهما الإستراتيجية والاقتصادية إقليمياً وعالمياً.

3.1 أهداف الدراسة:

1) توضيح وبيان التطور التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكلاً من السعودية والكويت منذ العام 1982م.
2) توضيح دور كلا البلدين في المنطقة بشكل خاص والساحة الدولية بشكل عام.
3) تحليل القضايا المشتركة بين الدولتين من قضايا سياسية واقتصادية وجغرافية واجتماعية إلى آخره من القضايا المشتركة.
4) التركيز على الخصائص المشتركة بين البلدين، والتي ساعدت على تطور

العلاقة وإضفاء طابع التقارب الإيجابي في معظم مراحل العلاقة بينهما.

5) الظروف السياسية والمتغيرات الدولية التي مرت بها المنطقة، والتي عكست آثار العلاقة بين الدولتين.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان كل العوامل والمؤثرات التي أثرت على نشوء وسير العلاقات بين السعودية والكويت منذ العام 1982م، وأهم المعوقات التي أدت إلى نشوء بعض الخلافات بينهما، مع التركيز على أهم الخصائص والروابط المشتركة بينهما، وأثر كل منهما على إيجابية هذه العلاقة.

5.1 منهجية الدراسة:

1) **المنهج التاريخي:** سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي، حيث سوف يتم تتبع المراحل التاريخية لتطور العلاقة السعودية الكويتية منذ العام 1982م حتى العام 2007م في جميع مراحلها.

2) **المنهج التحليلي:** سوف يتم الاعتماد على هذا المنهج من خلال تحليل كل الظروف والمتغيرات التي أثرت في تلك العلاقة، سواء كانت تلك الظروف إيجابية أو سلبية، وسواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية.

6.1 أسئلة الدراسة:

1) ما هي أهم الخصائص المشتركة بين البلدين، ومدى تأثيرها على سير العلاقة بينهما بشكل إيجابي؟

2) كيف أثرت طبيعة العلاقة بين البلدين كونهما من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط عالمياً على أمن واستقرار المنطقة؟

3) ما هي إسهامات الدولتين في حل وتسوية القضايا والأحداث العربية والإقليمية والعالمية التي شهدتها الساحة الدولية؟

4) ما هو مستقبل هذه العلاقة، ومدى تأثرها بالسياسة العالمية؟

7.1 مفاهيم الدراسة

أ- مفهوم العلاقات الدولية:

إن الحديث عن مفهوم أو مصطلح العلاقات الدولية يركز عادةً على الـدول لأنها تعتبر الوحدة الأساسية في البنيان الدولي، وهي غالباً التي تـصنع وتـصوغ السياسات الخارجية لها، بما يتلاءم مع مصالحها، وللعلاقات الدولية عدة تعريفـات ركز كل واحد فيها على جهة أو عنصر معين، ومن أشـهر التعريفـات للعلاقـات الدولية تعريف كوينسي رايت، والذي عرفها بأنها "علاقات شاملة تـشمل مختلـف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت رسمية أم غير رسمية"، ولا يمكن إغفال دور الوحدات الأخرى التي تشارك في العلاقات الدولية مثـل المنظمـات الدوليـة والشركات العابرة للقارات وغيرها من الوحدات الدولية الأخرى.

ويعرفها مارسيل ميريل بأنها "التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، وهي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية ولا تشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول، ولكن أيضاً على العلاقـات بـين الأفـراد والمجموعات العامة والخاصة التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل على جميع الأنظمة التقليدية للحكومات كالدبلوماسية، والمفاوضات، والحرب، ولكن تشمل أيضاً تدفقات من طبيعة أخرى، اقتصادية، وأيدولوجية، ووسكانية، ورياضـية، وثقافيـة. (مارسيل، 1986)

ب- مفهوم السياسة الدولية

وهو يعتبر أكبر شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية، مع أن بعض البـاحثين استعملوه كمرادف لمصطلح العلاقات الدولية، إلا أنـه لا يمكـن إغفـال أن هـذا المصطلح يشير إلى النظام الدولي بشكل عام، بما فيه الدول والمنظمـات الدوليـة والشركات العابرة للقارات على حدٍ سواء. وهو أكثر شمولاً من مصطلح الـسياسة الخارجية.

إن العلاقات والروابط التي تنشأ بين الدول متعددة ومتشعبة، غير أنه لا يمكن القول بأنه هذه العلاقات تدخل في نطاق علم العلاقات الدولية، وأمثلة ذلك كثيـرة، فمنها المباريات الرياضية والفنية والثقافية، وعلى العكس فإن هناك علاقات تـدخل

ضمن إطار هذا العالم دون أن يطلق على أحد أطرافها أو جميع أطرافهـا وصـف الدولة، ومن أمثلة ذلك العلاقات بين الدول النفطية والشركات الأجنبية، والعلاقـات بين دول وقوى مالية أجنبية، والعلاقات بين فروع الحزب الواحد المنتشر في أكثـر من دولة، وهناك بعض القضايا والأحداث المحلية التي تكتسب أهميـة كبـر فـي العلاقات الدولية بسبب تأثيرها في مناطق مختلفة من العالم مثل انتخابات الرئاسـة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو وفاة زعيم في بعض الدول الكبـرى أو تغييـر القيادة الحاكمة.(المجذوب، 1978)

ج- مفهوم السياسة الخارجية

كما هو الحال في مصطلحات العلاقات الدولية والسياسة الدولية لـم يجمـع الباحثون على تعريف واحد لمفهوم السياسة الخارجية، إلا أنـه يمكـن القـول أن السياسة الخارجية لدولة ما، هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة، أو الخطة التي تسير بهديها دولة ما في علاقاتها مع دول أخرى، لذا فإن دراسات السياسة الخارجية ترتكز على ظاهرة القرار السياسي للدول الخاص بالعلاقات الخارجيـة والتعـاون الدول بدون أن تشمل النظام الدولي بكامله.(الرويفي، 1975)

وذهب البعض إلى القول في السياسة الخارجية بأنها "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي". (بدوي، 1972)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

الإطار النظري لهذه الدراسة التي تتناول العلاقات السعودية- الكويتية سوف يستند إلى النظرية الواقعية ونظرية النظم.

أ- النظرية الواقعية:

اكتسبت النظرية الواقعية قوة تأثيرية كبيرة بين الأكاديميين وصناع القرار على حد سواء، حيث أن كتاب هانس موجينتو-مؤسس المدرسة الواقعية الكلاسيكية "السياسة بين الأمم" Political Among Nation (1948) ظل ولفترة طويلة الكتاب المرجعي في العلاقات الدولية، وفيه يشرح المبادئ الستة التي تستمد الطرح الواقعي في العلاقات الدولية، وهي:

1) أنه يمكن تطوير نظرية عقلانية تعكس القوانين الموضوعية التي تسير وفقها السياسة طالما أنها تستند إلى الطبيعة الإنسانية "غير الخيّرة"، ذلك أن الإنسان شرير بطبعه حسب مورجينتو، وهذه الطبيعة ثابتة لا تتغير بأي حال من الأحوال.
2) المصلحة هي جوهر العمل السياسي، وهي تتحدد بمؤثر القوة، حيث أن القوة بالنسبة للواقعيين تعتبر وسيلة وهدفاً في الوقت نفسه، وتعرف القوة "أنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو تغييره وفق الاتجاه المرغوب به من جهة، ومن جهة أخرى القدرة على مقاومة محاولات الآخرين للتأثير في السلوك".
3) يفترض الواقعيون أن المصلحة التي تحدد بالقوة تعتبر مفهوماً موضوعياً يتمتع بصلاحية غير قابلة للجدل، ومع ذلك فإن مضامين المصلحة ليست ثابتة بالنسبة لكل الدول، كما أنها ليست ثابتة على امتداد فترات تاريخية متعاقبة.
4) الواقعية ليست نظرية غير أخلاقية، بل إنها فقط نظرية لا تبالي بالمعايير الأخلاقية على اختلافها، وذلك لأنها وفي الوقت الذي تعي فيه التبعات الأخلاقية للعمل السياسي، فإنها واعية أيضاً بالتوتر الذي يمكن أن يحدث بين

القيادة المتمسكة بالمضامين الأخلاقية وبين مقتضيات نجاح العمل السياسي.

5) ترفض الواقعية ادعاء دولة من الدول بأن قيمها الأخلاقية يجب أن تكون بمثابة قوانين كونية تستوجب خضوع الجميع لها، وبدلاً من ذلك ترى أن المصلحة هي التصور الذي يتبوأ مكانة القانون الكوني، لأنه يحول دول الإقدام على مغامرات سياسية نابعة من محاولات فرق المنظومة القيمية والأخلاقية لدولة معينة على الدول الأخرى، وكذلك تحقيق المصلحة شيء مشترك يحظى بإجماع الكل.

6) السياسة من المنظور الواقعي حقل مستقل بذاته وللحصول على تحليل جيد يتوجب استبعاد أي مجال آخر عن مجالات الاهتمام الإنساني(John. P.7)

ب- نظرية النظم

تستند هذه الدراسة أيضاً على نظرية النظم وبخاصة النظرية الفرعية منها التي تتعلق باتخاذ القرارات الخارجية، حيث تهتم هذه النظرية في تفاعل الوحدة القومية (الدولة)، حيث تنسجم مع المؤثرات التي تأتيها من النظام الدولي، وكيفية التعبير عنها والتعامل معها من خلال اتخاذ قرارات خارجية تظهر بها الدولة اتجاهاتها، وتدافع عن مصالحها إزاء غيرها من مصالح الدول الأخرى.

وترتكز هذه النظرية على مقومات، أهمها:

1) إن ما يقوم به صناع القرار هو تجميع الحقائق المرتبطة بالموقف وتحليلها، ومناقشتها، وتقييمها.

2) إن اتخاذ القرار الخارجي هو عملية جماعية متكاملة.

3) أن اختيار بديل لا يكون بصورة عشوائية، بل بدارسة كافة احتمالات اختياره، وتحديد الأولويات بالنسبة للأهداف.

4) أن هناك متغيرات رئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية تتعلق بالبيئة الخارجية بجميع أبعادها وحقائقها ومؤثراتها والبيئة الداخلية المكونة للأوضاع الاجتماعية والنظام السياسي والاقتصادي للدولة، والمنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح والأحزاب السياسية.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (السويدي، 2000)، "بعنوان "مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين"، ركزت هذه الدراسة على مجلس التعاون الخليجي ودوله ودوره في أمن الخليج واستقراره بشكل خاص وأمن المنطقة الإقليمي والعالمي بشكل عام، ومن بين أهم دول التعاون الخليجي السعودية والكويت، حيث يعتبر هذا المجلس من أهم الخصائص أو العوامل المشتركة التي تجمع بينهما، وأشارت الدراسة إلى قمة أبوظبي والمتغيرات الإقليمية، وتطور العلاقات الخليجية الإيرانية.

وأشارت الدراسة إلى الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي والرؤى المستقبلية للمجلس، وركزت الدراسة على أمن الخليج ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وآليات تعزيز الدفاع الخليجي، وإلى المجتمع المدني في دول الخليج العربي، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، والتحولات التي شهدتها دول المجلس على الساحة الإعلامية في العقد الأخير من القرن العشرين.

كما تناولت الدراسة التحديات الأمنية والبيئية لدول المجلس، والدبلوماسية التي ينتهجها المجلس في مواجهة تحديات الأمن والبقاء.

دراسة (الشمري، 2000)، بعنوان "انبعاث أمة-استقرار السعودية وتطورها في ظل الملك المؤسس وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود"

ركزت هذه الدراسة على تطور المملكة العربية السعودية في جميع مراحلها التاريخية المختلفة منذ العصور القديمة وحتى قيام المملكة العربية السعودية، كما تطرقت الدراسة إلى موقع المملكة العربية السعودية وأهميته الإستراتيجية، والأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، إضافة إلى تطور الذي حصل على جميع المجالات الصحية والتعليمية والزراعية والنقل والقوات المسلحة والتجارة الخارجية، وتناولت الدراسة النظام السياسي في المملكة، والسياسة الخارجية على مختلف الأصعدة عربياً وإقليمياً ودولياً.

واهتمت الدراسة بالفترة التي تولى خلالها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد

بن عبدالعزيز آل سعود الحكم عام 1982م، واستعراضت جميع التطورات التي شهدتها المملكة من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقات المملكة الخارجية على الصعيد الخليجي والعربي والعالمي في خلال تلك الفترة.

كما اهتمت الدراسة بالدور السعودي في مجالاته المختلفة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في دعم القضايا العربية والإقليمية، والتطور الكبير الذي شهدته في عهده العلاقات السعودية الخليجية، والعلاقات السعودية العربية.

دراسة (الهيتي، 2004)، بعنوان "الخليج العربي- أرضه، سكانه، اقتصادياته، وجغرافيته السياسية"، ركزت هذه الدراسة على الترابط الجغرافي الذي يجمع دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك التشابه السكاني بين مختلف دول الخليج لانحدار سكانه من قبائل جاءت من داخل شبه الجزيرة العربية وانتشرت في دول مجلس التعاون الخليجي، والروابط الاقتصادية وما نتج عنها من وحدة في معظم المواقف السياسية التي تبنتها دول المجلس في الأحداث والأزمات التي مرت بها المنطقة.

وأشارت الدراسة إلى الأطماع الأجنبية في منطقة الخليج العربي من الغزو الخارجي للخليج والأطماع الإيرانية، كما أشارت إلى المظاهر الطبيعية للخليج العربي من تركيب جيولوجي وأقاليم تضاريسية والمناخ والموارد المائية .

اهتمت الدراسة بالبحث في جميع الخصائص التي تتميّز بها دول الخليج على اعتبار أنها وحدة جغرافية متشابهة المقومات والخصائص السكانية والجغرافية والسياسات الداخلية والخارجية، والهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي، إضافة إلى التركيب النوعي والاقتصادي لمنطقة الخليج. وقد تم التأليف بين جميع هذه الخصائص من خلال نشأة دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يتبنى سياسات موحدة تجاه القضايا التي تهم دول المجلس من جهة والقضايا العربية والإقليمية والعالمية من جهة أخرى، مما جعل لدول هذا المجلس كيان اقتصادي وسياسي مستقل.

كما أشارت الدراسة إلى المقومات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي، والتوزيع الجغرافي لحقول النفط، وجيبولتيكية منطقة الخليج، وأنظمة الحكم

والمؤسسات السياسية فيها.

دراسة (آسيري، 1993)، بعنوان "الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات وتحديات"، ركزت الدراسة على نشأة دول الكويت وتاريخ الأسرة الحاكمة فيها، والتهديدات والأخطار والتحديات التي واجهتها هذه الدولة منذ نشأتها، كما تطرقت الدراسة إلى السياسة الخارجية لدولة الكويت، والمواقف الكويتية بشأن قضايا مختلفة منها دعم القضية الفلسطينية، وموقفها إزاء الثورة الإيرانية، والحرب العراقية الإيرانية.

أشارت الدراسة إلى مجلس التعاون الخليجي وانضمام الكويت إلى هذا المجلس، والتنسيق والتعاون نحو التكامل ضمن هذا المجلس، والدور الكويتي في العديد من القضايا الخليجية، والاهتمام الكويتي برفع قدرتها العسكرية في المجالين الكمي والكيفي نتيجة لتزايد التهديدات الخارجية.

كما اهتمت الدراسة بالاجتياح العراقي لدولة الكويت والأسباب السياسية والتاريخية والاقتصادية والفكرية لهذا الاجتياح، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تجاه اجتياح القوات العراقية للكويت، إضافة إلى بحث الدراسة في العنف والإرهاب السياسي ضد الكويت، وتطرقت أيضاً إلى الحكومات الكويتية، والمشاركة السياسية في الانتخابات العامة في الكويت، والمعاهدات والمواثيق الرسمية بين دولة الكويت ودول خارجية من ضمنها المملكة العربية السعودية.

دراسة (ساعاتي، 1991)، بعنوان "الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية- التسويات العادلة"، قدمت الدراسة نبذة عن الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية، وتشكل الأساس القانوني لحدود المملكة العربية السعودية منذ أن استكمل الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود تأسيس المملكة، وقد اهتمت الدراسة بالتطورات التاريخية لاتفاقيات الحدود الدولية ودور الجغرافيا والتاريخ في لعب دور مهم في هذه الاتفاقيات، كما تطرقت الدراسة إلى الوسائل التي تم اتباعها في ترسيم الحدود الدولية، وانتقلت إلى معضلة ترسيم الحدود في الخليج العربي، وكذلك وسائل ترسيم الحدود بين دول الخليج العربي ومن ضمنها دولة الكويت.

وقد اشتملت الدراسة على عدة أبواب تتضمن استعراض شامل للمفاهيم

والخلفيات التاريخية والسياسية لمتابعة قضايا الحدود ومفاوضاتها، كما تضمنت دراسة كافة التطورات التي رافقت مفاوضات تحديد الحدود مع الدول الخليجية الست ومن ضمنها دولة الكويت.

وقد ركزت الدراسة على المقومات الأساسية التي قامت عليها الدبلوماسية السعودية للوصول إلى اتفاقيات نهائية لكافة حدودها السياسية، حيث تطرقت الدراسة إلى مسألة الخلاف الحدودي بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وما تمخض عن هذا الخلاف من التوصل إلى اتفاقية إنشاء المنطقة المحايد والتي أوجدت ما يسمى باتفاقية العقير.

دراسة (شكري وناصف، 1978)، بعنوان "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، ركزت الدراسة على الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية بأبواب مختلفة، إذ توجهت الدراسة إلى ذكر نظرية الأحلاف في العلاقات الدولية وتعريفها، كما قامت الدراسة بذكر الأحلاف العسكرية الغربية، والأحلاف العسكرية الشرقية، والأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. والحلف العربي.

تطرقت الدراسة إلى التكتلات الدولية مثل كتلة عدم الإنحياز، والخلفية التاريخية لهذه الكتلة، والمبادئ التي قامت عليها، وتطورها عبر مؤتمراتها، كما أتت الدراسة على البحث في الكتلة الإسلامية والممثلة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، والخلفية التاريخية للكتلة، وذكر الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي أقرت ميثاقه، والدور الذي اضطلعت به هذه المنظمة في خدمة العديد من القضايا العربية والإسلامية والإنسانية، كما قدمت الدراسة سرداً عن أهم المنظمات الدولية الإسلامية التي القرن العشرين.

كما تناولت الدراسة أيضاً نبذة عن اتفاقية الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

دراسة (الشهري، باللغة الإنجليزية، 2002)، بعنوان "أمن الخليج العربـي"، ركزت الدراسة على البحث في جميع القضايا المتعلقة بالخليج العربية مـن حيـث الأهمية الإستراتيجية والجغرافية والاقتصادية وقضايا الطاقة والخلافات الحدوديـة بين دول الخليج، كما تطرقت الدراسة إلى مجلس التعاون لدول الخلـيج العربـي،

والأسباب التي تم من أجله إنشاؤه، والتحديات التي تواجهها دول الخليج العربي، وإنشاء درع الجزيرة، كما ركزت الدراسة على الأخطار التي تهدد دول هذا المجلس، ومنها التهديدات القادمة من الجانب الإيراني، متمثلة في القوة العسكرية الإيرانية التي أصبحت تشكل خطراً على جيرانها من دول الخليج، والأطماع التوسعية، والملف النووي الإيراني، والرغبة في التوسع الأيدلوجي في الخليج العربي من خلال تصدير الثورة الإيرانية، والاجتياح العراقي لدولة الكويت، وموقف المملكة العربية السعودية منه، كما تطرقت الدراسة أيضاً إلى القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة، وإلى النزاع العربي الإسرائيلي.

دراسة (مكتبة الكونجرس باللغة الإنجليزية، 2006)، بعنوان "صورة جانبية: العربية السعودية"، ركزت الدراسة على العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية في مجالات مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والعسكرية...إلخ، ومن ضمنها بينها العلاقات مع دولة الكويت وبخاصة خلال الاجتياح العراقي لدولة الكويت، وأشارت إلى عضوية المملكة بالمنظمات الدولية.

قدمت الدراسة نبذة تاريخية عن المملكة العربية السعودية منذ عهد الإسلام ومروراً بالدولة السعودية في مراحلها المختلفة، وحتى تأسيس الدولة الحديثة في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود، وكذلك تطرقت الدراسة إلى جغرافية المملكة، وحدودها مع الدول المجاورة لها، وبعض القضايا الحدودية مع بعض جيرانها، والموارد الطبيعية والخصائص السكانية للمملكة، والمجالات المختلفة المتعلقة بالتعليم والصحة والاقتصاد والسياحة...الخ.

كما اشتملت الدراسة على الإصلاحات السياسية الداخلية للمملكة، والتي بدأت في العام 1995م، إذ تم في عام 2003 إعادة تنظيم مجلس الوزراء تمهيداً لخلق مجالس بلدية وتنظيم انتخابات بلدية والتي تمت فعلياً عام 2005.

الفصل الثالث

المملكة العربية السعودية ودولة الكويت

المحددات (جغرافية، تاريخية، سياسية، اقتصادية، عسكرية)

1.3 الخليج العربي

عند الحديث عن العلاقات السعودية الكويتية لا بد من التطرق إلى الموقع الجغرافي للخليج العربي، إذ أن أهمية هاتين الدولتين تنبع من كونهما أحد أقطار الخليج العربي، وهي بالتالي جزءاً من منطقة الشرق الأوسط، الذي يعتبر حلقة وصل بين القارات القديمة آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما جعل لهذا الخليج وأقطاره أهمية إستراتيجية على مر التاريخ، سواء من الوجهة التجارية أو الحضارية، كما زاد من أهمية الخليج العربي صلاحيته للقواعد البحرية، كما أدت الاكتشافات النفطية إلى ازدياد الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج العربي، إذ تبلغ احتياطيات النفط فيه ما يُقارب 65% من النفط و33% من الاحتياطات العالمية.(الشهري، 2002)

1.1.3 سبب التسمية

أطلق على الخليج العربي قديماً أسماء عدة منها، أرض الله، أو أرض البحر، ونارمرتو أي البحر المر حسب النصوص الآشورية القديمة، وقد أطلق عليه أيضاً أسم البحر الأثيري، كما عُرف باسم البحر الجنوبي أو البحر الأسفل، كما أطلق عليه اليونانيون اسم الخليج الفارسي بسبب أن الاسكندر المقدوني قبل أربعة وعشرون قرناً عندما وجه قائده البحري نباركوس الذي وصل الشاطئ الشرقي للخليج العربي ونزل بدايةً في الأراضي الإيرانية، إلا أن هذه التسمية عارية عن الصحة، كون اليونانيين لم يروا هذا الخليج إلا من جهة إيران، وقد أبدى الباحث (فردريك اوين) استغرابه من تسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي حيث قال "إن من المستحيل أن يفكر قادم من الكويت أو قطر أو البحرين في معان غير عربية وإن كل ما يشاهد من هذه الأقاليم من شواهد تاريخية يؤكد بجلاء عروبة الخليج (رضا، 1969).

أما نيبور فيقول "لقد أخطأ جغرافيونا حين صوروا لنا أجزاء من الجزيرة العربية خاضعة لحكم الفرس، لأن العرب هم الذين يمتلكون -خلافاً لذلك- جميع

السواحل البحرية للإمبراطورية الفارسية من مصب الفرات إلى مصب السند...، صحيح أن المستعمرات الواقعة على السواحل الفارسية لا تخص الجزيرة العربية ذاتها، لكنها مستقلة عن بلاد فارس لأهلها لسان العرب وعاداتهم"(بيرين، 1963).

2.1.3 الموقع الجغرافي للخليج العربي

الخليج العربي هو تلك البحيرة شبه المقفلة التي تمتد من مصب شط العرب في الفاو شمالاً حتى مضيق هرمز جنوباً، يحده من الشرق الساحل الإيراني، ومن الغرب شبه جزيرة العرب حتى مضيق هرمز حيث يتصل بخليج عُمان جنوباً، أما في الشمال فيحده جنوب العراق، ويقع الخليج ما بين خط طول 48 و 75 شرقاً، وخط عرض 24 و30 شمالاً، وتبلغ مساحته 239 ألف كيلومتر مربع، طوله 800 كيلومتر مربع، واتساعه بين 47 كيلومتر عند مضيق هرمز و280 كيلومتر في أوسع نقطة فيه، وحجم مياهه 8500 كيلومتر مكعب.(الشمري، 2000).

ويحتل الخليج العربي موقعاً جغرافياً مهماً في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، حيث تشرف على مياهه سبعة أقطار عربية هي: المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، دولة قطر، سلطنة عُمان والعراق (الهيتي، 2004).

2.3 الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت

1.2.3 الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية

بعد التطرق للأهمية التاريخية والجغرافية للخليج العربي، سيتم استعراض نشأة العلاقات التاريخية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وللحديث عن هذه العلاقة لا بد من التطرق إلى الموقع الجغرافي لكلاهما.

تقع المملكة العربية السعودية بين خطّي عرض 14-32 شمالاً، وبين خطّي طول 34، 36-56 شرقاً، وهي بذلك تشكل مساحة تبلغ 2.250.000 كيلومتر مربع، أي أربعة أخماس مساحة شبه الجزيرة العربية، وتُعد بذلك عملاق الدول العربية الآسيوية، حيث تمتد من الشرق إلى الغرب حوالي 1200 كيلومتر، ومن

الشمال إلى الجنوب نحو 2500 كيلومتر (الشمري، 2000).

تبلغ إجمالي مساحة المملكة العربية السعودية 2.250.000 كيلومتراً مربعاً، وتحتل ما يُقارب 80% من مساحة شبه الجزيرة العربية، ويبلغ إجمالي طول الحدود للمملكة العربية السعودية 4.431 كم مع الدول المجاورة، ويحدها من الشمال دولة الكويت بحدود طولها 222 كم، والعراق بحدود طولها 814كم، والأردن بحدود طولها 744كم، ومن الشرق يحدها الخليج العربي، والبحرين، وقطر بحدود طولها 60كم، والإمارات العربية المتحدة بحدود طولها 457كم، وعُمان، ويحدها من الجنوب عُمان بحدود طولها 676كم، واليمن بحدود طولها 1.458كم، كما تقع المملكة على خط ساحل بطول 2.640كم تقريباً منها 1.800 على طول خليج العقبة والبحر الأحمر من الغرب والباقي على الخليج العربي.(مكتبة الكونجرس، 2006)

وقد تشكل الأساس القانوني لحدود المملكة العربية السعودية منذ أن استكمل الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود تأسيس المملكة في عام 1924م وتثبيت سلطته على جميع أراضيها، ثم استكمل شرعية حكمته في عام 1926م، حيث قام ممثلو الأمة في بطاح مكة المكرمة بمبايعته ملكاً شرعياً للبلاد. (ساعاتي، 1991)

وبعد المبايعة الشرعية للملك عبدالعزيز من قبل ممثلي الأمة توالت اعترافات الدول الكبرى والصغرى على السواء بحكم وحكومة الملك عبدالعزيز على حدودها السياسية والدولية التي استطاع أن يبسط كامل سلطاته عليها. (ساعاتي، 1991)

أما بالنسبة إلى تقسيم المملكة إلى أقاليم، فقد تم تقسيمها إلى خمسة أقاليم رئيسية هي، المنطقة الوسطى، المنطقة الغربية، المنطقة الشرقية، المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية. وقد أكسب الموقع الجغرافي المملكة العربية السعودية قدراً كبيراً من الأهمية بالنسبة للاستقرار السياسي، كون جميع حدودها هي مع دول عربية شقيقة، وقد استطاع الحكام الذين توالوا على الحكم في المملكة العربية السعودية إدراك الأهمية الإستراتيجية لموقع المملكة الجغرافي، مما أكسب المملكة امتيازات على المستويات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية (الشمري، 2000).

2.2.3 الموقع الجغرافي لدولة الكويت

الكويت دولة عربية مستقلة تقع في الركن الشمالي الغربي للخليج العربي يحدها من الشمال والغرب العراق ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الشرق الخليج العربي، وهي بذلك تقع بين دائرتي عرض 28,30 و 30,06 شمالا، وبين خطي طول 46,30 و 49,00 شرقا، أي أنها تقع ضمن الإقليم شبه المدارى وتبلغ مساحة دولة الكويت الإجمالية حوالي 18000 كيلومتر مربع، وتبلغ المسافة بين أقصى نقطة على الحدود الشمالية ونظيرتها على الحدود الجنوبية (200) كيلومتراً، وبين الحدود الشرقية والغربية على امتداد خط عرض 29 درجة حوالـي (170) كيلومتراً، كما يبلغ الطول الإجمالي لحدود دولة الكويت حوالي (685) كيلومتراً منها حوالي (195) كيلومتراً حدودا بحرية على الخليج شرقا، و(250) كيلومتراً حدودا مشتركة مع المملكة العربية السعودية في الجنوب والغرب، و(240) كيلومتراً مع الجمهورية العراقية في الشمال والغرب. (وزارة الخارجية الكويتية)

تضم دول الكويت العديد من الجزر بالقرب من شواطئ دولة الكويت على الخليج العربي أكبرها جزيرة "بوبيان" وهي من أكبر الجزر مساحة، إذ تبلغ مساحتها 863كم2، وتقع في الطرف الشمالي الشرقي للبلاد، والى الشمال منها تقع جزيرة "وربة" أما جزر "كبر" و"قاروة" و"أم المرادم" فتقع كلها مقابل الشواطئ الجنوبية لدولة الكويت وفي موقع متوسط على مدخل جون الكويت تقع جزيرة "فيلكا" التاريخية الشهيرة، وبجوارها جزيرتي "عوهة" و"مسكان"، وبالقرب من ساحل الشويخ تحديدا تقع جزيرتا "كورين" و"أم النمل"الصغيرتان. (موقع الكتروني: شبكة التعاون الخليجي)

بعد أن تم استعراض الموقع الجغرافي يتبين بأن الجغرافية هي من الأسباب المباشرة التي ساهمت في توطيد العلاقات السعودية الكويتية ببعديها الزمني والتاريخي منذ تأسيس الدولتين، حيث نجد أن هذه العلاقات تمتد تاريخياً وسياسياً أكثر من قرنين من الزمان. فقد أجمع المؤرخون على أن حكم (آل الصباح) في الكويت يقترب من بداية نشوء الدولة السعودية الأول عام 1745م.(الشمري،2000) وتميزت تلك العلاقات منذ ذلك الوقت وحتى الوقت الراهن بمجالات متعددة من

التعاون. فكانت العلاقات بينهما منذ وقت طويل تتسم بتقارب الرؤى والانسجام في معظم فتراتها، الأمر الذي جعلها السمة الغالبة على العلاقات بينهما طوال العقود الأربعة الماضية.

3.3 تاريخ نشأة الكويت وعلاقة آل سعود مع آل الصباح.

يعود تاريخ نشأة إمارة الكويت بعد انتهاء الوجود العثماني خلال عامَي 1669م و1670م. وحين انتعشت الكويت، وتزايد عدد سكانها، استلم الحكم أحد زعمائهم، وهو الشيخ صباح بن جابر. ويُرجّح حدوث ذلك في منتصف القرن الثامن عشر، وعلى وجه التحديد عام 1756م، وقد استقر بالحكم حتى وفاته عام 1762م، على الأرجح.(سلطان، 2008)

أدرك السعوديون أهمية الكويت، كميناء تموين لنجد، ومركز مزدهر للتجارة خلال فترة وجود الوكالة التجارية لشركة الهند الشرقية البريطانية في الكويت، وفي عام 1863م، نشأت علاقة ودّية، بين شيخ الكويت صباح الثاني، وحاكم نجد فيصل بن تركي. وفي عام 1866م، قدم الأمير السعودي عبدالله بن فيصل بن تركي، عوناً لشيخ الكويت في نزاعه مع العثمانيين.(سلطان، 2008)

وفي عهد مبارك بن صباح الثاني (1896 ـ 1915م)، تشابكت علاقات الكويت بنجد، وبخاصة في ضوء تصاعد الصراع بين آل سعود وآل رشيد. فقد وقف شيخ الكويت إلى جانب آل سعود، ضد عبدالعزيز بن متعب بن عبدالله آل رشيد (1897 ـ 1906م)، وقد ساعد عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود على احتلال الرياض وإنهاء سيطرة خصمه عبدالعزيز بن متعب آل رشيد نهائيا. (سلطان، 2008)

وكان للكويت أثر بالغ في المفاوضات التي جرت بين ابن سعود والعثمانيين عام 1914م، حيث كانت هناك خلافات حادة بين آل سعود والعثمانيين، الأمر الذي جعل مبارك بن الصباح يتدخل لتسوية هذه الخلافات، فقد اجتمع الوفد السعودي والوفد العثماني في الكويت في أواخر نيسان 1914م، وقد أشرف على سير المفاوضات نجل مبارك الصباح في محاولة منه لتسوية الخلافات بين الطرفين،

حيث تم التوصل إلى مسودة بالشروط التي أُتفق عليها، على أن يتم تصديقها من قبل الباب العالي في اسطنبول. (السعدون، 1983)

وعندما أعلنت ألمانيا وحلفائها من جهة الحرب على بريطانيا وحلفائها، كانت بريطانيا قلقة من أن تدخل الدولة العثمانية الحرب إلى الجانب الألماني، فقررت الساطات البريطانية نتيجةً لذلك التحرك لمواجهة احتمالات الموقف، وكان أحد اتجاهات تحركها نحو ابن سعود لاستمالته إلى جانبها، وبدأت على أثر ذلك بإيفاد مبعوثين إليه مستفيدةً من العلاقة التي كانت تربط مبارك الصباح بابن سعود، وبدأت المشاورات بين الجانب السعودي والكويتي، حيث كان موقف مبارك مؤيداً بشكل مطلق للجانب البريطاني في حربه ضد ألمانيا، مما جعل الكويت نقطة ارتكاز مهمة للقوات البريطانية. أما موقف عبدالعزيز آل سعود فقد كان متحفظاً في بداية الأمر بسبب الاتفاقية التي تم إبرامها مع الدولة العثمانية بالدفاع عن الولايات العثمانية ضد أي غزو خارجي أو أي اضطراب داخلي، إلا أن هذا الموقف بدأ بالتغير شيئاً فشيئاً، وذلك على أثر الوعود التي قدمها الجانب البريطاني لعبدالعزيز آل سعود بالوقوف إلى جانبه من أي رد فعل عثماني، والتعهد بحماية الموانئ البحرية للسعودية، والاعتراف بمركزه الواقع في نجد والإحساء، والدخول معه في علاقات تعاهدية، ونتيجةً لذلك قام عبدالعزيز آل سعود بمنع وعرقلة محاولات ابن رشيد من التحرك الفعال لمساعدة العثمانيين، وتم بناء على ذلك توقيع معاهدة مع بريطانياً في شهر كانون الأول من عام 1915م. (السعدون، 1983)

وقد أشارت العديد من المصادر إلى أن مبارك الصباح لعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية أثناء الحرب العالمية الأولى التي انتهجها عبدالعزيز آل سعود، ولا عجب في ذلك، إذ كان عبدالعزيز آل سعود في بدايات حكمه وبحاجة لمن يمده بالمشورة في ظل الأحداث التي سادت في ذلك الوقت، ولم يجد أحد أفضل من حليفه وصديقه مبارك لأخذ المشورة منه. وقد استمرت خصوصية العلاقة التي جمعت آل سعود وآل صباح منذ ذلك الحين، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور خلاف الحدودي بين البلدين أواخر عام 1919م، تأزمت على أثره العلاقات بين البلدين، إلا أنه تم تسويته بالتوقيع على اتفاقية بين الطرفين وهي اتفاقية العقير، ويبين الملحق (أ)

خارطة جغرافية تبين حدود المملكة العربية السعودية مع دولة الكويت بموجب هذه الاتفاقية، والتي تمت بوساطة بريطانية في عام 1922م، وقد تم التصديق عليها من قبل سلطان نجد عبدالعزيز بن سعود وأمير الكويت الشيخ أحمد الجابر، والملحق (ب) يبين النص الذي تم التصديق عليه بموجب هذه الاتفاقية، وبهذه الاتفاقية فقد انتهى الخلاف الحدودي الأكثر تأزماً في تاريخ العلاقات السعودية الكويتية، وعادت الأجواء الودية التي غلبت على طابع هذه العلاقات في مراحلها المختلفة. (سلطان، 2008)

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية العقير أشارت إلى أن ثمة اتفاقية مفصلة أخرى بصدد الحدود بين البلدين ستلي تلك الاتفاقية، أي أن تلك الاتفاقية كانت بمثابة تسوية مؤقتة لمشكلة الحدود، كي يتسنى للدولتين استغلال موارد المنطقة المحايدة إلى أن تتم التسوية النهائية لوضع الحدود، ولهذا فقد بقيت اتفاقية العقير تشكل الوثيقة الوحيدة التي تحدد المركز القانوني للمملكة العربية السعودية ولدولة الكويت في المنطقة المحايدة.(ساعاتي، 1991)

وقد ابتدعت هذه الاتفاقية أسلوباً صار مثالاً ناجحاً لتخطيط الحدود في الحالات المماثلة، وهكذا ظلت سيادة الدولتين في المنطقة المحايدة دون تحديد دقيق مع التسليم بأن حقوقهما فيها متساوية، فلم تحدد الاتفاقية طريقة معينة لممارسة تلك السيادة، فكانت بذلك أشبه بنظام السيادة المشتركة. (ساعاتي، 1991)

وفي عام 1940م، جرت مفاوضات بين حاكم الكويت والمقيم السياسي البريطاني من جهة أخرى مع الملك عبدالعزيز آل سعود لحل مشكلة الحصار المفروضة على الكويت، والذي كان مفروضاً عليها منذ عام 1918م، نتيجةً لاعتقاد بريطانيا بأن البضائع التي تصل للدولة العثمانية من دمشق عن طريق الكويت تحمل ذخائر وأسلحة تستخدم في عمليات ضد القوات البريطانية، وأدى هذا الأمر إلى ضرب حصار اقتصادي على الكويت آنذاك، حيث كان الحصار حينها شديـداً على اقتصاد الكويت، واستمر ما يقرب عشرون عاماً، إلا أنه لم يتم التوصل لحل.(سلطان، 2008)

اشتمل الحصار المفروض على الكويت على نواحٍ مختلفة، فقد كان يمنع رعايا نجد من التعامل مع تجار الكويت، أو القدوم للكويت للتجارة وبيع بضائعهم، مما أدى إلى إفلاس الكثير من التجار، وكان له أثر سلبي على المنطقة، فقد كان التجار الكويتيون يمولون تجار نجد بالبضائع دون أن يتقاضوا ثمنها حسب العُرف التجاري السائد آنذاك، ولم يكن تجار نجد بأحسن حالاً أيضاً، فقد تضرروا من هذا الحصار، وذلك لأن الكويت تستورد الأغنام والإبل ومنتجاتها من نجد وتصدر لنجد بالمقابل الأرز والقمح والبن والشعير والأقمشة وغيرها من المستلزمات الضرورية، كما أثر الحصار أيضاً على عدد العاملين في السفن التجارية و أدى إلى توقف القوافل التجارية مابين البلدين.(سلطان، 2008)

وفي نيسان من عام 1942م، عادت العلاقات التجارية ما بين الكويت والمملكة العربية السعودية كما كانت في سابق عهدها، إذ تم عقد اتفاقية صداقة وحسن الجوار بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الكويت مكونة من تسعة بنود، وقد تضمنت تنظيماً قانونياً لمجمل العلاقات الدولية، وبالذات تنظيم الحقوق في المنطقة المحايدة، ولقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في جدة بتاريخ 2 نيسان 1942م، وناب عن الكويت في توقيع هذه الاتفاقية (أستونهيور بيرد) وزير الحكومة البريطانية المفوض لدى المملكة العربية السعودية.(ساعاتي، 1991)

وتعتبر الاتفاقية نافذة اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق الإبرام حتى خمس سنوات ابتداء من ذلك التاريخ، وأن يعلن أحد الفريقين المتعاقدين للفريق الأخر قبل انتهاء السنوات الخمس بستة شهور أنة يريد إبطالها أو تعديلها تبقي نافذة ولا تعتبر باطلة إلا بعد مضي ستة أشهر من اليوم الذي يعلن فيه احد الفريقين للفريق الأخر رغبته في إبطالها أو تعديلها. (سلطان، 2008)

إلا أن هذه الاتفاقيات لم تكن الوحيدة بين المملكة العربية السعودية ومشيخة الكويت في ذلك اليوم، فقد تم عقد اتفاقية تسليم المجرمين بين البلدين، بالذكر بأن عام 1942م، كان بداية مثمرة لعلاقات قوية شملت جميع مجالات التعاون بين البلدين حتى وقتنا الحاضر. (سلطان، 2008)

ونظراً إلى أن إنشاء منطقة السيادة المشتركة كان إجراء مؤقتاً، فقد باشر البلدان في في عام 1960م مفاوضات أولية أُتفق خلالها على تشكيل لجنة خبراء مشتركة لتقديم تصور لتقسيم منطقة السيادة المشتركة بين البلدين التي رسمتها اتفاقية العقير إلى قسمين، وقد توصل الطرفان إلى اتفاقية بالأحرف الأولى في آذار من عام 1964م (تكرست في تموز 1965م) لتقسيم الجزء البري من المنطقة إدارياً إلى قسمين متساويين، من دون المساس بمبدأ الاستغلال المتكافئ الذي حددته اتفاقية العقير، ورسمت الاتفاقية الأخيرة خطاً حدودياً دولياً جديداً بدأ من منتصف الخط الساحلي على الخليج تقريباً، ثم امتد غرباً باستقامة إلى الحد الغربي من منطقة السيادة المشتركة السابقة.(النعيم، 1999)

وفي الوقت الذي أكدت اتفاقية عام 1965م اتفاقية السنة التي سبقتها، قررت الاتفاقية الجديدة حق كل طرف في ممارسة الإدارة والتشريع والدفاع في الجزء المخصص له على البر، غير أن الاتفاقية الجديدة أبقت على مظهرين من مظاهر السيادة المشتركة، وهما: الاستغلال المشترك والمتكافئ للموارد الطبيعية وحرية العمل لمواطني طرفي الاتفاقية في المنطقة بجزأيها. (النعيم، 1999)

4.3 نظام الحكم

من المهم جداً قبل البحث في العلاقة بين المملكة العربيـة الـسعودية ودولـة الكويت فهم خصوصية النظام السياسي في كلتا الدولتين، ولم يتفق علماء الـسياسة على تعريف شامل جامع لمفهوم النظام السياسي، حيث يكتنف مفهوم السياسة الكثير من الغموض، كما أن هناك صعوبة في تحديد مكونات النظام السياسي، واخـتلاف المفاهيم المستخدمة من قبل الباحثين، إلا أن هذا الاختلاف بين العلماء والـسياسيين حول تحديد مفهوم السياسية لا يمنع من وجود قاسم مشترك يجمعهما معاً، وهـو أن النظام السياسي فرع من علم السياسة، وهو بالتالي جزء من النظـام الاجتمـاعي، حيث نجد داخل النظام السياسي تشابكاً من مكونات متعددة اجتماعياً وثقافياً وجغرافياً وقانونياً، كما أن التطور الحضاري يؤثر في النظام السياسي للدولة، ومرجع كل ذلك أن النظام السياسي يعمل في محيط، ويشكل هـذا المحـيط مجموعـة مكونـات أو

العوامل المشار إليها، والنظام السياسي ليس بمعـزل عنهـا، وإنمـا يـؤثر فيهـا وتؤثر فيه.

تحدد السلطة شكل الدولة (موحدة، اتحاديـة)، وتـشكل الحكومـة (ملكيـة، جمهورية، ديمقراطية، ارستقراطية) ووسائل وطـرق إسـناد الـسلطة (التعيـين، الانتخاب، الوراثة)، ووظائف الدولة القانونية (التشريعية، التنفيذية، القـضائية)، إلا أن النظم السياسية الحديثة لم تعد تقيد نشاط الدولة في الحدود الضيقة، بل أصـبحت تتدخل في شتى المجالات. مما جعل محور الاهتمام ليس فقط مجرد شكل الحكومة، وإنما مجالات النشاط التي تمارسها السلطة. (الشمري، 2000)

ومن هنا، فإنه يمكن تعريف النظام السياسي بأنه (مجموعة مـن العناصـر، وظيفتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته، تديره سلطة سياسية، وهو واحد من أنظمة المجتمع الأخرى كالنظام الاقتصادي والقانوني والثقـافي، وأن العناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي مختلف التنظيمات السياسية والقواعـد السياسية، والعلاقات السياسية والوعي السياسي، وكل هذه العناصر تتأثر بـالأخرى وتتفاعل مع بعضها البعض لتكون نظاماً). (الشمري، 2000)

تختلف الأنظمة السياسية عن بعضها البعض من حيث المبادئ والأشكال، مثل دول غربي أوروبا وأميركا الشمالية التي تشترك في مبادئهـا الدسـتورية العامـة، وتصنف نفسها بالديمقراطية، وهناك دول تأخذ بالنظام الملكي مثل إنجلترا والـسويد وهولندا والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وغيرها. وهناك دول أخرى نظامها جمهوري وأخرى نظامها رئاسي وبرلماني. (الشمري، 2000)

1.4.3 الشكل السياسي لنظام ومؤسسات الحكم في المملكة العربية السعودية

جاءت تسمية المملكة العربية السعودية بعد توحيد مقاطعات الدولة الـسعودية في 18 أيلول 1932م، ثم أصدر نظام الأمراء في عام 1939م، والذي تم بموجبـه تحديد واجبات كل أمير بحكم منطقة معينة، ولا زال هذا النظام مطبقاً حتى الوقـت الحاضر. (السعيد، 1968)

يتميز نظام الحكم في المملكة العربية السعودية بأنه حكم وراثي ملكي، حيـث

أن الملك هو السلطة العليا في البلاد، ليس عليـه إي قيـود، إلا أحكـام الـشريعة الإسلامية. وذلك وفق ما جاء في المادة الأولى من المبادئ العامة للنظام الأساسـي للحكم، والتي نصت على (دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامـة، دينهـا الإسـلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتهـا هـي اللغـة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض). (آل سعود، 1995)

تقسم المملكة العربية السعودية ثلاثة عشر منطقة، يحكم كل منها أمير برتبـة وزير، وتتبع هذه المناطق في إدارتها لوزارة الداخلية، ويُعد الأمراء مسؤولون عن إدارة الشؤون الداخلية لإماراتهم أمام وزير الداخلية. (آل سعود، 1995)

في عام 1953م صدر مرسوم ملكي يقضي بتأليف مجلس الوزراء، ثم تـلاه بعد ذلك بخمس سنوات مرسوم ملكي آخر في عام 1958م ألغى المرسوم الـسابق، وحل بذلك نظام آخر غير الذي صدر في عام 1953م، حيث حدد المرسوم الأخيـر واجبات مجلس الوزراء بقيامه بالإشراف على الأمور التي دخلـت ضـمن نطـاق اختصاصه، وهي ممارسة جزء من السلطة التنفيذية، مما يعني أن مجلس الـوزراء لا يمارس سلطة رسم سياسة الدولة، إلا أن رئيس مجلس الوزراء الذي هو الملـك، فقد مُنحت له صلاحيات واسعة في توجيه السياسة العامة للدولة، ووظيفة الفصل في كثير من القضايا الإدارية، وبموجب هذا النظام، فإن الوزراء يعتبـرون مـساعدين للملك، يُعينهم ويعزلهم متى شاء، ومساءلتهم تتم فقط من قبل الملك. (الهيتي، 2004)

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود فـي عـام 1992م النظام الأساسي للحكم وباقي الأنظمة المكملة له، كنظام الشورى، ونظـام المناطق، والذي جاء كخطوة تنظيمية للمملكة. ويعتبر نظام الحكـم فـي المملكـة العربية السعودية نظاماً مركزياً، حيث تنحصر السلطات في الملك باعتباره رئيـساً للدولة وأيضاً رئيساً لمجلس الوزراء، ويُمارس الملك سـلطات مخولـة لـه كونـه المرجع الأعلى لسلطات الدولة القضائية والتنفيذية والتنظيمية، ويضطلع الملك وفقـاً لما ورد في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الوزراء ومجلس الشورى والمناطق بعدد كبير من المهام الرئيسية، كما أن له صلاحيات واسعة تعتبر في غاية الأهمية، كونها تحدد واجبات الملك كالمادة 29 من نظام مجلس الـوزراء التـي أخـذ بهـا

وتضمنها المجلس، حيث بينت هذه المادة مهام واختصاصات الملك التي خولها لـه النظام، وهي (رئيس مجلس الوزراء، وهو الذي يوجه السياسة العامة للدولة، ويكفل التوجيه والتنسيق والتعاون بين مختلف الأجهـزة الحكوميـة، ويـضمن الانـسجام والاستمرار والوحدة في أعمال مجلس الوزراء والأجهزة الحكومية. كمـا يـضطلع الملك بالإشراف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة السياسية العامـة للدولـة وحماية البلاد والدفاع عنها، وهو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية، ويُعلن حالـة الطوارئ والتعبئة العامة للحرب، وأن للملك تفويض بعض الصلاحيات لولي العهـد بأمر ملكي، ويقوم بتعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء والأعضاء بمجلس الـوزراء وكـذلك إعفـائهم، وللملـك الحـق بحـل مجلـس الـوزراء وإعـادة تكوينه. (الشمري، 2000)

أما بالنسبة لاختصاصات مجلس الـوزراء فقـد نـصت المـادة 19 علـى اختصاصات المجلس المتمثلة بـ(رسم الـسياسة الداخليـة والخارجيـة والماليـة والاقتصادية والتعليمية والدفاعية، وجميع الشؤون العامة للدولـة ويـشرف علـى تنفيذها، وينظر أيضاً في قرارات مجلس الشورى، وله الـسلطة التنفيذيـة، وهـو المرجع للشؤون المالية والإدارية في سائر الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.، وقد نصت المادة 44 من النظام الأساسي للحكم على أن تتكـون الـسلطات مـن: (الشمري، 2000)

1) السلطة القضائية

يعتبر وجود هيئة قضائية مستقلة مكملاً دسـتورياً لعمـل الـسلطة التنفيذيـة والتشريعية، ويعود ظهور أول نظام متكامل للقضاء إلى عام 1938م، وقد عُدل هذا النظام في عام 1952م، حيث لا يزال مطبقاً حتى الوقت الحاضر، ويُطبق حالياً إلى جانب النظام الخاص بكتاب العدل الذي صدر عام 1944م. وقـد أخـذت المملكـة العربية السعودية بنظام تعـدد الجهـات القـضائية التـي تتبـع لهـذه الـسلطة، وهي:

1- القضاء الشرعي
2- ديوان المظالم (القضاء الإداري)

2) السلطة التنفيذية

تعتبر أهم جزء في الحكومة، فهو يوحد بينها وبين الحكومة ذاتها، كون رئيس السلطة التنفيذية هو أيضاً رئيس الدولة، وهو رمز وحدة الدولة وسلطتها، وأن قـوة الدولة تمارس عن طريق هذه السلطة، ويتشكل مجلس الوزراء الذي يُمارس السلطة التنفيذية حسب نظام مجلس الوزراء من:

1- رئيس مجلس الوزراء
2- الوزراء العاملين
3- وزراء الدولة الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي.
4- مستشاري الملك الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي.

3) السلطة التنظيمية

4) مجلس الشورى

كان مبدأ العمل بالشورى موجوداً منذ بداية الدولة السعودية الأولى والثانيـة، فقد كان الملك عبدالعزيز آل سعود يفكر في الطريقة أو الأسلوب الذي ينتهجه فـي إدارة شؤون البلاد والعباد، وفق مبادئ الشورى. فكان يشاور أهل الـرأي ويعمـل بمشورتهم، فيما لا يخالف الشريعة، يعاونه في ذلك بعض المستـشارين، ورجالـه المخلصين. وكان الملك عبدالعزيز آل سعود يتقيد في أحكامـه بمبـادئ الـشريعة الإسلامية، وفق ما جاء في الكتاب والسنة المطهرة، وما أقره علماء الإسلام بطريق القياس أو الإجماع، وتم تشكيل أول مجلس للشورى عام 1926م، وكان مؤلفاً حينها من حكماء وعقلاء المملكة يمدون الملك بالمشورة فيما يحتاج إليـه حـول بعـض القضايا التي تهم الدولة والمجتمع، وفي عام 1932م أمر الملك عبدالعزيز آل سعود بتشكيل مجلس جديد للشورى عام 1932م. وفي عام 1992م أمر خـادم الحـرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بتشكيل نظام مجلس الـشورى الجديـد ليحل محل نظام مجلس الشورى الصادر في عام 1932م، ويتكون هذا المجلس من رئيس ونائبه وستين عضواً يختارهم الملك من أهل العلم والخبـرة والاختـصاص، وتحدد حقوقهم وواجباتهم وكافة شؤونهم بأمر ملكي، ويقوم هذا المجلـس بإبـداء

الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، ويبلغ عدد أعضاء مجلس الشورى في الوقت الحاضر تسعون عضواً.

مجلس الشورى في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود

عرفت المملكة العربية السعودية نظام الشورى قبل إعلان توحيدها، فقد أسس الملك عبدالعزيز آل سعود مجلساً للشورى بمكة المكرمة عام 1345هـ، والشورى منذ عهد الملك عبدالعزيز آل سعود دعامة أساسية من دعامات أسلوب الحكم في المملكة العربية السعودية، فولاة الأمر في المملكة يستشيرون في الكثير من المسائل العلماء والأعيان وأهل الحل والعقد في البلاد. وقد تطور نظام الشورى في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، حيث أصدر أمراً ملكياً بتكوين مجلس شورى ونظامه ليحل محل نظام مجلس الشورى الصادر عام 1947م، أما عن نظام مجلس الشورى فيتكون من ثلاثين مادة تنص المادة الأولى من النظام على أن المجلس مناط به عدد من المهام وفقاً لنظامه والنظام الأساسي للحكم، والمجلس يلتزم بكتاب الله وسنة رسولهﷺ.(السماري والجهيمي، 2002)

أما اختصاصات مجلس الشورى، فتحددها المادة الخامسة عشر التي تنص على أن المجلس يبدي الرأي في السياسات العامة للدولة، التي تُحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص صلاحية مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها.(السماري والجهيمي، 2002)

2.4.3 الشكل السياسي لنظام ومؤسسات الحكم في دولة الكويت

يقسم الكثير من رجال الفقه المراحل الأولى لنظام الحكم في قيام دولة الكويت إلى مرحلة تشمل الفترة ما بين قيام الدولة عام 1756م، وقيام مجلس الشورى الأول عام 1921م، مع التمييز على وجه الخصوص بين خصائص نظام الحكم في فترة تولي الشيخ مبارك الكبير الحكم، وبين كل من الفترة السابقة اللاحقة له، حيث يعدون فترة حكم الشيخ مبارك الكبير (1896-1915م) فترة متميزة بخصائص مختلفة، ثم

يقسمون الفترة الممتدة من عام 1921م إلى إعلان الاستقلال عام 1961م إلى مراحل متعددة.(الذنيبات، 2009)

إلان أن نظام الحكم في الكويت يعتبر منذ تأسيسه وحتى فترة طويلة قائماً على السلطة المطلقة للحكم، وذلك منذ تولى مبارك الصباح زمام الحكم، حيث خلفه كل من ولديه جابر وسالم وقد تميزت تلك الفترة بجمود التطور في نظام الحكم والإدارة بشكل ملموس، حيث بقي الحكم مركزياً يفتقر إلى قلة التنظيم والسلطة الفردية المطلقة في جميع مناحي الحياة، ثم تولى الحكم بعد ذلك الشيخ أحمد الجابر الصباح عام 1921م حتى عام 1950م (الهيتي، 2004)، ثم خلفه ابن عمه الشيخ عبدالله السالم الصباح بتولي مقاليد الحكم في الكويت 25 شباط 1950م، والذي سُمي لاحقاً بـ"أبو الدستور"، وقد أحدث تغييراً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً ملموساً في الحياة الكويتية، وكانت الخطوة الأولى التي مارست فيها الكويت ممارسة بعض الحقوق والصلاحيات التي تنازلت عنها الحكومة البريطانية، مثل خدمات البريد وتأشيرات دخول الأجانب. وفي عام 1960م أصدرت دولة الكويت عملتها الخاصة وألغيت المحاكم الخاصة التي كان يتقاضى لديها الرعايا البريطانيون والأجانب، وأضحى ذلك من اختصاص المحاكم الكويتية، وفي نفس العام بدأت الكويت بممارسة بعض حقوقها الخارجية، وانتمت إلى بعض المؤسسات الدولية.(الصبيحي، 1993)

وفي عهده تم إعلان الكويت دولة ذات سيادة مستقلة في 19 حزيران 1961م، وذلك بعد إلغاء الاتفاقية التي كانت قد عُقدت في عام 1899م بين الكويت وبريطانيا، إلا أن اتفاقية الاستقلال عام 1961م كانت منقوصة، إذ تضمنت في أحد بنودها بنداً للدفاع عن الكويت من قبل بريطانيا في حالة الاعتداء الخارجي عليها، وفي 13 أيار 1968م تم إلغاء تلك الاتفاقية، وانضمت الكويت إلى جامعة الدول العربية في 20 تموز 1961م، وفي هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 14 آذار 1963م. (قدورة، 1987)

وكان قانون الإمارة الذي يُحدد ملامح النظام السياسي في الكويت قد صدر بتاريخ 1962، حيث احتوى هذا القانون على 183 مادة، ونص القانون على أن نظام الحكم ديمقراطي، وأن سيادة الدولة هي بيد الأمة التي هي مصدر السلطات،

وأن السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة، والسلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء، على أن الحكم في الكويت وراثي وينحصر في ذرية مبارك الصباح.(الجمل، 1971)

وفي عام 1963م أجريت الانتخابات، وعقد مجلس الأمة أولى جلساته في 29 كانون الثاني من العام المذكور، وكان المجلس منذ تأسيسه يمثل دوراً ديمقراطياً في الحياة الكويتية، وفي 29 كانون الثاني 1963 تم افتتاح أول جلسة لمجلس الأمة، ومن أهم منجزات هذا المجلس هو تشكيل الوزارات، وفي عام 1965 توفي الشيخ عبد الله السالم الصباح، فخلفه الشيخ صباح السالم الصباح حتى عام 1977م، وبعد ذلك تولى مقاليد الحكم الشيخ جابر الأحمد الصباح، واستمر حتى عام 2006م.(النقيب، 1996)

الكويت إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح ويعين ولي العهد عن طريق أمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة مجلس الأمة الكويتي بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وإذا لم يحصل على موافقة أغلبية المجلس يقوم الأمير بترشيح ثلاثة أشخاص من ذرية مبارك الصباح فيبايع المجلس أحدهم وليا للعهد، وإذا لم يحصل على موافقة أغلبية المجلس يقوم الأمير بترشيح ثلاثة أشخاص من ذرية مبارك الصباح فيبايع المجلس أحدهم وليا للعهد، وتتكون السلطات في الكويت من: (العيدروس، 2002)

1- السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية من الأمير ومجلس الوزراء والوزراء، ويعتبر الأمير الرئيس الأعلى للدولة، وليس عليه مسؤولية من الناحية السياسية، وعلى الرغم من ذلك فهو رئيس الدولة ويتولى السلطة التنفيذية، ويعاونه الوزراء في ذلك، ويتولى الأمير رئاسة مجلس الوزراء. (الباز، 2008)

أما مجلس الوزراء الذي يتكون من 16 وزيرا ولا يسمح بحسب الدستور أن يزيد عدد الوزراء عن عدد الأعضاء المنتخبين في البرلمان البالغ عددهم 50 عضوا وجميع الوزراء معينين بالبرلمان بحكم وظائفهم.

2- السلطة التشريعية

طبقاً لنص المادة 14 من الدستور المؤقت لعام 1962م، فإنه "يتولى السلطة التشريعية الأمير والمجلس التأسيسي ولا يصدر قانون إلا إذا أقره المجلس التأسيسي وصدق عليه الأمير"، وعلى ذلك فإن السلطة التشريعية تتولاها جهتان هما الأمير والمجلس التأسيسي، كما أن للمجلس التأسيسي دورين: دوره كسلطة تأسيسية تضع مشروع الدستور الدائم، ودوره كسلطة تشريعية يمثل السلطة التشريعية البرلمان، ويُطلق عليه في دولة الكويت اسم مجلس الأمة.

وتمر العملية التشريعية بمراحل عدة تبدأ باقتراح القانون، ثم مناقشته وإقراره، ثم التصديق والإصدار والنشر. وقد نصت المادة 15 من الدستور المؤقت على أن "يؤلف المجلس التأسيسي من أعضاء منتخبين وأعضاء بحكم وظائفهم على الوجه الآتي: أولاً عشرون عضواً ينتخبون بالاقتراع العام على الوجه المبين في قانون الانتخابات. ثانياً الوزراء"، كما أن المادة 36 أجازت الجمع بين تولي الوزارة وعضوية المجلس التأسيسي. (الباز، 2008)

3- السلطة القضائية:

تتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بكافة درجاتها.(العيدروس، 2002)

5.3 التركيب الديموغرافي للسكان في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت

تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية حوالي 2.250.000 كيلومتر مربع، ويُقارب تقديرات إجمالي حجم السكان فيها 22673538 نسمة، منهم 16529302 مواطنون، و6144236 غير مواطنون، وذلك بحسب إحصائية السكان للعام 2004م لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمعدل كثافة سكانية عامة تصل إلى 9 نسمة لكل كيلومتر مربع، أما دولة الكويت فتبلغ مساحتها تقريباً 18.000 كيلومتر مربع، وتبلغ تقديرات إجمالي حجم السكان فيها حوالي 2390591 نسمة، منهم 9355922 مواطنون، و1454669 غير مواطنون وذلك بحسب إحصائية السكان للعام 2004م لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمعدل كثافة سكانية عامة تصل إلى 7 نسمة لكل كيلومتر مربع (الأمم المتحدة، 1998)، وتبلغ معدلات النمو السكاني السنوي في المملكة حوالي 4.7% ومعدل النمو الطبيعي 2.7%، أما

دولة الكويت فيبلغ معدل النمو السكاني الـسنوي حـوالي 3.3%، ومعـدل النمـو الطبيعي 3.5%، والفرق بين معدلي النمو السكاني والنمو الطبيعي ناتج عن الهجرة التي تُضاف سنوياً لكلتا الدولتين.(مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

أما عن التركيب العمري السكاني، فسوف يتم تقسيمه إلى ثلاثة فئات عمرية، هي:

1- الفئة الأولى: صغار السن (أقل من 15 سنة)
2- الفئة الثانية: متوسطي السن (15-64)
3- الفئة الثالثة: كبار السن (65 سنة فأكثر)

حيث يبلغ عدد السكان في الفئات العمرية الـثلاث فـي المملكـة العربيـة السعودية على التوالي: 8105242 نسمة، 13756642نسمة، 667458نسمة.

أما في دولة الكويت حيث يبلغ عدد السكان في الفئات العمرية الـثلاث فـي دولة الكويت على التوالي: 570264 نسمة، 1748762 نسمة، 71565 نسمة، وما يمكن ملاحظته من أن مجتمع كلتا الدولتين هو مجتمع فتي، حيث أن النسبة الأكبـر هي من فئة صغار ومتوسطي السن، وذلك مؤشر على أنها مجتمعات إنتاجية فيما لو استغلت بالشكل المناسب.(مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2004)

6.3 الخصائص الاقتصادية للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت

كان النشاط الاقتصادي السائد في دول الخليج بشكل عام والسعودية والكويت بشكل خاص قبل اكتشاف النفط فيها يعتمد على الغوص لاستخراج اللؤلؤ من ميـاه الخليج العربي، وعلى صيد الأسماك، وحركة السفن الشراعية التجارية لنقل البضائع المختلفة من بهارات وتوابل والبخور وصناعة العطـور مـن وإلـى دول الخلـيج العربي، فقد كانت دول الخليج قبل اكتشاف النفط تفتقر للموارد الاقتصادية، كونهـا في معظمها بيئات صحراوية. (العلوي، 1997)

أما بالنسبة للنشاط الزراعي، فلا يعتبر القطاع الزراعي مصدراً من مصادر للدخل القومي، وذلك بسبب ضعف هذا المصدر نتيجة لشح الميـاه، وقلـة مـساحة الأراضي الصالحة للزراعة، كما أن تدني معدلات سقوط الأمطـار سـاهمت فـي

ضعف هذا القطاع، حيث نسبة سقوط الأمطار لا تتجاوز في أفضل حالاته في كـلا الدولتين 75 ملم سنوياً. (العلوي، 1997)

1.6.3 النفـط

نظراً لما يشكله النفط من عامل رئيسي وهام في الاقتصاد والسياسة، إذ يعتبر بحق شريان الحياة الاقتصادية في العصر الحاضر، كما أن معظم الصراعات تنـشأ في الأصل بحثاً عن المصالح، سواء كانت هذه المصالح سياسية أو اقتصادية، ولما للدور الاقتصادي من عامل مهم في رسم الخرائط السياسية، وتوزيع وتقاسم مناطق النفوذ والهيمنة، فمن الملاحظ بأن الدول الكبرى في تنافسها وتدخلاتها في الـشؤون الداخلية للكثير من دول، إنما تبحث عن توسيع هيمنتها من أجل تـأمين مـصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى. لذا لعب النفط كعامل اقتصادي دوراً هاماً وحيوياً فـي الكثير من الصراعات الدولية.

كما أن للنفط أثر هام في تشكيل السياسة الدولية، إلا أنه أيضاً له دور كبيـر على المستوى العلاقات بين الدول المنتجة للنفط فيما بينها، وعلى مختلف الأصـعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لذا نجد بأن الثروة النفطية قد سـاهمت بشكل فاعل في دعم واستقرار أقطار الخليج العربي بشكل عام، والمملكة العربيـة السعودية والكويت بشكل خاص، حيث نجد أن الثروة النفطية التي حبى الله بها دول الخليج العربي جعل لها أثر هام في تشكيل التحالف فيما بـين هـذه الـدول علـى المستوى الخليجي، كما هو على المستوى الدولي، وقد ساهمت الثروة النفطية فـي إبراز دول الخليج كقوة اقتصادية لا يُستهان بها على الساحة الدولية.

إن التأثير المتبادل بين الاقتصاد والبترول لا يخرج عـن تطبيـق قـوانين السوق، التي تتم نتيجة للقرارات التي يتخذها كل من المستهلكين والمنتجين. ولكـن البترول ليس سلعة ككل السلع، لأن إنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق عالمي له تأثير ضخم سياسياً واقتصادياً ويؤثر على مصالح جهات كثيرة هي: (طاشكندي، 1982)

1- الدول المنتجة للبترول.
2- الشركات المستثمرة للبترول في تلك الدول.

3- الدول المستهلكة للبترول.

والعلاقات التي تربط هذه الجهات الثلاث يجب أن تتـوخى الوصـول إلـى توازن يحقق مصالحها جميعاً. ولكن كل جهة منها اعتراها تطورات عديـدة بـشأن صناعة البترول، واحتدم الصراع بينها، واتخذت كل منهـا اتجاهـات وسياسـات وتكتلات مختلفة.

والجدير بالذكر على أهمية البترول ـ ما قاله الـسياسي الفرنـسي الـشهير كليمنصو: "إن نقطة البترول تعادل نقطة الدم، بل هي أثمن". وما قاله رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل: "إن من يملك بترول الشرق الأوسط يـستطيع أن يحكـم العالم". وعندما سُئل الوزير الإسرائيلي (أبا إيبان) في إجابة على سـؤال لمبعـوث الأمم المتحدة (جوناريارنج) عن مدلول الصلح الذي تقصده إسـرائيل مـع الـدول العربية، أجاب الوزير "الصلح يعني أولاً وقبل كل شيء إقامة علاقـات اقتـصادية متبادلـة مـع الـدول المجـاورة بقـصد اسـتغلال الثـروات الطبيعيـة للمنطقة". (ربيع، 1971)

وعلى ذلك فالحديث عن تأثير البترول على اقتصاديات وسياسات الدول لابد من التمهيد له بعرض الحقائق عن أهمية البترول الإستراتيجية كأداة سياسـية منـذ نشأة اكتشافه، الأمر الذي أدى إلى أوضاع البترول وبدائله في الوقـت الحاضـر، ومدى تأثيره العميق على اقتصاد دول العالم.

كان أول امتياز نفطي في المملكة يعود إلى ما قبل تأسيس الدولة الـسعودية الحديثة، ففي آب عام 1923م، حصلت شركة بريطانية تُـدعى (الوكالـة الـشرقية العامة) ويمتلكها الميجر فرانك هولمز على امتياز منحه إياه الملـك عبـدالعزيز آل سعود، ويشمل هذا الامتياز منطقة الإحساء، وقد استمر حتى عام 1928م، ثم فـي عام 1933م مُنح الامتياز لشركة (ستاندرد اوف كاليفورنيا) في نفس المنطقة، وقـد ازدادت مساحة الامتياز حتى وصلت المناطق الشمالية والغربية للمملكـة. (الهيتـي، 2004)

أما في دولة الكويت، فقد كان أول امتياز بالتنقيب عن النفط في عام 1927م لشركة الخليج المتحدة، وهي شركة أمريكية، وأمام معارضة بريطانية لهذا الامتياز،

فقد تم الاتفاق في عام 1933م على أن يكون هذا الامتياز مناصفة مع شركة بريطانية هي (الشركة الإنجليزية – الفارسية) بما يُعرف بـ (شركة بترول الخليج المحدودة KOC).(الهيتي، 2004)

وفي عام 1934م تم منح امتيازات عدة في مختلف مناطق دولة الكويت تضمن مياهها الإقليمية، أما بالنسبة للمناطق المحايدة بين السعودية والكويت، فقد اتفقت الدولتان على اقتسامها مناصفة وذلك في عام 1948م.

يبلغ احتياط المملكة من النفط ما نسبته 25.5% من الاحتياط العالمي، والذي يُقدر بأن يستمر عمره الاحتياطي بـ 141 سنة، أما احتياط دولة الكويت من النفط فيبلغ ما نسبته 9.3% من الاحتياطي العالمي، والذي يُقدر بأن يستمر عمره الاحتياطي بـ 138 سنة. والملحق (أ) يبين الاحتياطي النفطي لكل من المملكة ودولة الكويت للأعوام من 1996-2003م، وذلك بحسب إحصائيات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد بلغت كميات النفط المنتجة في المملكة العربية السعودية في العام 2004م بمعدل 8897 ألف برميل يومياً، وبلغ إنتاج دولة الكويت لنفس العام حوالي 2287.6 ألف برميل يومياً، كما هو موضح في الملحق (أ)، والذي يبين كميات النفط المنتجة في كلا البلدين منذ العام 1996م وحتى العام 2004م، وذلك بحسب إحصائيات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بلغت الإيرادات النفطية للمملكة العربية السعودية في عام 2004م 61600 مليون دولار، كما بلغت هذه النسبة في دولة الكويت 26015.1، نسبة الإيرادات للأعوام من 1998م وحتى العام 2004م، حسب إحصائيات مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما هو مُبين في الملحق (أ).

كما بلغ احتياط المملكة من الغاز الطبيعي حوالي 5264 مليار متر، أي بنسبة 3.5% من الاحتياط العالمي، وبلغ احتياط الكويت منه حوالي 1498 مليار متر، أي بنسبة 0.1% من الاحتياطي العالمي. كما يبين الملحق (أ) إنتاج كل من البلدين للغاز الطبيعي للأعوام من 1996م وحتى العام 2004م والاحتياطي السنوي

من الغاز الطبيعي في كلا البلدين للأعوام من 1996م وحتى العـام 2002م، وفقـاً لإحصائيات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما تقوم المملكة العربية السعودية بإنتاج الزيت الخام والمكثفات، وقـد بلـغ الاحتياطي منه في عام 2006م259.9 بليون برميل، بمعدل متوسط إنتاج يومي بلغ 8.9 مليون برميل، وبلغ إجمالي الإنتاج السنوي من الزيـت الخـام 3.25 بليـون برميل.(شركة آرامكو، 2006)

2.6.3 الصناعات النفطية

يوجد في المملكة العربية السعودية لعام 8 مصافي لتكرير النفط. أما في دولة الكويت فيوجد فيها 3 مصافي للتكرير. وقد ساهم تكرير النفط في إيجاد صـناعات نفطية متنوعة مثل الأسمدة النيتروجينية والمواد البتروكيماوية.

تقوم المملكة العربية السعودية بإنتاج بعض الصناعات البتروكيماوية، فقد بلغ إنتاجها من البتروكيماويات 38575 ألف طن متري في عام 2003، ومن المعـادن الأساسية 3727 ألف طن متري، ومن الأسمنت 24.20 مليون طن.

أما في دولة الكويت فقد بلغ حجم الإنتاج من الـصناعات البتروكيماويـات 1376.9 ألف طن متري، أما المعادن الأساسية فقد بلغ إنتاجها 3.9 ألف طن متري، ومن الأسمنت 1.860 مليون طن، وذلك بحسب إحصائيات مجلس التعـاون لـدول الخليج العربية.

3.6.3 النشاط الصناعي

خلال ربع قرن تطور النشاط الصناعي في المملكة العربية السعودية ودولـة الكويت على حدٍ سواء، حيث ساهمت المملكة في عام 1997م بما نسبته 9.5% من الإنتاج المحلي الإجمالي في منطقة الخليج، أما دولة الكويت فقد ساهمت بـ 13.3% من الإنتاج المحلي الإجمالي لمنطقة الخليج.

4.6.3 النشاط التجاري

إن الميزان التجاري للدول يتألف من شقين هما الصادرات والواردات، وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، فإنه قد حصل تطور كبير وملحوظ بعد اكتشاف النفط فيهما، حيث أن الصادرات النفطية ساهمت بنسبة كبيرة في زيـاد الدخل القومي لكل منهما، وبالتالي فقد ازداد حجم الميزان التجاري من حيث حجـم الصادرات والواردات، وأصبحت حركة النشاط التجاري حركة نشطة في كل منهما، أثرت تأثيراً كبيراً على جميع نواحي الحياة، إضافة إلى أن هناك بعـض الأنـشطة التجارية مثل صيد الأسماك في المملكة دولة الكويت، حيث بلغت الكميـات بـالطن المتري لعام 1996م في كل منهما على التوالي 52750 في المملكة و8280 فـي دولة الكويت.(الهيتي، 2004)

الفصل الرابع

العلاقات السعودية الكويتية ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربي

لبيان خصوصية العلاقة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، لا بد من التطرق وبشكل مستفيض لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، والذي يعتبر مرآة تعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بشكل خاص، كما هو بين أقطار دول الخليج الأعضاء في هذا المجلس بشكل عام في شتى المجالات، كما يُعد حلقة وصل متكاملة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً بين المملكة ودولة الكويت كما هو بين أعضاء دول المجلس الأخرى تظهر مدى التعاون فيما بينها، كما أن القرارات والمواقف التي يتخذها والرؤى التي يتبناها هذا المجلس تعبر عن مجمل مواقف ورؤى هذه الدول.

1.4 إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربي منظمة سياسية اقتصاديه إقليمية يضم في عضويته ست دول هي: المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، مملكة البحرين (دولة البحرين سابقا) وسلطنة عمان، الملحق رقم (ج) يبين الحدود الجغرافية لدول المجلس. وقد بدأت الخطوات التنفيذية لفكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مؤتمر القمة الخليجية، الذي عقد على هامش القمة الإسلامية التي عقدت في الطائف حيث تم لأول مره الاتفاق مبدئيا على قيام المجلس على أساس مشاركة الدول الست، وقد جاء إنشاء المجلس بعد الثورة الإيرانية وتزامناً مع بدء الحرب العراقية الإيرانية.(الشهري، 2002)

وفي أيار من عام 1981م، عقد وزراء خارجية الدول الست مؤتمراً في الرياض بعد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية سابقاً، وتم التوقيع في ختام أعمال ذلك المؤتمر على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي. (السويدي، 1999)

ويعتبر هذا المجلس أول تنظيم جماعي عربي فرعي يتم إنشائه إلى جانب جامعة الدول العربية منذ ظهورها عام 1945م، ولهذا فقد فتح المجال بعد ذلك لإنشاء تجمعات أخرى مماثلة، وإن كانت لم تستطع أن تحافظ على استمرارها مثل مجلس التعاون العربي الذي انهار بعد غزو العراق للكويت عام 1990م، أو فاعليتها العملية مثل الاتحاد المغاربي الذي تتعثر مسيرته منذ عدة سنوات بسبب الخلافات بين أعضائه، وقد أثبتت السنوات الماضية من عمره أنه إضافة للتعاون العربي وليس تهديداً أو انتقاصاً منه. (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،2002)

ويكتسب مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهميته لاعتبارات إضافية أخرى إضافة لما ذُكر سابقاً من أنه أول تجمع عربي فرعي، والقدرة على الاستمرارية، ومن هذه الاعتبارات: (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،2002)

1- أن أهمية المجلس من أهمية الخليج العربي الذي يعتبر من أكثر الممرات المائية الدولية أهمية: حيث يمر من خلاله الجزء الأكبر من حاجات العالم النفطية، ويحتوي في باطنه وعلى جانبية على أكبر احتياطي عالمي من النفط والغاز، وقد شهدت شواطئه صراعات إقليمية من أجل السيطرة وممارسة النفوذ على مر العقود.

2- أن المجلس يقع وسط منطقة ملتهبة ومليئة بالصراعات، منها الملف العراقي الذي لا يزال ساخناً وقابل للتغير في أي لحظة، والخلافات الأمريكية الإيرانية، والخلافات الخليجية الإيرانية، والحرب الدائرة في أفغانستان، والصراع في شبه القارة الهندية، فضلاً عن إعادة رسم وتشكيل خرائط وحدود في القارة الآسيوية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول والحرب على ما يُسمى بالإرهاب.

3- أن المجلس يحاول تطوير آليات عمله وتوسيع نطاق علاقاته وارتباطاته الخارجية، وإحداث توازن بين متطلبات التكامل بين دوله واعتباراتها الخاصة التي تنطلق من ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك استجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية الكبيرة التي تحيط به وتؤثر في عمله وفاعلية آلياته القديمة.

4- التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي شهدتها دول المجلس بفعل التنمية وارتفاع مستوى التعليم والوعي والانفتاح على العالم، ودورها في تشكيل التوجهات والسياسات العامة، وهنا يمكن الإشارة إلى عملية التطور الديمقراطي، والاهتمام بالمرأة والمجتمع المدني، وتوطن العمالة محل الأجنبية، والاتجاه نحو مزيد من التنسيق والتعاون المشترك على مستوى دول المجلس، خاصة بعد أن أسدل الستار على كل نزاعات الحدود بين دوله، والتي كانت بمثابة الشوكة في ظهره خلال السنوات الماضية.

2.4 السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي(مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،2002)

ترتبط السياسة الخارجية لدول المجلس وأمن هذه الدول بعلاقة وثيقة، وتكتسب هذه العلاقة أهمية قصوى لما لها من دور في اختيار وتنفيذ أفضل السبل في تحقيق الأمن الخارجي، وذلك لاعتبارات رئيسية، منها:

1- الضعف النسبي لعدد السكان الذي تعاني منه دول المجلس مقارنةً بدول المنطقة الأخرى، وما يمثله من تحدٍ أمني وعسكري.
2- التطلعات الإقليمية لبعض دول الجوار مثل العراق وإيران.
3- أهمية الموقع الاستراتيجي لدول المجلس، والثروات النفطية التي تزخر بها دول المنطقة، كما أن للمكانة الدينية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية دوراً مهماً في خلق مثل هذه التحديات.

وتجدر الإشارة في سياق السياسة الخارجية لدول المجلس، إلى أنه منذ إنشاء المجلس كانت السياسة الخارجية فيه تقسم إلى مستويين، هما:

1) السياسة الخارجية الموحدة لدول المجلس تجاه القضايا المختلفة على اعتبار أنه مؤسسة جامعة في إطار مبادئه العامة التي تعبر عن الإرادة الجماعية للدول الأعضاء فيه.

2) السياسة الخارجية لكل دولة من دول المجلس على حد، والتي تعكس اهتمام الدولة فيه بقدراتها العسكرية ورؤاها السياسية والاقتصادية، من منطلق

إدراكها لمصالحها وما يتهددها من أخطار.

تنص المادة رقم (5) من النظام الأساسي للمجلس على: أن المجلس يتكـون من الدول الست التي اشـتركت فـي اجتمـاع وزراء الخارجيـة فـي الريـاض في 4 شباط 1981م.

جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الخامس والعشرين من أيار 1981م تجسيداً لما بين الدول الأعضاء من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، أساسـها وحدة التراث والانتماء والعقيدة والمصالح المشتركة، واقتناعـاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها يخدم الأهداف السامية للأمة العربية. ومن هذا المنطلق فإن تنسيق المواقف بين الـدول الأعضاء تجاه مختلف القضايا يـشكل ركناً هاماً من أركان التعاون بين دول المجلس لتحقيق هذه الأهـداف، وقـد أسـهم التجانس بين دول المجلس في تمكين مجلس التعاون من تبني مواقف موحدة تجـاه القضايا السياسـية، وسياسات ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل فـي الشئون الداخلية، واحترام سـيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتماد مبـدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات، الأمر الذي أعطى مجلس التعـاون قـدراً كبيراً من المصداقية، كمنظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره.

3.4 إنجازات وطموحات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (مجلـس التعـاون لدول الخليج العربي)

1.3.4 الإنجازات والطموحات على الصعيد الأمني والعسكري

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية إستراتيجية واقتـصادية كبيـرة علـى المستوى العالمي، إضافة إلى أهميتها الجيوبوليتيكية، مما جعلها محطاً للعديـد مـن الأطماع والتهديدات، بشكل دفع دول المنطقة إلى التفكير في إيجاد الـسبل الكفيلـة لتحقيق أمنها القومي وحماية وتأمين سيادة واستقلال دولها وأراضيها ضد التهديدات الخارجية بجميع أشكالها والعمل على حماية قيّمها وثرواتها بمـا يحقـق التـوازن الاستراتيجي في مواجهة هذه التهديدات، وعلى الرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي لم ينص صراحة على التعاون في المجال العسكري بين أعضاءه،

لرغبة دول المجلس في عدم وصفه بأنه تحالف عسكري موجه ضد دول الجـوار- إلا المجلس أقرّ منذ قمته الأولى في أيار 1981م مبدأين أساسيين لتحقيـق الأمـن الجماعي لأعضائه، وهما: (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية)

1- المبدأ الأول: يؤكد على أن العدوان على أية دولة عضو في المجلس يعتبـر عدواناً عليها جميعاً، وتلتزم جميع الدول الأعضاء بالتـضامن مـع الدولـة المعتدى عليها.
2- المبدأ الثاني، يقوم على تحقيق مبدأ الأمن الجماعي، بمعنـى أن مـسؤولية الحفاظ على السلم والأمن في الخليج تقع على عاتق الـدول الأعـضاء دون غيرهم.

بدأ التعاون العسكري بالمضي قدماً وفقاً لدراسات متخصـصة آخـذة فـي الاعتبار إمكانيات دول المجلس، والاستجابة لمتطلبات الدفاع عن كل منها، وإيجـاد آليات عمل ناجعة لتنفيذ نتائج الدروس المستقاة من الأحداث على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى السعي دائماً إلى متابعة وتحليـل المـستجدات والإحـداث والوضع العسكري التي تمر به المنطقة ودولها.

وخلال السنوات الخمسة والعشرين الماضية تمكنت دول مجلس التعاون مـن تحقيق العديد من الإنجازات في المجال العسكري، ومن أهم تلك الإنجازات:

1- قوة درع الجزيرة

يعتبر إنشاء قوة خفيفة الحركة تضم وحدات من الدول الأعضاء مـن أقـدم القرارات الخاصة بالتعاون العسكري، وقد صدر قرار إنشاء القوة بتاريخ 10 تشرين الأول من عام 1982م. وفي وقت لاحق صدرت قرارات بتطوير هذه القوة لتصبح فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها الناري و القتالي. كما استمرت الدراسات الهادفة إلى تطوير وتحديث القوة والرفع من كفاءتها القتالية والفنية. وكان خالد بن سلطان القائد السابق للقوات المشتركة قد قدم حينها اقتراحاً بأن يكون مقـر القيـادة العـسكرية المشتركة لدول مجلس التعاون في الرياض بالمملكة العربية الـسعودية، وأن تبقـى قوات كل دولة على أرضها، وأن يتم إجراء تمارين مشتركة كـل سـنة بـين دول المجلس(الشهري، 2002)

2- اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون

تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربـي من قبل قادة دول المجلس، وقد حقق العمل الخليجي المشترك في المجال العـسكري نقلة نوعية حيث حددت الاتفاقية العديد من مرتكزات التعاون العسكري ومنطلقاتـه وأسسه وأولياته.

وقد أكدت الدول الأعضاء في الاتفاقية التزامها بالنظام الأساسـي لمجلـس التعاون، واحترامها لميثاقي جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، كمـا تؤكـد عزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية، انطلاقاً من أن أي اعتداء علـى أي منها هو اعتداء عليها مجتمعة، وأن أي خطر يهدد أحداها إنما يهددها جميعاً.

كما نصت الاتفاقية على عزم الدول الأعضاء على تعزيز التعاون العسكري فيما بينها، ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك، وتشير في هذا الصدد إلى استمرار تطوير قـوة درع الجزيـرة، ومتابعة تنفيذ التمارين المشتركة، وإعطاء أهمية لتأسيس وتطوير قاعـدة للـصناعة العسكرية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

3- الاتصالات المؤمنة

حظي موضوع إنشاء وتوفير منظومة اتصالات عسكرية مؤمنة بين القـوات المسلحة بدول المجلس باهتمام وأسبقية خاصة لـدى القيـادة، وتنفيـذا للقـرارات والتوجيهات تم دراسة وتنفيذ مد "كيبل"خاص بالاتصالات العسكرية يمتد من دولـة الكويت وحتى سلطنة عمان يمكّن القوات المسلحة بالدول الأعضاء مـن اسـتخدام العديد من التطبيقات الآمنة والمهمة والمتطورة.

4- ربط مراكز عمليات القوات الجوية و الدفاع الجوي

إن تعزيز الدفاع الجوي المشترك لـدول مجلـس التعـاون أصـبح مطلبـاً إستراتيجياً مُلحاً، وعليه فقد تم التوجيه بضرورة ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي في دول المجلس بشبكة تغطية رادارية وإنذار مبكـر مـن خـلال مشروع حزام التعاون، وقد بدأ تنفيذ المشروع وتشغيل المرحلة الأولى منه مع نهاية عام 2001م.

5- قمر الاستطلاع الخليجي

نظراً لما تمثله الأقمار الصناعية من أهمية إستراتيجية ودور حيوي في تنفيذ العديد من التطبيقات العسكرية المهمة، بدأت مجموعة فنية متخصصة بإعداد دراسة فنية مشتركة حول إمكانية اقتناء قمر استطلاع عسكري خليجي. ولقد عقـدت هـذه المجموعة عدة اجتماعات وقامت بالعديد من الزيـارة لـدول المـصنعة للأقمـار الصناعية بهدف الإطلاع على المواصفات الفنية لتلك الأقمار والإمكانيات المتاحـة والمستجدات الفنية التي يشهدها هذه المجال. ولقد تم التعاقد مع شـركة استـشارية متخصصة لتقديم الدراسة الاستشارية لهذا المشروع.

6- التمارين المشتركة (برية ـ جوية ـ بحرية)

من منطلق أهمية التخطيط المشترك وتنفيذ التمارين العسكرية المشتركة فقـد تم الاتفاق على أن يتم وبشكل دائم تنفيذ تمارين عسكرية مشتركة وتمارين بحريـة وتمارين جوية للطائرات المقاتلة والعمودية.

7- مجالات التعاون العسكري الأخرى

شمل التعاون العسكري مجالات عديدة أخرى استهدفت وركزت على تعزيز التعاون في مجال تبادل الدعم والمـساندة وتبـادل المعلومـات، وتوحيـد منـاهج ومحاضرات الدورات العسكرية المختلفة، والاسـتفادة المتبادلـة مـن الإمكانيـات المتوفرة في دول المجلس خاصة في مجال التدريب والتعليم والصيانة.

2.3.4 الإنجازات والطموحات على الصعيد الاقتصادي

أ- اتفاقية الاتحاد النقدي

بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس. فقد أشارت الوثيقتان الرئيسيتان للمجلس، النظام الأساسي والاتفاقيـة الاقتصادية الموحدة لعام 1981م، إلى الخطوط العريضة والمعالم الأساسية والعامة لبرنامج تعاون وتكامل اقتصادي لدول مجلس التعاون. وضمن مجـالات التعـاون الأخرى التي استهدفها إنشاء المجلس فقد تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة وتوحيد التعرفـة الجمركية، وتناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقـدي

بما في ذلك ما نصت عليه المادة "22"من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بأن"تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها".

ومنذ ذلك الوقت بدأ العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس، فقد أنشئت في إطار المجلس عام 1983م لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه هذه المادة وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية، وتفرع عن لجنة المحافظين لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الإشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات. وفي عام 2002م أنشئت لجنة الاتحاد النقدي.

وخلال الفترة مابين 1985ـ1987م أجرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للتوصل، كخطوة أولى نحو العملة الخليجية الموحدة، إلى مثبت مشترك لعملات دول المجلس، وطرحت حقوق السحب الخاصة SDR كمثبت مشترك غير أنها لم تحصل على الإجماع.

ونظرا للاستقرار النسبي في أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول مجلس التعاون خلال الثمانينات والتسعينات، ولكون إقامة الاتحاد النقدي وإصدار عملة موحدة تعتبر مرحلة تكاملية متقدمة يسبقها في الغالب، ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية أخرى، هي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، فقد كان الرأي السائد داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينات أن الوقت لم يحن بعد لبحث تفاصيل إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، ولذلك ارتأى وزراء المالية والمحافظين بدول المجلس تأجيل بحثه إلى نهاية عقد التسعينات.

وبنهاية عقد التسعينات، ونظرا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ولنجاح الاتحاد الأوربي في موضوع اليورو، وانطلاقا من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتبني آليات وبرامج زمنية لتحقيقه أعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة، وقرر المجلس الأعلى في قمته

التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر 2000م تبني الدولار الأمريكـي مثبتـا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية، ووجه وزراء المالية والمحافظين بإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي واصدر العملة الخليجية الموحدة

وقد وافق المجلس الأعلى في كانون الأول من عام 2001م علـى البرنـامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، والذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية 2002م، وهو ما تـم تطبيقـه بالفعل من قبل جميع دول المجلس في الموعد المحدد.

يقضي البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقـدي اللازمـة لنجاح الاتحاد النقدي قبل نهاية 2005م، وذلك تمهيدا لإطلاق العملة في موعـد لا يتجاوز الأول من يناير 2010م، وذلك مـا تناولتـه متطلبـات الاتحـاد النقـدي والاقتصادي، والتي نصت على أنه "بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بـين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفـق جـدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مـستوى عـال مـن التقارب بين الـدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسـيما الـسياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضـع معـايير لتقريـب معـدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثـل معـدلات العجـز والمديونية والأسعار".

وخلال السنوات الماضية عكفت اللجان المعنية في مجلس التعاون على تنفيذ هذه الفقرة، واستكملت بحث معايير التقارب الاقتصادي وتحديد مكوناتهـا وطريقـة حسابها والنسب والحدود المقبولة للتقارب الاقتصادي، وذلك من خـلال الدراسـات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة، مع الاستفادة من الدراسات التي أعـدها البنك المركزي الأوربي وصندوق النقد الدولي لهذا الغرض، وأنشئت بالأمانة العامة وحدة متخصصة لدراسات الاتحاد النقدي للمساعدة فيما يتطلبه أقامته وإصدار العملة الخليجية الموحدة من دراسات وأبحاث وعمل مستمر لتأمين فرص نجاحه.

وقد أقـرّ المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين المنعقد في أبـوظبي

بتاريخ كانون الأول من عام 2005م المعايير التالية لتحقيق تقارب الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي:

(1) معايير التقارب النقدي، وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.

(2) معايير التقارب المالي وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد ناقشت لجنة المحافظين في عام 2005م وفي اجتماعها في نيسان 2006م طريقة حساب وقياس هذه المعايير وتحديد نسب العجز والمديونية القصوى المسموح بها. كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام أصدر العملة الخليجية الموحدة وإدارة السياسة النقدية الموحدة. وتوصلت اللجنة إلى توصيات محددة حول هذه المواضيع.

وعليه، فقد تم الاتفاق على تفاصيل معايير التقارب الاقتصادي، وعلى التشريعات والأنظمة المتعلقة بإنشاء السلطة النقدية المشتركة (مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي) وتحديد مهامها وعملها وعلاقتها بالسلطات النقدية الوطنية في دول المجلس.

ب- الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة

1) يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجاً لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستلاحظ آثاره بشكل اكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطردا وتطورات متسارعة.

2) يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة، ويسهم بشكل فعال في تطوير

وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات ويساعد على تطـوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة.

3) زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلـس، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية علـى صـعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية .

4) إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية فـي مجـال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما ينعكس إيجابيا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها، وقد يـؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

5) إن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطـاع المـصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، مقرونة بآثـاره الإيجابيـة علـى صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العـام) سـتعزز مـن الـشفافية والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي، وتنعكس إيجابـا علـى الاسـتقرار النقدي والمالي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مـساعدة لجـذب مزيـد مـن الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.

وتتويجاً لكل تلك الجهود، شهدت الرياض حفلاً تم من خلاله توقيع المملكـة العربية السعودية والكويت وذلك بتاريخ 7 حزيـران 2009، إضـافة إلـى قطـر والبحرين اتفاقا جماعياً لإقامة وحدة نقدية مصغرة تكون محورها المملكـة العربيـة السعودية، وتم التوقيع بحضور وزراء الخارجية والمالية ومحافظو البنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي في العاصمة السعودية الرياض، ووقع الاتفاقية عـن السعودية الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة، والجـدير بالـذكر أن هـذه الاتفاقية تشكل نقطة انطلاق مهمة في بناء مؤسسات الاتحاد النقدي والمتمثلـة فـي المجلس النقدي والبنك المركزي التي ستتولى إدارة منطقة العملة الموحدة بين الدول

الأعضاء لاحقاً، ويأتي هذا الاتفاق تتويجاً للجهد بين الدول الموقعة والتي تسعى من خلاله عن إمكانية البدء بإصدار وحدة العملة الخليجية العربية الموحدة عام 2013م.

جـ - اتفاقيات اقتصادية ثنائية أخرى بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ضمن النطاق الخليجي والعربي (البرجس، 1986)

1- اتفاق التعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بتاريخ 23 آذار 1975م.
2- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها وزراء المالية في دول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 8 كانون الثاني 1981م.
3- الهيئة العربية الخليجية للمواصفات والمقاييس بدول مجلس التعاون بتاريخ 18 تموز 1984م.
4- بنك الاستثمار العربي كشركة مساهمة بدول مجلس التعاون بتاريخ 16 نيسان 1982م.
5- مؤسسة الخليج للاستثمار بدول مجلس التعاون بتاريخ 11 تشرين الثاني 1982م.
6- اتفاقية السوق العربية المشتركة بجامعة الدول العربية عام 1965م.

3.3.4 الإنجازات والطموحات على الصعيد الإعلامي

بدأ التعاون الإعلامي بين دول المجلس قبل قيام المجلس من خلال الاجتماعات الدورية لوزراء الإعلام بدول الخليج أي وزراء الإعلام في دول مجلس التعاون حالياً بالإضافة إلى العراق، وتم من خلال تلك الاجتماعات إنشاء ثمان مؤسسات إعلامية مشتركة هي: مؤسسة الإنتاج ألبرامجي المشترك، جهاز تلفزيون الخليج، وكالة أنباء الخليج، مركز التراث الشعبي، مركز تنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيوني، مركز التوثيق الإعلامي، لجنة التنسيق والتخطيط للإعلام البترولي، لجنة العلاقات الإعلامية الدولية (تم الاستغناء عن اللجنتين الأخيرتين بقرار من الاجتماع الثاني عشر لوزراء الإعلام بدول الخليج في أبريل 1988م، وتوقف مركز تنسيق التدريب الذي لم يقر نظامه الأساسي من وزراء الإعلام).

وبحلول العام 1990م، كان عدد المؤسسات الإعلامية المشتركة قد تقلص إلى خمس مؤسسات هي جهـاز تلفزيون الخليج، ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك، ووكالة أنباء الخليج، ومركز التراث الشعبي، ومركز التوثيق الإعلامي. وبعد دخول القوات العراقية إلى دولة الكويت في العام ذاته، تم إلغـاء عـضوية العـراق مـن المؤسسات الخليجية المشتركة، وانسحبت دول المجلس من مركز التوثيق، وتحولت وكالة أنباء الخليج إلى وكالة أنباء بحرينية، وتم تحديد علاقة المؤسستين المتبقيتـين وهما مؤسسة الإنتاج ألبرامجي المشترك وإذاعة وتلفزيـون الخلـيج مـع مجلـس التعاون.

أ- أهداف التعاون الإعلامي

يهدف العمل الإعلامي المشترك بين دول المجلس إلـى توحيـد الـسياسات الإعلامية لدول مجلس التعاون والوصول إلى صـيغة موحـدة تراعـي الأهـداف الأساسية لمجلس التعاون في مجالات الإذاعة، والتلفزيون، والـصحافة، ووكـالات الأنباء، والمطبوعات، والإعلام الخارجي. كما يهدف إلى توثيق التنسيق والتـرابط بين المؤسسات الإعلامية تمكن لها من تحقيق أهدافها ومسؤولياتها تجـاه المـواطن ودول المجلس بشكل اشمل، وتسخير جهدها وإنتاجها الإعلامي للمصلحة المشتركة.

كما يهدف العمل الإعلامي المشترك إلى تعميق الإيمان بدور مجلس التعاون لدى المواطنين من خلال تزويدهم بالمعلومات الدقيقة والسريعة عن مسيرة العمـل المشترك. وتحقيق المواطنة في مجال العمل الإعلامي، سواء من خـلال المـساواة بتوفير فرص العمل لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء، أو مـن خــلال العمـل الإعـلامي التجاري الذي يدخل ضمن مفهوم النشـاط الاقتصادي.

ويمثل توحيد القوانين والأنظمة الإعلامية أحد الأهداف المهمة والتي تـسعى دول المجلس إلى تحقيقه. وكمثال على ذلك اتضح من خلال دراسة مقارنة قامت بها الأمانة العامة لقوانين المطبوعات والنشر في نهاية الثمانينات محدودية الفوارق بين تلك القوانين بدول المجلس. ويعد إقرار مجلس الآمة الكويتي قـانون المطبوعـات والنشر بدولة الكويت في الأسبوع الأول من مارس 2006م تطوراً جذرياً في تلـك القوانين.

ويطمح التعاون الإعلامي إلى توحيد السياسات الإعلامية من خلال البحـث في نقاط التماثل والتقارب بين السياسات الإعلامية القائمة في دول المجلس وصولاً إلى تصور مشترك أو صيغة موحدة تراعي الأهداف الأساسية التي قام من اجلهـا مجلس التعاون، وبخاصة أن هذا الطموح يواجه حاليا بـالتحول نحـو خصخـصة أجهزة الإعلام الرسمية وإلغاء وزارات الإعلام في بعض دول المجلس، وتحويـل أجهزة الإعلام إلى مؤسسات مستقلة في غالبية الدول الأعضاء. ومن شـأن ذلـك التوجه أن يركز على تنسيق المواقف وتكثيف التواجد الإعلامي الخارجي كمجموعة واحدة تحمل خطابا إعلاميا متجانسا، وتشجيع فرص المشاريع الإعلامية المـشتركة من خلال القطاع الخاص بدول المجلس.

ب- الإنجازات في المجال الإعلامي

تتسم إنجازات المجلس في مجال الإعلام بطابعين الأول مرحلي تنتفي الحاجة له مع التطور السريع الذي يشهده الإعلام والاتـصال عالميـا وإقليميـا، والآخـر استمراري يتمثل بخاصة في الروابط الشرفية التي تؤطر العلاقة بين وسائل الإعلام بدول المجلس. وفي هذا يلاحظ أن لمسيرة التعاون الإعلامي منذ بدايتها دور واضح في هذا المجال تبلور في ميثاق الشرف الإعلامي الذي اقره المجلس الأعلـى فـي دورته السابعة التي عقدت في أبوظبي 1986م، وتم تطوير وتحديث مضامينه فـي الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى التي عقدت في أبظبي 1998م، للحرص على مواكبة التطورات التقنية والإعلامية.

بعض الإنجازات التي لا يزال أثرها قائماً على الـساحة الإعلاميـة بـدول المجلس:

1- التعاون الإذاعي

بدأ بث صوت مجلس التعاون في أواسط الثمانينات الميلادية من إذاعات دول المجلس كإذاعة تبث على موجات مستقلة ثم تحول إلى صوت خليجي يبـث أيـام انعقاد اجتماعات المجلس الأعلى من الدولة المضيفة.

وفي مجال الإنتاج قامت إذاعات دول المجلس بإنتاج وبث بـرامج إذاعيـة مشتركة بقرارات من وزراء الإعلام بدول المجلس مثل برنامج "أوراق خليجية"الذي

يتناول مختلف المواضيع والمجالات، والبرنامج التوعوي "إضاءة"، إضافة إلى توسيع مجال مهرجان الخليج للإنتاج التلفزيوني الذي يقام سنويا ليشمل الإنتاج الإذاعي بدول المجلس واعتماد نظام أساسي له.

ومن الخطوات الإيجابية التي بدأت في وقت مبكر من عمر التعاون الإعلامي بين دول المجلس، تبادل الزيارات بين المذيعين والمهندسين في إذاعات دول المجلس، إضافة إلى تبادل البرامج الإذاعية، و تعزيز التعاون في المجال الهندسي بين إذاعات الدول الأعضاء.

2- وكالات الأنباء

تمثل وكالات الأنباء المصدر الرسمي للأخبار، ومن خلالها يحقق مجلس التعاون هدف ترسيخ مفهوم المجلس في الأجهزة الإعلامية للدول الأعضاء وفي سلوكياتها ولدى الرأي العام فيها، وتجسيد مبادئ المجلس في أذهان المؤسسات والأفراد. لذلك، تم تكثيف التعاون في مجال الأخبار والتقارير الإخبارية عن أعمال المجلس ومسيرته، حيث تواصل وكالات الأنباء ومنذ أكثر من عشر سنوات بث تقارير دورية تحت مسمى "ملف التعاون". كما يتميز التعاون في مجال وكالات الأنباء بنشاطه الملحوظ في مجال التدريب الصحفي والإعلامي من خلال المشاركة الجماعية لوكالات الأنباء بدول المجلس في الدورات التدريبية التي تقيمها وكالة الأنباء الكويتية.

وعلى غرار النمط الإذاعي تنشط وكالات الأنباء في مجال تبادل الزيارات بين المحررين والفنيين في وكالات الأنباء بدول المجلس، وفي مجال تعزيز التعاون الفني والتقني.

3- التعاون التلفزيوني

يمثل التعاون التلفزيوني أحد المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الإعلامية المشتركة القائمة مثل مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك، وجهاز تلفزيون الخليج. كما تواصل الأمانة العامة لمجلس التعاون تنفيذ جداول تبادل البرامج والمذيعين بين تلفزيونات دول المجلس، وإنتاج عدد من البرامج التوجيهية والإرشادية من خلال مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك والمشاركة في مهرجان الخليج للإنتاج الإذاعي

والتلفزيوني.

4- التعاون الصحفي

أحد جوانب التعاون الإعلامي الهامة ذلك المتعلق بالتعاون الصحفي، فالمؤسسات الصحفية بدول المجلس لديها برامجها القائمة في مجال التعاون والتواصل من خلال اللقاء السنوي الذي يجمع رؤساء التحرير ومديري المؤسسات الصحفية، كما تم مؤخرا إنشاء اتحاد للصحافة الخليجية.

5- الإعلام الخارجي

مرّ التعاون في مجال الأعلام الخارجي بمرحلتين رئيسيتين، بدأت المرحلة الأولى منها بإقرار القمة السابعة للمجلس الأعلى 1986م لوثيقة ضوابط الإعلام الخارجي، كما تم تحديث مضامين هذه الوثيقة في الدورة التاسعة عشر للمجلس الأعلى 1998م كما سبقت الإشارة، وهي الوثيقة التي تحدد العلاقة مع وسائل الإعلام في الخارج. ثم المرحلة الثانية التي بدأت عام 1995م بصورة منتظمة من خلال التحرك الجماعي الإيجابي لإبراز صورة دول المجلس في الخارج، وقد نتج عن ذلك برامج ومشاريع عدة تم تنفيذها على أرض الواقع ومنها:

1) إعداد وتوزيع تقارير شهرية باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والألمانية على قادة الرأي العام وصانعي القرار السياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي في كل من بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وألمانيا وتواصل ذلك الجهد المشترك لمدة عامين في الفترة التي تلت دخول القوات العراقية لدولة الكويت.
2) طباعة وتوزيع كتب باللغات الروسية والإندونيسية والأوردية وتوزيعها في الدول الناطقة بهذه اللغات.
3) إنتاج حلقات تلفزيونية من برنامج "مساء الخير يا عرب"، وبثه من المحطات الفضائية التابعة لدول المجلس.
4) إقامة أسبوع إعلامي في تونس في أكتوبر 1998م.
5) المشاركة الفاعلة في منتدى أصيلة عام 2003م حيث كان مجلس التعاون محوراً للندوة الرئيسة في المنتدى.

6) إقامة "أيام مجلس التعاون"في عدد من العواصم الأوربية، شملت باريس في إبريل 2004م، وبروكسل في مارس 2005، وبرلين فـي نـوفمبر 2006، وفي هولندا في عام 2007. كما ستقام فعاليات مماثلـة فـي أسـبانيا فـي العام 2008م.

7) دعوة وفود صحفية من مختلف الدول الأوروبية لزيارة دول المجلس، ونشر مقالات وتحقيقات صحفية عن الدول الأعضاء في صحفهم.

ج- مستقبل العمل الإعلامي المشترك

يسعى القائمون على التعاون الإعلامي بين دول المجلس إلى تطوير مـسيرة التعاون الإعلامي، والانعتاق من النظرة التقليدية للإعـلام، والعمـل علـى تبنـي مشروعات لها الصفة الإستراتيجية لخدمة المسيرة المشتركة لمجلس التعاون بوجـه عام وللإعلام المشترك بوجه خاص، وهي مشروعات تلتقي مـع مرئيـات الهيئـة الاستشارية التي أقرتها قمة الدوحة، وكلف وزراء الإعلام بدراسة آلية لتنفيذها ومن ذلك:

أولاً: تفعيل الإعلام الداخلي بين دول المجلس من خلال:

(أ) دعم الإنتاج البرامجي المشترك

من المجالات الحيوية للتعاون الإعلامي تكثيف التعاون فـي مجـال الإنتـاج الإذاعي والتلفزيوني المشترك لما يمثله من بعد استراتيجي في العلاقات الإعلاميـة بين دول المجلس، فضلا عن تحقيق إنتاج برامجي متميز، وبرامج التوعية المتميزة بكلفة موزعة على ست دول بدلا من دولة واحدة.

(ب) توسيع دائرة التعاون الفني والتقني

التعاون الفني والتقني بين أجهزة الإعلام الرسـمية وغيـر الرسـمية بـدول المجلس، من المجالات الحيوية التي تبنت الأمانة العامة تقديم تـصورات متقدمـة بشأنها لتأسيس بنية فنية متسقة بين أجهزة الإذاعة والتلفزيون خاصـة فـي مجـال الاستوديوهات وتجهيزاتها، إضافة إلى المجالات الفنية ذات العلاقة بعمل وكـالات الأنباء بدول المجلس، لما لهذا التعاون والتنسيق من انعكاسات على تنمية العنـصر

الوطني وتطوير التعاون في مجالات عديدة تتعلق بالتعاون الفني والتعاون في مجال المنتج الإعلامي لهذه الأجهزة.

(ج) العناية بإنشاء مركز للمعلومات وللدراسات الإعلامية

يتعاظم دور مراكز الدراسات الاستشرافية ودراسات المستقبل، يوماً بعد يوم، وما تتطلبه هذه المراكز من توافر قواعد حية للمعلومات لتكون الدول أكثـر قـدرة على التعامل الإيجابي مع الأزمات وبناء استراتيجياتها وخططها العملية على أساس علمي بعيدا عن الاجتهـادات الفردية، من هنا كان اقتراح دراسـة إنشاء مركـ ـز متخصص للدراسات الإعلامية في دول المجلس أو الاستفادة من مراكز قائمـة بعد تطويرها لتصبح أكثر تخصصا في مجالات الإعلام المحليـة وربطهـا إلكترونيـا بأجهزة الإعلام بدول المجلس، والأجهزة المماثلة إقليمياً ودولياً.

(د) مركز لتطوير القدرات البشرية

تنفيذا لقرارات المجلس الأعلى بشأن توطين الوظائف بدول المجلس، ونظرا للطبيعة الخاصة للمهن الإعلامية التي تتطلب الإعداد والتدريب المستمرين لتكـون قادرة على التعامل الإيجابي مع التطورات التقنية وتطورات المضامين الإعلاميـة، فقد تم إنشاء مركز لتنسيق التدريب الإعلامي ومقره وزارة الإعـلام فـي سـلطنة عُمان.

ثانياً: التكامل بين أجهزة الإعلام والتعليم العالي بدول المجلس

تسعى دول مجلس التعاون لتحقيق التكامل بين أجهزة الإعلام والتعليم العالي من خلال فتح قنوات للتعاون بين وزارات الإعلام وكليات وأقسام الإعلام فـي دول المجلس للاستفادة من مخرجات التعليم فيها لخدمة خطط وبرامج وزارات الإعلام.

ثانياً: تكثيف العمـل الإعـلامي الخارجـ ـي من خـ ـلال الجمعيـات الأهليـ ـة ومن خـلال أجهزة الإعلام المؤثرة خارج دول المجلس.

تتسم المجتمعات الغربية، بوجه خاص، بتأثرها واستجابتها للرسائل الإعلامية غير الرسمية أكثر من الاستجابة للرسائل الإعلامية الحكومية، كما تتأثر بمـا تبثـه وسائلها الإعلامية أكثر من تأثرها بما تبثه وسائل الإعلام الأجنبية، من هنا ولكـي تتمكن دول المجلس من النظر إلى الآخرين بعيونهم، تسعى الدول الأعـضاء إلـى

إنشاء جمعيات للصداقة في عدد من الدول، وتنفيذ برامج الإعـلام الخـارجي مـن خلالها.

وتُعد المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة هي الأفضل استعداداً فيما بين دول المنطقة على الصعيد الإعلامي وفي مجال حشد الرأي العام عموماً. (السويدي، 1999)

4.3.4 التعاون الثقافي الثنائي بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت

(Saudi Research & Publishing Company,2009**)**

اتفاقية تبادل المعلومات التاريخية

أبرمت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت اتفاقيـة تبـادل للمعلومـات التاريخية، وتتبنى أفكار تُعزز من خدمة تاريخ البلدين، ومنطقة الخليج بشكلٍ عـام. وقد دخلت دارة الملك عبد العزيز، ومركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بدولة الكويت في اتفاقية رسمية، تُمثل خطوةً اعتبرها أمين عام دارة الملك عبد العزيـز، تعمل على إثراء تاريخ البلدين المشترك، بوسائل علمية عدة.

وتأتي هذه الاتفاقية كمساهمة في تعزيز وتأطير التعاون المشترك مـا بـين الباحثين السعوديين والكويتيين في الأمور التاريخية المشتركة ما بين البلدين، إضافةً إلى خلق أرضية مشتركة للأعمال الثقافية التاريخية الـسعودية والكويتيـة فـي آنٍ واحد.

وتعتبر هذه الاتفاقية الأولى من نوعها التي تدخلها السعودية مع الكويت فـي هذا الجانب، والمنبثقة من اتفاقية عامة مُبرمة بين البلدين، علـى إقامـة معـارض تُحاكي القضايا التاريخية بين البلدين، إضافةً إلى عملها على تبادل الخبـرات فـي التاريخ الشفوي، والتوثيق والأحداث.

وتُعطي الاتفاقية، الفرصة للباحثين سواء في السعودية أو الكويت، للحصول على بحوثهم ودراساتهم بطرق إلكترونية، تُغنيهم من عناء السفر للدولة الأخـرى، المراد البحث في تاريخها، ووثائقها الرسمية.

كما اعتبر مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في دولة الكويـت،

الاتفاقية نقطة دعم لعلاقات الشعبين السعودي والكويتي، إضافةً إلى سير الاتفاقيـة ذاتها على خُطا دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً في جوانب التبادل الثقافي، والأنشطة المشتركة ما بين دول المجلس. وتندرج دارة الملك عبد العزيز، ومركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في عضوية الأمانـة العامـة لمراكـز الوثـائق والدراسات في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتعمل دارة الملك عبد العزيز، على تطبيق أهداف علمية عدة، تسعى مـن خلالها لتحقيق إستراتيجيتها الشاملة، في خدمة التاريخ الـسعودي بـصفة خاصـة، وتاريخ الجزيرة العربية، والتاريخ العربي والإسلامي بصفة عامة. وترتكز أهـدافها على حفظ مصادر تاريخ السعودية، المكتوبة والشفوية والمرئية، وبالتالي جمعهـا، لتخدم حركة البحث العلمي حول التاريخ الوطني للمملكة العربية السعودية، وتحقيق الكتب التي تخدم جوانب دائرة اختصاصها وطبعها وترجمتها، وتعمل على تنظـيم المحاضرات والندوات والمؤتمرات عن سيرة الملك عبد العزيـز – رحمـة الله – خاصة، وعن المملكة وحكامها وأعلامها قديماً، لخدمة الباحثين والباحثات من الداخل والخارج. ويضم مركز أرشيف الصور والأفلام التاريخية بالدارة، 68000 صورة فوتوغرافية، و720 شريط فيديو، و1613 شريطاً صوتياً توثيقا لأحداث وشخصيات وأماكن في تاريخ السعودية والجزيرة العربية، فيما أنجزت الدارة تسجيل أكثر مـن 5000 لقاء في مركز التاريخ الشفوي، مع كبار السن والمعمرين عن ذكرياتهم فـي حياتهم وحياة مجتمعهم.

ويعمل بدولة الكويت في المقابل، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربيـة، والذي يُعدُ أحد المراكز العلمية في المنطقة، التي تهتم بشأن تاريخ الخليج والجزيرة العربية والجوار الجغرافي، ويعمل على إبراز الخصوصية البيئية لمنطقـة الخلـيج والجزيرة العربية، بالإضافة إلى إجراء الدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات، التـي تستهدف بالدرجة الأولى، الاهتمام بقضايا الخليج السابقة والمعاصرة، والوقوف على مسارات الأحداث والتفاعل معها في المنطقة.

5.3.4 **التعاون القانوني والقضائي** (مجلس التعاون لدول الخليج العربي)

أ- الأهداف

تحقيقاً لأحد الأهداف الهامة التي ينص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون والمتمثل في وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، عملت دول مجلس التعاون على التقريب بين أنظمتها وقوانينها في مختلف المجالات وصولاً إلى توحيدها. كما عملت على تحقيق المزيد من التقارب والصلات بينها في المجالات التشريعية والقضائية، وإعداد مشروعات الأنظمة (القوانين) الموحدة، وتعزيز التنسيق فيما بين الأجهزة العدلية والقضائية وتوحيد أنواعها، ودرجاتها، وإجراءاتها.

بداية مسيرة التعاون العدلي والقانوني المشترك كانت في الاجتماع الأول لوزراء العدل بدول مجلس التعاون الذي عقد في مقر الأمانة العامة بالرياض يومي 12و13 كانون الأول 1982م، حيث كلف الوزراء في ذلك الاجتماع لجنة من الخبراء المختصين لوضع مشروعات التقنين الموحدة في المجالات الرئيسية التالية: المدنية، والتجارية، والأحوال الشخصية والجزائية بالاستناد إلى أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، واتفق الوزراء من حيث المبدأ على المشروع المقدم من مملكة البحرين بإنشاء مركز للتحكيم التجاري، وتكليف لجنة من الخبراء المختصين لوضع أسس اتفاقيات بين دول المجلس لتنفيذ الأحكام والإنابات القضائية، وتكليف الأمانة العامة بإعداد نشرة دورية قانونية، ووضع برامج للزيارات القضائية، والطلب من الدول الأعضاء تزويد مركز المعلومات في الأمانة العامة بالوثائق والدراسات والدوريات القضائية والقانونية، والتأكيد على الاستفادة من التجارب التي اكتسبت في إطار جامعة الدول العربية في المجالات القضائية والقانونية.

ب- إنجازات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

وفيما يلي عرض لأهم الإنجازات التي تحققت خلال خمسة وعشرين عاماً من العمل الخليجي المشترك في هذا الجانب الهام:

1) اتفاقية تنفيذ الأحكام و الإنابات والإعلانات القضائية

بموجب هذه الاتفاقية فإنه في حال صدور حكم قضائي في أي دولة من دول المجلس، فإنه يعتبر كما لو أنه صدر في الدولة المطلوب منها التنفيذ من الدول الأعضاء، ويصبح الحكم القضائي واجب التنفيذ في الدول الأعضاء طبقا للإجراءات الميسرة المنصوص عليها في الاتفاقية، وكذلك الحال بالنسبة لأحكام المحكمين، وتنفيذ الإنابات مثل سماع الشهود، وتلقي تقارير الخبراء، وإجراء المعاينة وطلب تحليف اليمين. وقد ساهمت هذه الاتفاقية في دفع مسيرة العمل المشترك في المجال القضائي والعدلي إلى الأمام.

2) وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون

يعتبر هذا النظام (القانون) أحد المشروعات الأساسية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية، ويتناول الأمور المتعلقة بالأسرة والولاية والوصية والمواريث في (282) مادة.

3) وثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد لدول مجلس التعاون

يمثل النظام (القانون) المدني الموحد لدول مجلس التعاون أحد المشروعات الرئيسة لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية الذي يتضمن القواعد الكلية الفقهية، وأحكام الالتزامات ومصادرها، والعقود، والملكية والحقوق المتفرعة عنها في (1242) مادة.

4) وثيقة الدوحة للنظام (القانون) الجزائي الموحد لدول مجلس التعاون

يعتبر النظام (القانون) الجزائي الموحد لدول مجلس التعاون أيضا أحد المشروعات الرئيسة لتقنين أحكام الشريعة حيث تضمن القواعد العامة في العقوبات، والتدابير الوقائية، والحدود، والقصاص والدية، والعقوبات التعزيرية في (556) مادة.

5) وثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد للإجراءات الجزائية

يتكون النظام (القانون) الموحد للإجراءات الجزائية من (343) مادة مشتملة على جميع قواعد الإجراءات الجزائية بما فيها أحوال رفع الدعوى الجزائية وانقضائها، واستقصاء الجرائم وجمع الأدلة والتحقيق فيها، وتحديد دور السلطات المكلفة بالتحقيق والضبط والادعاء، وواجبات مأموري الضبط القضائي والنيابة

العامة، وكيفية القبض على المتهـم، ومباشـرة التحقيق وإجراءات المحاكمة، ثـم إصدار الحكم، وطرق الطعن فيه، وكيفية تنفيذه.

6) وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد للأحداث

يعالج هذا النظام (القانون) قضايا صغار الـسن (الأحـداث) المنحـرفين أو المعرضين للانحراف، ويضع التدابير اللازمة لرعايتهم وإصلاحهم، كما يحدد الجهة القضائية المختصة بالنظر في قضاياهم، والعقوبات التي يحكم بها عليهم في حالـة ارتكابهم إحدى الجرائم التي تختلف في عقوباتها عن عقوبات الراشدين.

7) وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للمحاماة

يهدف هذا النظام (القانون) إلى تنظيم مهنة المحاماة في دول المجلس علـى أساس من التقارب أو التوحيد، حيث يشتمل على شروط تسجيل المحـامين، وبيـان حقوق المحامين وواجباتهم، والقواعد المتعلقة بتأديبهم إلى جانب الأحكـام العامـة المتعلقة بممارسة مهنة المحاماة.

8) وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للإجراءات المدنية (المرافعات)

يضم هذا النظام (القانون) الأحكام العامة في المرافعات، وإجراءات التقاضي في القضايا المدنية والتجارية، بما في ذلك طريقة رفع الدعوى وقيـدها وحـضور الخصوم وغيابهم، وإجراءات الجلسة ونظامهـا، والـدفوع، والإدخـال والتـدخل، والطلبات العارضة، وطرق الطعن في الأحكام، والتحكيم، وكيفيـة تنفيـذ الحكـم القضائي.

9) وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للإثبات.

يضم هذا النظام (القانون) القواعد المتعلقة بوسائل الإثبـات فـي الـدعاوى المدنية، بما يشمل الأدلة الكتابية وشهادة الشهود، واليمـين، والقـرائن، والمعاينـة وتقارير الخبراء.

10) وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني

يهدف هذا النظام (القانون) إلى تقريب وتوحيد النظم المتبعة في تسجيل العقار بدول المجلـس، باعتماد الأسـاس العيني للوحـدة العقـارية في التوثيق والتسجيل بدلا من الأساس الشخصي المتعلق بشخص مالك الوحدة العقارية.

11) وثيقة الدوحة للنظام (القانون) الموحد لأعمال كتاب العدل

يشتمل هذا النظام(القانون) المكون من(23) مادة على الأحكام المتعلقة بإنشاء إدارات كتاب العدل، وشـروط تعيين كاتب العدل، واختصاصاته، وواجباته، إلـى جانب تعريف المصطلحات، والأحكام العامة.

12) وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة

يهدف هذا النظام (القانون) إلى التقريب بين أنظمة وقوانين دول المجلس في مجال التوفيق والمصالحة وصولا إلى توحيدها، حيث اشتمل على فـصلين، فـصل للأحكام العامة في الصلح وشـروطه وفصل لإنشاء لجان التوفيـق والمـصالحة.

13) وثيقة الكـويت للنظام (القانون) الموحـد لرعاية أمـوال القاصـرين ومن في حكمهم

يشتمل هذا النظام (القانون) المكون من ست وثمانين مادة على أحكام الولاية والوصاية والأحكام التي تتعلق بإدارة أموال القاصر، وتلك التـي تتعلـق بـالحجر والغيبة والفقدان.

14) وثيقة أبوظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص

يشتمل هذا النظام (القانون) المكوّن من (16) مادة علـى توضـيح مفهـوم جريمة الاتجار بالأشخاص، والعقوبة المقررة على مرتكبها سـواء كـان شخـصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً، وتشكيل لجنة معنية بتقييم وضعية ضحايا هذه الجريمة، ولجنة أخرى وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتحديد اختصاص كل من اللجنتين ودور النيابة العامة والجهة القضائية في هذا الموضوع.

15) النموذج الاسترشادي لاتفاقيات التعاون القانوني والقضائي

يتكون هذا النموذج من سبع وثمانين مادة تضمنت جميـع أوجـه التعـاون القانوني والقضائي التي تكون عادة محلا لاتفاقيات ثنائية بـين الـدول الـشقيقة أو الصديقة، مثل تبادل المعلومات، وإعلان الوثـائق والأوراق القـضائية والإنابـات، وحضور الشهود والخبراء والاعتراف بالأحكام القضائية وتنفيذها، ونقل المحكـوم عليهم.

16) مشروع الشبكة الإلكترونية الموحدة لنظم وقوانين دول المجلس

مهد المشروع لإيجاد شبكة إلكترونية موحدة لنظم وقـوانين دول المجلـس، ومقرها الرئيسي في وزارة العدل بدولة الكويت ولها وحدات طرفية فرعيـة فـي وزارات العدل بدول المجلس.

17) زيارات الوفود القضائية

في مجال تبادل الخبرات القضائية والعدلية، واعتماد عدة بـرامج لزيـارات الوفـود القضائية بين دول المجلس جماعية وثنائية، وتشمل هذه البـرامج أعـضاء السلطة القضائية، وأعوان القضاة، ومن في حكمهم، والعاملين في أجهـزة وزارات العدل. وقد تم تنفيذ جميع هذه البرامج وفق مراحلها الزمنية، وقد تم تطوير بـرامج الزيارات القضائية

18) الندوات المتخصصة

يشرف قطاع الشئون القانونية على إقامـة النـدوات المتخصـصة بالـدول الأعضاء في المجالات العدلية والقضائية، وقد أقيمت نـدوات حـول المعلوماتيـة القانونية والقضائية، وندوتان حول الجوانب القانونية للاتصال الإلكتروني، الأولـى في تشرين الثاني 2001م والثانية في تشرين الأول 2002م في دولة الكويت أيضا. كما نظمت ندوة حول "تنفيذ الأحكام" بتـاريخ 16 و 17 أيـار 2005م فـي دولـة الكويت. بالإضافة إلى ذلك، أقيمت ندوة في دولة قطر يومي 28 و 29 أيار 2006م بعنوان "رؤية في الجوانب القانونية للتكامل بين دول مجلس التعاون". وعقد بدولـة الكويت مؤتمر حول الإرشاد الأسرى بدول مجلس التعاون، وذلك خلال الفترة مـن 4-6 آذار 2007م.

وتساهم مثل هذه الندوات التي يشارك فيها مختصون من الجهات المعنية في الدول الأعضاء في زيادة تبادل الخبرات والمعلومات وتطوير مسيرة التعاون العدلي المشترك.

19) النشرة القانونية

بهدف حصر القوانين والتشريعات الخاصة بالدول الأعضاء، يقـوم قطـاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة منذ العام 1982 بإصدار دورية ربع سنوية تعنـى

بنشر القوانين والتشريعات التي تصدر في دول المجلس، ومستقبل العمل المـشترك في المجال القانوني

أعدت الشئون القانونية في الأمانة العامة خطة عمل في المجـال القـانوني اشتملت على استكمال منظومة الأنظمة (القوانين الموحدة) بإعداد قوانين جديدة مثل نظام (قانون) موحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ونظام (قانون) موحـد لمكافحـة الجرائم الإلكترونية، ونظام (قانون) موحد لتنفيذ الأحكام القضائية، ونظام (قـانون) موحد للتعاون الدولي في المجالات القانونية والقضائية، ونظام (قانون) موحد للسلطة القضائية، ونظام (قانون) موحد للتفتيش القضائي، ونظـام (قـانون) موحـد لمنـع الاستنساخ البشري. إلى جانب خطة لتطوير القوانين التـي تـم إقرارهـا وتفعيـل الاستفادة منها.

كما أعدت الشئون القانونية في الأمانة العامة برنامجا مطورا لزيارات الوفود القضائية بين دول المجلس بشكل ثنائي خـلال الـسنوات (2006، 2007، 2008) بحيث يتخلل الزيارات برامج عمل ولقاءات وحلقات تخصصية.

كما عمل قطاع الشئون القانونية بالأمانة العامة على إيجاد صـيغة تنظيميـة محددة لتنسيق العمل المشترك في مجال حقوق الإنسان والقـضايا المتعلقـة بهـذا الموضوع.

الفصل الخامس

العلاقات السعودية الكويتية (واقع - إنجازات - تطلعات)

1.5 واقع العلاقات السعودية الكويتية

خطت العلاقة بين المملكة العربية السعودية والكويت خطى كبيرة وسريعة نحو التطور الإيجابي فيما بينها، وقد تجلى ذلك في العديد من أشكال التعاون والتنسيق فيما بينهما حول العديد من القضايا خليجياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، إضافة إلى العمل المشترك من خلال الهيئات والمنظمات الدولية التي جمعتهما معاً، حيث كانت وحدة المواقف تتجلى في معظم وجهات النظر المشتركة التي كانت تعبر عن التقارب الكبير بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، والتي عبرت بمجملها عن رؤى مشتركة تمازجت من خلال التعاون في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والثقافية.

إن الدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية في الحفاظ على خصوصية العلاقة مع دولة الكويت منذ كانت إمارة تحت الانتداب البريطاني وحتى وقتنا الحاضر، وسعيها الدؤوب نحو تحقيق التكامل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً مع دولة الكويت، جعل من الصعوبة تحديد الفوارق بينهما على جميع المستويات، كما أن الأزمات السياسية التي عصفت بالمنطقة زادت من عمق هذه العلاقة، وساهمت في توطيد أواصر التعاون بينهما، وعززت من تأصيل وتعميق الإدراك بأنهما على خطين متوازيين يمثلان وحدة الهدف والمصير، وبأنهما كيان واحد تجمعه مصلحة واحدة، وأن أي خطر يتهدد أي من هذين الكيانين، فهو خطر لا بد وأن يهدد الكيان الآخر، وأن أمن وسلامة أي منهما، هو أمن وسلام للآخر.

إن ما وصف به السفير السعودي لدى الكويت في مقابلة مع إحدى الصحف الكويتية عن طبيعة العلاقة بين الدولتين بـ"التاريخية والمتميزة... إنها تضرب بجذورها في أعماق التاريخ وقبل ظهورهما كدولتين.. نحن الأقرب إلى الكويت والكويت هي الأقرب إلينا"لهو خير دليل على عمق هذه العلاقة. (الفايز، 2009)

2.5 موقف المملكة العربية السعودية من دخول القوات العراقية إلى دولة الكويت

في الثامن من 20 آب 1988م، توقفت الحرب الإيرانية العراقية، ولا شك في أن هذا التاريخ يعتبر بداية أزمة الخليج، فقد خرج العراق منتصراً من صراع امتد لسنوات، لكنه كان يعاني من شُح الموارد. إلا أنه من ناحية أخرى كانت آلته العسكرية أقوى من أي بلد آخر في المنطقة، فقد كانت تتألف هذه القوة من العديد من الفرق العسكرية ومليون جندي ذوي تدريب عالي واستعداد للقتال، والعديد من الطائرات الحربية المتطورة وكذلك الدبابات. (برهوم،1991)

1.2.5 محاولات المملكة العربية السعودية لحل الخلاف بين العراق ودولة الكويت قبل دخول القوات العراقية لدولة الكويت

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ودخول وقف إطلاق النار بينهما حيز التنفيذ، صعد العراق من هجومه السياسي على دولة الكويت ودولة الإمارات متهماً إياهما بإغراق سوق النفط العالمية، وذلك بإنتاج ما يزيد عن حصتيهما المقررتين بواسطة منظمة أوبك، وفي محاولة من المملكة العربية السعودية لتهدئة الموقف قامت بإيفاد وزير نفطها هشام ناظر إلى العراق والإمارات والكويت.

وبمسعى سعودي، أجتمع وزراء نفط دول الخليج العربية الأعضاء في أوبك، وهي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات وقطر بتاريخ 10 تموز 1990م، وانتهى الاجتماع بموافقة الإمارات والكويت على خفض الإنتاج، إلا أن الشكوك العراقية تزايدت بعدما أعلن وزير النفط الكويتي في 15 تموز أن الحكومة الكويتية لم تعط وعوداً بخفض حجم إنتاجها، وأنها ستقوم بزيادته في تشرين الأول من العام المقبل، وقد كان رد الفعل الكويتي مبنياً على أساس أن الفعل العراقي يقع في إطار التهديد والابتزاز، مما حدا بالرئيس العراقي بتجديد الاتهام للكويت والإمارات بإغراق سوق النفط وذلك في خطابه بمناسبة أعياد الثورة في العراق، وقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد على أثر ذلك بالاتصال بالرئيس العراقي وأمير الكويت في نفس الليلة، ثم تلا ذلك زيارةً لوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى بغداد. (هلال، 1991)

وعلى أثر تبادل الاتهامات مجدداً بين الأطراف المتنازعـة دعـت المملكـة العربية السعودية الطرفين العراقي والكويتي إلى اجتماع عراقي كويتي فـي جـدة، والذي كان مقرراً عقده بتاريخ 29 تموز 1990م، إلا أن الاجتماع تقرر تأجيله حتى 31 تموز من نفس العام، وقد تزامن ذلك مع زيادة العراق لحشوده العسكرية على الحدود مع دولة الكويت. وقد حضر افتتاح هذه الاجتماع خادم الحرمين الـشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، والذي كان ولياً للعهد آنذاك، وافتتحه بكلمات أكدت على الأخوة العربية، وقال "نود أن نعطي الفرصة للأخوة الأشقاء في الكويت والعراق لبحث المشكلة المتعلقة بينهما"، ثم غادر الاجتماع، ليترك الفرصة للطرفين كي يحلا خلافاتهما، إلا أن هذا الاجتماع لم يُكتب له النجاح. (هلال، 1991)

2.2.5 الموقف التاريخي للمملكة العربية السعودية إزاء دخول القوات العراقية إلى دولة الكويت

وفي فجر يوم 2 آب 1990م فوجئ الكويتيون بـالقوات العراقيـة تجتـاح الكويت، وقد قامت المملكة العربية السعودية باستقبال أمير دولة الكويـت وأسـرته ومن كان معه، وبتاريخ 8 آب 1990م أصدر الرئيس العراقي قراراً بتعيين ما سُمي بحكومة الكويت الحرة المؤقتة.(هلال، 1991)

أحدث دخول العراق إلى دولة الكويت دماراً كبيراً في البنى التحتيـة لدولـة الكويت والتي تطورت على مدى الخمسين عاماً المنصرمة، وقد قدرت الأمم المتحدة أضرار الكويت بأكثر من 23 بليون دولار أمريكي، إضافة إلى عمليات التخريـب التي أدت إلى فقدان الكويت لموارد مالية مهمة، وكذلك أدى إلى إلحـاق الأضـرار بالبيئة، وحجبت أشعة الشمس، وتم تخفيض درجة الحرارة، وتكونت بحيرات نفطية سببت أضراراً هائلة بالتربة، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بالبيئة البحرية نتيجـة لتسرب كميات كبيرة من النفط في مياه البحر.

إن آثار دخول القوات العراقية إلى دولة الكويت لم يكن يطال الكويت وحدها، بل إن آثاره وما تبعه من حرب التحرير قد أديا إلى خسائر للوطن العربـي بـشكل مباشر وغير مباشر تفوق ما قيمتها 650 بليون دولار حسب صندوق النقد العربي،

كما أن هذا الدخول خلق شرخاً كبيراً بين الصفوف العربية (سيما وأن هذه الحقبـة من كانت قد شهدت المنطقة خلالها انتعاشة قوية، وقد دل ذلك على ظهور الكثير من المؤشرات الهامة والمتمثلة بوجود تكاتف قوي لمواجهة كافة القضايا العربية) ألحق بها خسائر فادحة، وخلف ضغوطاً ماليـة واقتـصادية أدت إلـى تبـاطؤ النـشاط الاستثماري، وحركة التجارة البينية، وترك انعكاسـات علـى اقتـصاديات الـدول العربية. (الشمري، 2000)

طالبت المملكة العربية السعودية في مؤتمر القمة غير العادي، والذي عُقد في القاهرة في 9-10 آب 1990م بنقل قوات عربية لمساندتها ضـد دخـول القـوات العراقية إلى دولة الكويت، وقد استجابت القمة لمطلب المملكة بهذا الـشأن (برهـوم، 1991)، كما بادرت كل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية ودول أخرى – بحكم الصداقة التي تربطها مع المملكة إلى إرسال قوات جوية وبرية لمساندة القوات المسلحة السعودية. (الشمري، 2000)

وكانت المملكة العربية السعودية قد أعربت عن استيائها من دخول القـوات العراقية إلى دولة الكويت، وأعلنت رفضها القاطع لكل ما أعقبـه مـن إجـراءات تعسفية، برهنت المملكة لدولة الكويت ولباقي دول الخليج العربي وللعـالم العربـي والعالمي أنها معهم وبجانبهم، وعلى ضوء ذلك تأهبت قواتها المسلحة للمشاركة في تحرير الكويت. (الشمري، 2000)

فضمن الإطار الإقليمي مارست المملكة دورها في إطار يقع ضمن الـدائرة الخليجية عبر مجلس التعاون لدول الخليج، وعلى ذلك تم اتخاذ أهم القـرارات فـي إطار المجلس لتحرير الكويت وتسخير كل إمكانات دول المجلس من أجل تحقيق هذا الغرض، وصدر رد الفعل الأول عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلـس التعـاون الخليجي في القاهرة على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية في أعقاب دخول الكويت مباشرة بتاريخ 3 آب 1990م، وفي هذا البيان تشكل الإطار الذي تحركـت خلاله معظم نشاطات المجلس فيما بعد، وتمثل في المطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل 1 آب 1990م، وعدم الاعتراف بنتـائج دخول القوات العراقية إلى دولة الكويت، ومطالبة الجامعة باتخـاذ موقـف عربـي

موحد ضده.

أما عربياً، فقد اتخذت المملكة العربية السعودية موقفها القانوني من منطلق القرار الحازم لجامعة الدول العربية الذي اتخذ يوم 10 آب 1990م، والذي أدان الاحتلال وشجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة، وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى، وتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة ودول الخليج العربية الأخرى أعمالاً لحق الدفاع الشرعي، وعدم الاعتراف بنتائج دخول القوات العراقية إلى دولة الكويت. (الشمري، 2000)

ومن الملاحظ بأن الموقف السعودي قد تجلت فيه صور المساندة والدعم للكويت، وكان منذ بداية الدخول العراقي مدافعاً عن شرعية دولة الكويت واستقلالها. فقد رفضت المملكة العربية السعودية منذ البداية هذا الاحتلال، كما رفضت إحداث أي تغيير في حدود الكويت، بل لقد استقبلت المملكة شعباً وحكومة اللاجئين الكويتيين الهاربين نتيجة دخول القوات العراقية لدولة الكويت، وقدمت لهم مساعدات لا محدودة، وهيأت المملكة للتحالف الدولي الأرضية اللازمة والدعم اللوجستي والمشاركة الفاعلة في تحرير الكويت.

وعليه، فقد قامت الجامعة العربية بالمطالبة بانسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط، وعدم الاعتراف بقرار العراق ولا بأي نتائج ترتبت على دخول قواته إلى دولة الكويت، كما أكدت الجامعة على استقلالية دولة الكويت وسلامتها الإقليمية ووحدة أراضيها، وبنظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً فيها.

أما على الصعيد الإسلامي، فقد طالبت المملكة العربية السعودية من خلال الدورة التاسعة عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال انعقادها بالقاهرة، والتي طالبت بانسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية، كما أكدت المملكة التزامها بوثيقة المؤتمر الإسلامي العالمي بمكة المكرمة في الفترة من 10-12 أيلول من عام 1990م.

وعليه، فقد قرر المؤتمرون بالإجماع على مقاصد الشريعة القطعية ومبادئها الكلية وأدلتها الجزئية التي توجب الحفاظ على الأنفس والأعراض والأموال والذود عنها، وتعد الموت من أجل كل ذلك شهادة، وعلى ضوء ذلك يعتبر دخول القـوات العراقية للكويت إهدار صريح وانتهاك سافر لهذه الحقوق والمقاصد التـي حفظهـا الإسلام. (الشمري، 2000)

وعلى المستوى الإعلامي، عقد وزراء إعلام مجلس التعاون الخليجي مؤتمراً طارئاً في جدة، دعت إليه المملكة العربية السعودية في 15 آب 1990م أكدوا فيـه على موقف المجلس من دخول القوات العراقية إلى دولة الكويت، وأشـاروا إلـى اعتماد خطة إعلامية مشتركة، كما تم الاتفاق على وقف التعـاون الإعلامـي مـع العراق بأشكاله وصوره كافة. (الشمري، 2000)

وعلى المستوى الدولي، حرصت المملكة على الشرعية الدوليـة وضـرورة التمسك بالمواثيق الدولية، فقد استندت بدورها في عملية إدارة الأزمة على حـدود الشرعية الدولية للأمم المتحدة التي وضعت قضية دخول القوات العراقية إلى دولـة الكويت في إطارها القانوني الشرعي، حيث اعتبرت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن في اللحظات الأولى من دخول القوات العراقية لدولة الكويت، أن ما وقع على دولة الكويت هو انتهاك خطير للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتهديد للـسلم والأمن الدوليين وإخلال بهما، ومن ثم فقد أدان دخول القوات العراقية من ناحيـة، وطالب العراق بأن يسحب قواته فوراً ودون شرط أو قيد، بقراره رقم 660، والذي اتخذه مجلس الأمن بعد ساعات من دخول القوات العراقية لدولة الكويت. (الـشمري، 2000)

ونظراً لعدم استجابة العراق للقرارات الدولية، فقد كان لا بد مـن اسـتخدام القوة العسكرية ضده، وبتاريخ 17 كانون الثاني 1991م، لعبت المملكـة العربيـة السعودية دوراً هامـاً وحيويـاً حيـث كانـت مـسرحاً رئيـسياً لإدارة تحريـر الكويت.(الشمري، 2000)، وكان لمواقف المملكة أكبر الأثر في تحرير الكويـت، إذ

قام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود باستنفار بتوحيد الصف العربي والإسلامي من أجل تحرير الكويت. (مكتبة الكونجرس، 2006)

3.5 العلاقة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

تعتبر العلاقة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت خياراً استراتيجياً لكلاً من القيادتين السياسيتين في كلا البلدين منذ زمن بعيد، وانطلاقاً من هذا الإيمان الراسخ بالحرص على هذه العلاقة، فإنه يمكن القول بأن العلاقة منذ أزمة الخليج الثانية كانت الأكثر التحاماً وترابطاً وانسجاماً فيما بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

ربما لا يكاد يُلحظ تغييراً كبيراً في علاقة المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، إذ أن خادم الحرمين الشريفين ومنذ كان ولياً للعهد، حرص على توطيد هذه العلاقة، وقد ساهم وبشكل فاعل في إرساء دعائمها بين البلدين وعلى مختلف الأصعدة، كما كان للموقف الذي أبداه أثناء دخول القوات العراقية لدولة الكويت من إدانة واضحة وصريحة له، ودعم كامل لاستقلال دولة الكويت وسلامة أراضيها، والزيارات التي قام بها من أجل تحقيق هذا الهدف أثر كبير في ترسيخ وتطوير العلاقة بين البلدين، كما أن الدور الذي قام به خادم الحرمين الشريفين في إنجاح المفاوضات التي أدت إلى الاتفاق التاريخي على ترسيم الحدود التي تمت بين البلدين.

ومنذ تولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز سلطاته الدستورية ملكاً على المملكة العربية السعودية بتاريخ 2005/8/2م، حرص على دعم العلاقة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وذلك من خلال الزيارات المتبادلة على مختلف المستويات والأصعدة السياسية والاقتصادية...

4.5 عضوية كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في المنظمات والهيئات الدولية

تشترك المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في عضوية العديد من المنظمات والهيئات الدولية سواء كانت سمات هذه الهيئات والمنظمات سياسية أم عسكرية، مما يعطي بعداً جديداً للعلاقة بينهما، يمثل في أغلب حالاته الرؤى المشتركة للمملكة ودولة الكويت حيال ضرورة التأكيد على تواجدهما على الساحة الدولية.

1.4.5 جامعة الدول العربية

أنشئت جامعة الدول العربية بعد مشاورات بين الدول العربية السبع التي كانت مستقلة في ذلك الوقت، وهي، المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، العراق واليمن، وتمخض عن هذه المشاورات تشكيل لجنة تحضيرية عُرفت باسم اللجنة الفرعية السياسية، التي اجتمعت بمدينة الإسكندرية في الفترة الواقعة بين 14 شباط-3 آذار سنة 1945م، وعقدت خلالها ست عشرة جلسة، أعدت بعدها مواد بروتوكول الإسكندرية، الذي أدخل عليه بعض التعديلات، وأصبح –فيما بعد يُعرف بـ"ميثاق جامعة الدول العربية"، والذي عرض على اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام يومي السابع عشر والتاسع عشر من شهر آذار عام 1945م. (عطار، 1999)

وفي 22 آذار 1945م، تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية، والذي جاء تعبيراً صادقاً لطموح وآمال وتطلعات العرب في تحقيق الوحدة العربية. (عطار، 1999)

في عام 1961م، انضمت دولة الكويت إلى جامعة الدول العربية، وذلك بعد نيلها استقلالها من نفس العام، وبحلول نهاية الألفية أتمت الجامعة العربية خمسة وخمسين عاماً على نشأتها التي تؤرخ لنشأة النظام الإقليمي العربي وتطبعه بالسمة المتفردة التي ميزته ثم لازمته: السمة القومية، واتسعت عضويتها من سبع دول عربية هي جملة الدول العربية المستقلة في أوساط الأربعينيات لتشمل اثنتين

وعشرين دولة عربية هي مجموع الدول الأعضاء في النظـام الإقليمـي العربـي. واجتازت عدة مراحل تطور وعاصرت محاولات مختلفة لإعادة الهيكلة هي مراحل ومحاولات عاكسة لجهود تحديث النظام الإقليمي العربي نفسه.

ليس من شك أن الدعوة إلى الوحدة العربية كانت مطروحة منذ عدة قـرون إلا أن فكرة إقامة تنظيم عربي موحد بحيث يجمع الدول العربية ضمن إطار منظمة لم تتبلور أو تتضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية بسبب عـدة متغيـرات وعوامل عربية وإقليمية ودولية.

فعلى النطاق العربي، الحقيقة العربية التي تجـسدها وحـدة اللغـة والـدين والجغرافيا كانت هي حجر الأساس لهذا التطور التاريخي، وقد كانت الحرب بيئـة مناسبة لنمو الحركات الوطنية ولحركات التحرر والمقاومة ضد الوجود الاستعماري الأمر الذي أدى إلى استقلال بشكل متزايد لعدد من الدول العربية، ودعت الحاجـة إلى إقامة توازن بين القوى السياسية المختلفة. كما تعززت الحاجـة إلـى الـوعي بمخاطر الحركة الصهيونية وتزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدعم مـن الدولـة المنتدبة "بريطانيا"، من أجل إقامة الدولة اليهودية. ثم أن تزايد الاحتكاك والانفتـاح على الغرب نتيجة البعثات التعليمية ساهم بشكل كبير في تبني بعض أفكار التيارات السياسية التي كانت تعتمل فيه، من الفكرة القومية، والشيوعية..الخ، ويمكن الإضافة بأن هناك حركة ولو بسيطة من التبادل التجاري وانتقال الأشخاص، لا سـيما بـين دول المشرق العربي على نحو بدا وكأنه يوفر الأساس المادي للوحدة إضافة إلـى الأساس الروحي والثقافي المبدئي.

أخيراً استقرت تسمية الرابطة المجسدة لهذه الوحـدة بـ ـ"جامعـة الـدول العربية"وآثرته على مسمى "التحالف" و "الاتحاد"كون الأول يشير إلى علاقة عارضة والثاني يعبر عن علاقة تجب الاختصاصات المتفق على تحويلها للمنظمة العربيـة الناشئة. وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى بروتوكول الإسكندرية الـذي صـار أول وثيقة تخص الجامعة والذي نص على المبادئ الآتية: (عطار، 1999)

1) قيام جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ويكون لها مجاس تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة.

2) مهمة مجلس الجامعة هي: مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء فيما بينها من اتفاقيات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها والتنسيق بين خططها السياسية تحقيقات للتعاون فيما بينها وصيانة استقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل السياسية الممكنة، والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية.

3) قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة ويلجأ الطرفان إلى المجلس لفض النزاع بينهما. ففي هذه الأحوال تكون قرارات المجلس ملزمة ونافذة.

4) لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة كما لا يجوز إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة من دولها.

5) يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء بالجامعة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام وروحها.

6) وأخيراً الاعتراف بسيادة واستقلال الدول المنظمة إلى الجماعة بحدودها القائمة فعلاً.

كما اشتمل البروتوكول على قرار خاص بضرورة احترام استقلال لبنان وسيادته، وعلى قرار آخر باعتبار فلسطين ركناً هاماً من أركان البلاد العربية وحقوق العرب فيها لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقلال في العالم العربي، ويجب على الدول العربية تأييد قضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وأخيراً نص في البروتوكول على أن (تشكل فوراً لجنة فرعية سياسية من أعضاء اللجنة التحضيرية المذكورة للقيام بإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقيات فيها بين الدول العربية). ووقع على هذا البروتوكول رؤساء الوفود المشاركة في اللجنة التحضيرية وذلك في 1944/10/7م باستثناء السعودية واليمن اللتين وقعتاه في 1945/1/3م

و1945/2/5م على التوالي بعد أن تم رفعه إلى كل من الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى حميد. (عطار، 1999)

وقد شكل هذا البروتوكول أساساً للوثيقة الرئيسية التي وضع على بناء عليها ميثاق جامعة الدول العربية وشارك في إعداده -أي الميثاق كل من اللجنة السياسية الفرعية التي أوصى بروتوكول الإسكندرية بتـشكيلها ومنـدوبي الـدول العربيـة الموقعين على بروتوكول الإسكندرية، مضافاً إليهم مندوب عام كل مـن الـسعودية واليمن وحضر مندوب الأحزاب الفلسطينية كمراقب. وقد حرر هذا الميثاق كنتـاج لستة عشر اجتماعا عقدتها الأطراف المذكورة بمقر وزارة الخارجية المصرية فـي الفترة بين 17 شباط و 3 آذار 1945م، وقد أقر الميثاق في 1945/3/22م. (عطار، 1999)

وقد تألف ميثاق الجامعة من ديباجة وعشرين مادة، وثلاثة ملاحـق خاصـة الملحق الأول خاص بفلسطين واحتوى على نص يوصي باختيار مجلس الجامعـة مندوباً عنها "أي عن فلسطين"للمشاركة في أعماله لحين حصولها على الاسـتقلال. والمحاق الثاني، وهو خاص بالتعاون مع الدول العربية غير المستقلة والتي لم يـتح لها أن تشترك في جامعة الدول العربية. أما الملحق الثالث والأخير فهـو خـاص بتعيين السيد عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بوزارة الخارجية المصرية كـأول أمين عام للجامعة لمدة عامين. وأشارت الديباجة إلى أن الدول ذات الصلة وافقـت على الميثاق بهدف تدعيم العلاقات والوشائج العربية في إطار من احترام الاستقلال والسيادة بما يحقق صالح عموم البلاد العربية. (عطار، 1999)

ومن الجدير بالذكر بأنه بعد الجولة الأولى للحرب العربية الإسـرائيلية عـام ١٩٤٨ والهزيمة مُنيت بها الأمة العربية شعر العرب بخطورة الـنقص الكبيـر فـي نظرية الأمن الجماعي العربي فكان أن أبرمت الدول العربية في الـسابع عـشر مـن حزيران١٩٥٠م ما يعرف باتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لدول الجامعة العربية التي أنشأت بشيء من التفصيل ما يمكن اصطلاحاً تسميته الحلف العربي. وقد اعتبر قائما فعلا اعتباراً من آب١٩٥٢م. (شكري وناصف، 1978)

والدول الأعضاء في الحلف العربي هي الدول العربية الأعضاء في الجامعـة التي وقعت على، أو انضمت إلى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتـصادي علـى النحو المملكة العربية السعودية بتاريخ 1952/8/19م، ودولـة الكويـت بتـاريخ 1961/8/12م.(شكري وناصف، 1978)

وقد حددت مقدمة هذه الاتفاقية الهدف الرئيس من هذا الحلف إذ نصت على أنه "رغبة منها في تقوية الروابط وتوثيق التعاون بدول الجامعة العربية، وحرصـاً علـى استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك. واستجابةً لرغبة شعوبها في ضم الـصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقاً لميثاق جامعـة الـدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافهما وتعزيزا للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها، فقد اتفقت على عقد هذه المعاهدة، وبموجب المادة الأولى من الاتفاقية أكدت الدول الأعضاء حرصها على دوام الأمن والـسلام واسـتقرارهما، وعزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى.(شكري وناصف، 1978)

ونصت المادة الثانية من الاتفاقية على "تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مـسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعا .ولذلك فإنها عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وأن تستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعـادة الأمـن والسلام إلى نصابهما.(شكري وناصف، 1978)

2.4.5 منظمة المؤتمر الإسلامي

هي منظمة دولية ذات عضوية دائمة في الأمم المتحدة، تضم في عـضويتها سبعاً وخمسين دولة، وذلك من أجل توحيد الجهد الإسلامي للدفاع عن القضايا التي تهم العالم الإسلامي، وكذلك حماية حقوق المسلمين في الدول التـي يـشكل فيهـا المسلمون أقلية أثنية، وتعتبر المنظمة من أكبر الوحدات السياسية، حيث تمثل جميع مسلمي العالم البالغ عددهم حوالي 1.4 مليار نسمة. ويـشكل المـسلمون الأغلبيـة

الساحقة من السكان في أكثر من ثلاثين دولة آسيوية وأفريقية ودولتين أوروبيتـين. (شكري وناصف، 1978)

والدول السبع والخمسون الأعضاء في المنظمة هي دول ذات غالبية مسلمة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغربها وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية، (باستثناء غويانا وسورينام).

في 25 أيلول من عام 1969م، تم الإعلان عن تأسيس المنظمة فـي مدينـة الرباط المغربية، إذ عقد أول اجتمـاع بـين زعمـاء العـالم الإسـلامي بتـاريخ 1969/9/25م، وذلك بعيد حريق المسجد الأقصى بتاريخ 21 آب من عام 1969م. وذلك لما لهذا المسجد من مكانة في قلوب المسلمين، وكمحاولة لإيجاد قاسم مشترك بين جميع المسلمين في شتى بقاع الأرض.

بعد ستة أشهر من الاجتماع الأول في آذار عـام1970م، تبنـى المـؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الخارجية في آذار عام 1970م والمنعقد في جـدة، إنـشاء أمانة سر عامة للمنظمة، كي يضمن الاتصال بين الدول الأعضاء وتنسيق العمـل. عين وقتها أمين عام واختيرت جدة مقراً مؤقتاً للمنظمة، بانتظار تحريـر القـدس، حيث سيكون المقر الدائم.

عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية جلسته الثالثة، في شـباط عـام 1972م، وتم وقتها تبنى دستور المنظمة، الذي يفترض به تقوية التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية في الحقـول الاجتماعيـة والعلميـة والثقافيـة والاقتـصادية والسياسية.

ومن أهم المراحل التي مرت بها فكرة إنشاء المنظمة لتصبح واقعاً عملياً ما يلي:

1- مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات البلدان الإسلامية والذي انعقد في الرباط في الفترة ما بين ٢٢ إلى ٢٥ أيلول من عام ١٩٦٩م.
2- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول والذي انعقد في جدة بتاريخ ٢٣ - ٢٥ آذار من عام١٩٧٠م.
3- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني والذي انعقـد فـي كراتـشي بتـاريخ ٢٦-٢٨ كانون الأول من عام ١٩٧٠م.

4- مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات الدول الإسلامية والذي انعقد في جدة من ٢٩ شباط إلى ٤ آذار من عام 1972م، والذي أقر ميثاق المنظمة. وقد اشترك في إقرار هذا الميثاق ثلاثون دولة من بينها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. (شكري وناصف، 1978)

3.4.5 منظمة الأمم المتحدة

في أواخر تشرين الثاني من عام 1943م بينما الحرب العالمية الثانية ما زال يتصاعد دخان آخر من حرائقها، اجتمع في طهران أقطاب الحلفاء الموشكين على النصر، وهم روزفلت، تشرشل وستالين، ورأوا أنه من الضروري إنشاء هيئة دولية تكون مهمتها فض النزاعات العالمية والمشاكل بين الدول، على أن تبدأ هذه الهيئة مهمتها بعد انتهاء الحرب مباشرة، ثم في الفترة من 21 آب حتى 7 تشرين الأول من عام 1944م عُقد في دومبرت، أوكس (بالغرب من واشنطن) مؤتمر تمهيدي ضم ممثلين أمريكيين وبريطانيين وصينيين وغيرهم، وقام المؤتمر بوضع الخطوط العريضة لميثاق الأمم المتحدة، لكنه استكمل في مالطا في شهر شباط 1945م في ذلك الاجتماع الشهير الذي حضره أقطاب المنتصرين في الحرب.

وبحضور ممثلي خمسين دولة، أقر هذا الميثاق في سان فرانسيسكو في الفترة من 25 نيسان إلى 26 حزيران من عام 1954م، ولأن الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة كانتا هما القوتين الكبريين اللتين برزتا بعد الحرب، وكان بينهما خلاف أيدلوجي، لهذا طرحت أهمية الوفاق بين هاتين القوتين العظميين لكي تتمكن الأمم المتحدة من تأدية دورها العالمي، وقد كرس الميثاق أيضاً معظم بنوده لإحلال الوئام والسلام بين الدول والشعوب التي عانت من ويلات الحرب، ورفع المعاناة عن الشعوب المتضررة، والرفع من مستوياتها المعيشية والحضارية بشكل عام، وتلافياً لوقوع أي طارئ، فقد كان روح الميثاق واضحاً صريحاً حين نص على فض النزاعات بالطرق السلمية واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عضو من طرف أية دولة أخرى. (الشمري، 2000)

وتقوم أعمدة العمل التي تقوم عليها فعاليات هيئة الأمـم المتحـدة، وهـي: (الشمري، 2000)

1- الجمعية العمومية، وتضم مندوبين عن الدول الأعضاء، وهي تنتخب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وتشترك في اختيار الأمين العام، ولها سـلطة التحقيق في كل المشاكل الدولية، وتعقد دورة واحدة كل سنة، وكل دولة تمثـل فيها بصوت واحد مهما كان عدد سكانها.
2- مجلس الأمن، وهو الهيئة التنفيذية في المسائل الـسياسية، ويخـتص بجميـع المسائل المتعلقة بالسلم والحرب، ويتكون من خمسة أعـضاء دائمـين هـم: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وروسيا، والـصين وفرنـسا، ولكـل عضو من هؤلاء حق الاعتراض (الفيتو)، وإضافة إليهم يجري اختيار عشرة أعضاء غير دائمين يتغيرون كل سنتين وليس لهم حق الاعتراض.
3- الأمانة العامة، وتتكون من مجموعة من الموظفين الدوليين المكلفـين بأعمـال المنظمة، ويرأسها الأمين العام الذي له حق رئاسة مختلف الاجتماعـات فـي المنظمة باستثناء محكمة العدل الدولية، والأمين هو القائد المرشد الذي يتـولى قيادة المنظمة.
4- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو المنسق بين أنشطة الوكالات المتخصصة في مجال الثقافة والفكر والاجتماع والطب.
5- محكمة العدل الدولية، ومقرها (لاهاي) وهي هيئة قضائية تنظر في المنازعات التي تنشأ بين الحكومات فقط، وتتكون من خمسة أعضاء قضاة يتجدد ثلثهم كل ثلاث سنوات، وينتخبون بالأغلبية المطلقة للجمعية العمومية ومجلس الأمن.
6- مجلس الوصاية، وكانت مهمته قبل إلغاء الاسـتعمار وانتهائـه عـام 1973م الرقابة على إدارة البلاد الموضوعة تحت وصاية دول أخرى.

4.4.5 منظمة أوبك

جاء إنشاء هذه المنظمة بعد مؤتمر أيلول عام 1960م والذي اتخذ من بغداد مقراً له، وذلك بحضور الدول الخمس الرئيسية المصدرة للنفط (فنزويلا، والمملكـة

العربية السعودية، والعراق، والكويت، وإيران) (سيمور، 1983)، وقد تم إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، كمؤسسة حكومية دائمة، لها دستور دولي. ولقد تم تسجيل منظمة الأوبك لدى سكرتيرية هيئة الأمم المتحدة بنيويورك في السادس من شهر تشرين الثاني من عام 1962م. (طاشكندي، 1982)

إن منظمة الأوبك ليست مؤسسة تجارية، وليس لها نشاطات تجارية تسعى وراء الربح، وذلك حسبما نصت عليه المادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد قُبلت المنظمة كعضو عامل في منظمة الأمم المتحدة للتجارة والإنماء (الأونيكتاد UNCTAD)، وفي شهر أيلول من عام 1965م تم تسجيل وتعامل الأوبك مع اللجنة الاقتصادية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأيكوسك (ECOSOC)، وكانت الدول المؤسسة لمنظمة أوبك هي المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وإيران وفنزويلا. وتهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وإيجاد الطرق والوسائل لاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل. وقد اتسعت عضوية المنظمة لتصل إلى 13 عضواً عام 1990م، والدول الأعضاء الأخرى إضافة للدول المؤسسة هي: الجزائر إندونيسيا- ليبيا نيجيريا- قطر والإمارات العربية المتحدة. وتمتلك الدول الأعضاء في الاوبك 805 بليون برميل من احتياط الزيت الثابت وجوده يشكل حوالي 76% من احتياط الزيت العالمي بنهاية عام 1999م. ويصل إنتاج المنظمة إلى 40% من الإنتاج العالمي. وحجم صادراتها 55% من الصادرات العالمية للزيت ويشكل احتياطي المملكة حوالي 33% من احتياط زيت منظمة أوبك وإنتاجها 32% من إنتاج المنظمة. ويقع مقر منظمة أوبك في مدينة فينا بالنمسا ويشرف عليها مجلس المحافظين من الدول الأعضاء ويعتبر مؤتمرها الوزاري المرجع الرئيسي في قراراتها. (طاشكندي، 1982)

5.4.5 مؤتمر البترول العالمي

أصبحت المملكة العربية السعودية عضواً في هذا المؤتمر عام 1968م وانتخبت عضواً في المجلس الدائم للمؤتمر عام 1971م وعضواً في المجلس

التنفيذي عام 1991م، وقدمت المملكة ممثلة في اللجنة الوطنية السعودية لمؤتمرات البترول العالمي التي تعقد كل ثلاث سنوات العديد من الأوراق العلميـة والبحـوث وشاركت في رئاسة العديد من جلسات المؤتمرات وفي المعارض التي تقـام أثنـاء انعقادها. كما كان للمملكة مشاركات فعالة في لجان المؤتمر المختلفـة مثـل لجنـة التطوير ولجنة البرنامج العلمي. وقد انضمت دولة الكويت إلى عضوية هذا المؤتمر في وقت لاحق.

6.4.5 مجلس الطاقة العالمي

أصبحت المملكة العربية السعودية عضواً في مجلس الطاقة العـالمي عـام 1991م، وشكلت لجنة وطنية لتمثيل المملكة في المجلس تضم مندوبين من جهـات عده. وتقوم اللجنة الوطنية السعودية لمجلس الطاقة العالمي بدور فعـال وحـضور متميز في مؤتمر مجلس الطاقة العالمي الذي يعقد كل ثلاث سنوات، كمـا أن لهـا نشاط ملحوظ في أعمال المجلس حيث شاركت في جميع اجتماعات المجلس التنفيذي لمجلس الطاقة العالمي السنوية منذ عام 1991م، وانضمت إلـى عـضوية لجنـة البرنامج عام 1994م، كما أن لها ممثلين في اللجان والهيئـات المختلفـة التابعـة لمجلس الطاقة العالمي مثل لجنة بيانات الطاقة الوطنية، ولجنة تقدم تقنيـة الطاقـة وكفاءتها بالقرن الواحد والعشرين ولجنة أداء منشآت المولدات، كما أن لها ممثل في المجلس التفويضي Commission Board التابع لمجلس الطاقة العالمي، وتعمل اللجنـة الوطنية السعودية لمجلس الطاقة العالمي على إبراز وتعزيز دور ومكانـة المملكـة كدولة منتجة للبترول ومساهمتها في تأمين إمدادات مستقرة وآمنة لأهـم مـصادر الطاقة.

7.4.5 حركة عدم الانحياز

ثمة اختلاف بين الكتاب حول تاريخ الحياد الإيجابي Positive Neutralism أو ما سُمي فيما بعد ذلك بفكرة عدم الانحياز .فهناك من يرى أنها تعود إلى مؤتمر بانـدونغ الذي انعقد في نيسان ١٩٥٥غير أن الاتجاه الغالب الآن إن التعبير عن الفكـرة كـنهج

سياسي دولي صدر في فترات تسبق مؤتمر باندونغ بسنوات، من ذلك مثلا أن الـزعيم الهندي الراحل نهرو قد صرح في أيلول ١٩٤٦ وكان وزيراً لخارجية بـلاده وشـؤون الكومنولث في دولته بقوله« إن سياسة الهند هي الابتعاد عن سياسة القوى التي تتبعهـا الكتل المتصارعة بعضها مع بعض تلك السياسة التي أدت فيما مضي إلـى الحـروب العالمية، والتي قد تؤدي في المستقبل إلى دمار في نطاق أكبر"، ومن ذلك أيـضاً مـا صرح به الدكتور محمود فوزي وكان مندوباً لمصر في مجلس الأمن في ٣٠ حزيران 1950م بصدد مشكلة كوريا ما معناه أن هذا الصراع أن الأحلاف والتكـتلات فـي السياسة العالمية ليس إلا صورة من صور الحرب الباردة وبلاده لا ترضـى أن تقحـم نفسها فيها وأنه كان هناك عدة حالات عدوان على الشعوب وامتهان للسيادة والوحـدة الإقليمية لدول أعضاء في الأمم المتحدة وتلك الاعتداءات وهذا الامتهان عرضا علـى الأمم المتحدة، ولم تتخذ بشأنهما أي إجراء لإنهائهما كما فعلت بالنسبة لقضية كوريـا. (شكري وناصف، 1978)

إلا أن البعض يرجح أصل ظهـور حركـة عـدم الانحيـاز Non-Aligned Movement إلى مؤتمر باندونغ الذي انعقد في الفترة 17-24 نيسان 1955م. وقـد اعتبر هذا المؤتمر الأفريقي الأسيوي بمثابة انعطاف واضح في تاريخ العالم، حيث أنه أول وأضخم وأهم مؤتمر دولي في العالم الثالث، وكانت الـدول الأفروآسـيوية التي حضرت المؤتمر يبلغ عددها 26 دولة، منها 13 دولة إسلامية، و11 دولة من آسيا الجنوبية، و3 دول إفريقية، ودولتين اشتراكيتين هما الصين وفيتنام، وكانت هذه الدول تمثل مليار ونصف نسمة من سكان العالم.

يعتبر الزعماء الثلاث الراحلون نهرو (الهند)، وتيتو (يوغسلافيا)، وجمـال عبدالناصر (مصر) هم المؤسسون الرئيسيون لحركة عدم الانحياز، وعلى الـرغم من اختلاف صفات ومعتقدات هؤلاء الزعماء، إلا أنهم اسـتطاعوا إقامـة صـداقة وتعاون بين دولهم، وشكلوا النواة الأساسية لعدم الانحياز. (شفيق، 1989)

ولعل أهم الدوافع لانعقاد القمة الأولى للعالم الثالث ونجاح المؤتمر هو القلق أمام استمرار حرب الهند الصينية، وتزايد التوتر الصيني الأمريكي، والـصعوبات الاقتصادية المتصاعدة، ورغبة الزعيم الهندي بتسهيل دخول الصين إلـى الـساحة

الآسيوية، والاهتمام المشترك لجميع المشاركين بتأكيـد وجـود البلـدان الحديثـة الاستقلال وضمان مستقبلها. (شفيق، 1989)

كمـا تعتبـر هـذه الحركـة واحـدة مـن نتـائج الحـرب العالميـة الثانية (1939-1945م)، ونتيجة مباشرة أكثر للحرب الباردة التي تصاعدت بـين المعسكر الغربي (حلف الناتو بزعامة الولايات المتحـدة الأمريكيـة) والمعـسكر الشرقي (حلف وارسو بزعامة الإتحاد السوفيتي) حال نهاية الحرب العالمية الثانيـة وتدمير دول المحور.

وما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى بدأت الحرب البـاردة بين القوى الكبرى؛ حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية ونووية هائلة، واتبعت سياسة الاحتواء لتطويق الاتحاد السوفيتي ودول أوروبـا الـشرقية بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية.

وعلى الجانب الآخر سعى الاتحاد السوفيتي إلى تدعيم نفوذه فـي أوروبـا الشرقية بعدد من المعاهدات الثنائية والجماعية، فضلا عن تطوير قدراته النووية.

وانعقد المؤتمر الأول للحركة في بلجراد عام 1961م، وحضره ممثلـو 25 دولة، ثم توالى عقد المؤتمرات حتى المؤتمر الأخير بكوالامبور في شـهر شـباط 2003م. ووصل عدد الأعضاء في الحركة الآن إلى أكثر من 116 دولة، وفريـق رقابة مكون من 17 دولة و7 منظمات.

وقد تشكلت أهم أهداف حركة عدم الانحياز كما بلورتها المؤتمرات الأولـى للحركة في حرصها على التعايش السلمي بعيدا عن إبرام أحلاف عسكرية، سـواء أكانت جماعية أو ثنائية، وخاصة تلك التي تشارك فيها الدول الكبـرى، وهـو مـا يؤكده امتناع أعضاء المنظمة عن إعطاء قواعد عسكرية لدولة كبرى في صراعها مع دولة أخرى؛ لذلك أيدت الحركة نزع السلاح بعدما وصل سباق التـسلح إلـى مرحلة تهدد السلام العالمي، كما ساندت الحركة حركات التحرير الوطني ومحاربة الاستعمار بكافة أشكاله.

وقد دعمت حركة عدم الانحياز الكثير من القضايا العربية والإسلامية، وعلى سبيل المثال لا الحصر: (شفيق، 1989)

1- أقرت قمة عدم الانحياز مشروع السلام العربي الذي اتخذته القمة العربية في فاس عام 1982م، كما أدانت سياسة العدو الصهيوني العنصرية الوحشية، وجددت الحركة تأييدها للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، كما دعت إلى سحب قوات الاحتلال الصهيونية من لبنان، مع حث الدول على إقرار جهود لبنان لضمان انسحاب كل القوات غير اللبنانية.

2- كررت الحركة في مؤتمرها الثامن مساندتها الأكيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

3- نجحت الحركة آنذاك في إزالة الكثير من الفتور بين بعض الأشقاء من خلال المؤتمرات التي تم عقدها، فقد التقى الرئيس مبارك بالملك حسين، واللقاء المميز بين الرئيس الجزائري الشاذلي وولي عهد المغرب، واللقاء الذي جمع الرئيس الليبي معمر القذافي مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات، وكذلك لقاء السيد ياسر عرفات بالرئيس السوري حافظ الأسد.

4- دعم الحركة في قمتها التي عقدت في نيودلهي اقتراح العراق بتشكيل لجنة تحكيم من عدد من زعماء الحركة تتفق عليهم بغداد وطهران بغية وقف الحرب الدائرة بينهما، إلا أن إيران رفضت هذا الاقتراح، كما اجتمعت في هراري لجنة سباعية انبثقت عن الجامعة العربية ووضعت خطة عمل لمتابعة مهامها في مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز، وتم الاتفاق على أن تواصل اللجنة عملها بحماس بهدف إنهاء الحرب العراقية الإيرانية على أسس مبادئ عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة.

5- طالبت القمة السابعة للحركة في بيانها الختامي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بسحب قواتهما من المحيط الهندي.. وانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان.

وقد شاركت دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر قمة هراري بنشاطات ملحوظة داخل المؤتمر وعلى هامشه، وأجريت اتصالات مع بعض

الوفود العربية والأجنبية، حيث شاركت المملكة العربية السعودية ممثلة بالأمير سعود بن الفيصل وزير الخارجية، والشيخ صباح الأحمد الجابر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عن دولة الكويت. (شفيق، 1989)

5.5 وحدة المواقف والرؤى المشتركة للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت إزاء القضايا العربية والإقليمية

1.5.5 وحدة المواقف والرؤى المشتركة تجاه القضايا السياسية والإنسانية والعربية

1) القضية الفلسطينية

كانت القضية الفلسطينية منذ إعلان الدولة السعودية الحديثة على يد الملك عبدالعزيز آل سعود عام 1932م، وما زالت هذه القضية من أهم القضايا المصيرية والتاريخية للدولة السعودية، ليصبح الالتزام بهذه القضية من ثوابت السياسة السعودية وقضاياها الأولى، وبقي هذا الالتزام قائماً لم يفتر من بعده في عهد أبنائه الملك سعود والملك فيصل والملك خالد رحمهم الله جميعاً. كما أن هذه القضية كانت من أولويات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، إذ قام بعدة زيارات خارجية كرسها لخدمة القضية الفلسطينية. (مقبل، 2002)

فقد قدم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حينما كان ولياً للعهد مشروعاً لعملية السلام في قمة فاس التي عُقدت في المغرب، وكان "مشروع الملك فهد للسلام"أو "مبادرة السلام السعودية"تقضي إلى إيجاد خطة سلام عربية عُرفت فيما بعد بـ"مشروع السلام العربي"، بعد أن تبناها وأقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عُقد في مدينة فاس المغربية بتاريخ 9 أيلول 1982م، وحدد المشروع آنذاك ثمانية أسس للسلام في المنطقة، وذلك بغية أيجاد حل عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، وتنص بنود مشروع السلام على المبادئ التالية: (الهور والموسى، 1986)

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م، بما فيها مدينة القدس العربية.

2- إزالة جميع المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م.

3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديـان فـي الأمـاكن المقدسة.

4- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة، وتعويض من لا يرغب بالعودة.

5- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة مدة انتقالية تحت إشراف الأمـم المتحـدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

6- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

7- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

8- تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

إلا أن إسرائيل رفضت قرارات مؤتمر القمة العربي في فـاس والمـشروع العربي للسلام.

وقد قامت المملكة العربية السعودية بلعب دور أساسي في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ففي عام 1981م، قدم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود مبادرة "الأرض مقابل السلام"، وفي عام 2002م، قـدمت المملكة ضمن إطار عربي نموذجاً آخر لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بما يُسمى "الخطة العربية للسلام"، إلا أنه قد تم تهميش ذلك عندما طُرحت مبـادرة "خارطـة الطريق" وذلك في عام 2003م. (مكتبة الكونجرس، 2006)

أما دولة الكويت فلم تكن أقل دعماً وتأييداً من المملكة العربية السعودية فـي دعم القضية الفلسطينية، فعلى المستوى الدعم المالي، التزمت دولة الكويت بقـرار مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عُقد في الإسـكندرية بـين 5-11 أيلـول 1964م الخاص بدعم إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وقررت دعمه بمبلغ مليـوني جنيـة إسترليني من تكاليف إنشاءه، وعندما انعقد المؤتمر الرابـع للقمـة العربيـة فـي الخرطوم في 29 آب 1967م، وفي أعقاب هزيمة الجيوش العربيـة أمـام العـدو الإسرائيلي، التزمت دولـة الكويـت بـدفع 55 مليـون جنيـه إسـترليني مـن بين 135 مليون جنيه قررها المؤتمر لدعم الدول المتضررة مـن العـدوان،وذلك

بهدف تمويل الإعداد العسكري لدول المواجهة ليكون في مقدورها مواجهة كافة احتمالات الموقف. (البرجس، 1986)

وعلى مستوى الدعم العسكري، فقد أصدر الأمير الراحل الشيخ صباح السالم مرسوماً أميرياً في 28 أيار 1967م يقضي بإرسال لواء اليرموك التابع للقوات الكويتية للاشتراك مع الجيوش العربية الأخرى في حربها ضد العدو الصهيوني، وقد وصلت القوات الكويتية إلى القاهرة يوم 30 أيار 1967م. (البرجس، 1986)

أما على صعيد الدعم السياسي، فقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ 17 تشرين الأول من عام 1973م وقف تصدير النفط إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمساندتهما دولة العصابات الصهيونية الباغية في حربها مع مصر، كما تقرر تطبيق ذلك على كل دولة قد تشترك معها في هذه المساندة، وأشرف وزير المالية والنفط وقتها على وضع القرار موضع التنفيذ. (البرجس، 1986)

كما لعب الوفد الكويتي الذي سافر إلى الأمم المتحدة برئاسة الشيخ الصباح الأحمد الجابر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية دوراً ناشطاً لتعبئة الرأي العام ضد العدوان الإسرائيلي واحتلال إسرائيل للأراضي العربية، وجاء في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة بتاريخ 25 تموز 1967م "وفيما يتعلق بنا، فإني أود أن أعلن أن الكويت مستعد كلا الاستعداد لاستخدام جميع طاقاته وإمكانياته في سبيل تأمين الحق العربي والمبادئ التي يؤمن بها العرب، ولتحمل كل تضحية مهما بلغت للوصول إلى هذا الغرض كاملاً غير منقوص. (البرجس، 1986)

أما على الصعيد الإسلامي، فقد سعت المملكة العربية السعودية بالعمل على الخروج بالقضية الفلسطينية من إطارها العربي المحدود نسبياً إلى حيزها الإسلامي الواسع، إذ كان تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي إيذاناً بتطوير نوعي وكمي واسع بين الدول العربية من جهة والدول الإسلامية من جهة أخرى، وقد برزت المملكة في تدعيم دعوتها للتضامن الإسلامي منذ فترة التأسيس، وبفضل الجهود السعودية أصبحت القضية الفلسطينية تحتل أولويات العمل الإسلامي المشترك، ودعمت المملكة العربية السعودية التضامن العربي الإسلامي، لأن التضامن هو السبيل الوحيد لتقوية الأمتين العربية والإسلامية وفيه دعم للقضية الفلسطينية، وجهاد

الشعب الفلسطيني، وأصبحت سياسة الفهد دعوة جميع العرب والمسلمين إلى التكاتف والتضامن من أجل تحرير فلسطين وتخليص المقدسات الإسلامية فيها من الاحتلال الصهيوني الظالم. (الرواف، 1999)

كما أيدت المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بقضية فلسطين، والتي تهدف إلى التوصل إلى سلام شامل عادل دائم في الشرق الأوسط، وأكدت ترحيبها بالتأييد العالمي الذي لقيته القضية العادلة للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد العدوان والاحتلال الإسرائيلي.

وفي خطاب ألقاه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في الأمم المتحدة بتاريخ 1 تشرين الأول 1988م، أكد على ثوابت السياسة السعودية إزاء جهود حل الصراع في الشرق الأوسط قائلاً "لقد آمنت المملكة العربية السعودية دائماً بأنه لا يمكن أن يقوم سلام حقيقي في الشرق الأوسط ما لم يتم إيجاد حل عادل دائم للقضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع الدائر في المنطقة. إن الذين يتصورون أن الزمن كفيل بأن يصبح الأمر الواقع أمراً مقبولاً يتناسون أن حقوق الشعوب في أوطانها لا تسقط بالتقادم ولا يطويها النسيان.. إن المملكة العربية السعودية سبق وأن أعربت مراراً عن تأييدها التام ودعمها المتواصل لكل ما تراه منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.. وإذا كانت قضية فلسطين هي قضيتنا الأولى، فإن موضوع القدس الشريف يشكل في نظرنا قلب المشكلة الفلسطينية، وأن المملكة العربية السعودية تجدد في هذا الصدد تأكيدها على ضرورة المحافظة على طابع القدس الإسلامي العربي، وعلى إعادة المدينة المقدسة إلى السيادة العربية...". (مقبل، 2002)

وبعد الإعلان عن قيام دولة فلسطين المستقلة سنة 1988م، وذلك في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الجديدة، فقد أبرق خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بتاريخ 16 تشرين الثاني 1988م، يُهنئ السيد عرفات بمناسبة

القرار التاريخي لإعلان قيام الدولة، وبعد اعتراف حكومة خادم الحرمين الشريفين الدبلوماسي الرسمي بالدولة الفلسطينية، تم تحويل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالرياض إلى سفارة، كما أصبح ممثل المنظمة سفيراً لدولة فلسطين فوق العادة في المملكة العربية السعودية. (أبو علية والنتشة، 1999)

أما في المجال العسكري، فقد كان هذا الدعم ممتداً منذ بدايات عهد الدولـة السعودية، حيث أمر الملك عبدالعزيز آل سعود الجيش السعودي بالانضمام إلى بقية الجيوش العربية من الأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر فـي مواجهـة العـدو الإسرائيلي.(مقبل، 2002)

كما أن المملكة لم تتوانى عن تقديم الدعم المادي لنصرة القضية الفلسطينية، فقد تبرع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبـدالعزيز آل سـعود بمبلـغ 20 مليون ريال لدعم انتفاضة أطفال الحجارة. (أبو علية والنتشة، 1999) كما خصـصت المملكة مبلغ من المال كانت قد التزمت به في القمة العربية في بغداد والتي عُقـدت في الأول من كانون الثاني 1979م بمبلغ 28000 مليون دولار لمدة عشر سنوات، كما خصصت المملكة في مؤتمر القمة العربي في الجزائـر مبلـغ سـتة ملايـين وعشرون ألف دولار دعماً شهرياً للانتفاضة. (أبو علية والنتشة، 1999)

وقد قدمت المملكة الـدعم المـالي للمؤسـسات الاجتماعيـة والاقتـصادية الفلسطينية من خلال دعمها لصندوقي الأقصى والانتفاضة، وإتلاف الخير، واللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس (الأقصى) والذي يحتوي عدة برامج منها، برنـامج سلة الغذاء، برنامج مساعدة أسر الشهداء، برنامج مساعدة ذوي الأسرى، مـساعدة جرحى الانتفاضة، مساعدة معاقي الانتفاضة، مساعدة الجرحى الذين تمت معالجتهم في مستشفيات المملكة، مساعدة الجمعيات الخيرية وبرنامج مساعدة المتضررين من إجراءات العدو، كما قدمت المملكة المساعدة من خلال صندوق القدس الذي أنـشئ بناء على توصية المؤتمر السابع لوزراء الخارجية في الدول الإسلامية الذي عُقـد في اسطنبول سنة 1976م. (مقبل، 2002)

إن الدور الكبير الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية والجهود المضنية التي تبذلها في دعم القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في نيـل مطالبـه

المشروعة لا تخفى على أحد، والجهد الواضح الذي تبذله في دعم عملية الـسلام، ورفضها للسياسات والإجراءات العدائية التي تمارسـها إسـرائيل ضـد الـشعب الفلسطيني، وهذا الموقف لا يختلف كثيراً عن مواقف دولة الكويت تجـاه الـشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، فكلا البلدين لهما آثـار واضـحة فـي دعـم القـضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في شتى المجالات، حيـث أن دعمهمـا لـم يقتصر على المساعدات المادية والإنسانية، بل تعدى ذلك إلـى الـدعم الـسياسي والترويج لمعاناة الشعب الفلسطيني في شتى المحافل الدولية، وقد انعكـست وحـدة المواقف لكلا البلدين بشكلٍ واضح على المستوى الخليجي والعربي والإقليمـي، إذ عمق بيان الدورة الأولى للمجلس الأعلى الصادر فـي مـايو 1981م التـزام دول مجلس التعاون بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، والذي أكّد "بـأن ضـمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الـذي يؤكـد على ضرورة حل قضية فلسـطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المـشروعة للـشعب الفلسطيني، بما فيه حق العودة، وإقامة دولته المستقلة، والانسحاب الإسرائيلي مـن جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف". (مجلس التعاون لـدول الخليج العربية، 2007)، ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل كانـت تعتبـر دول مجلـس التعاون دول الخلـيج العربـي الـداعم الـرئيس للانتفاضـة الفلـسطينية طيلـة اندلاعها.(الشهري، 2002)

وانطلاقاً من تأييدها للسلام في الشرق الأوسط، كخيار استراتيجي عربـي، أيدت دول المجلس وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت المبادرات الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، وقد تقدمت المملكة العربية السعودية بمبادرتين لإيجاد حل لهذا النزاع في العام 1981م ولاحقاً في العام 2002. كما شاركت دول المجلس، ممثلة بمعالي الأمين العام، في مـؤتمر مدريـد للسلام عام 1991م. (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007)

كما أن التمسك بمبادرة السلام العربية، التي أقرها مؤتمر القمة العربية فـي بيروت عام 2002. وأكدته قمة الرياض، التي عقدت في آذار 2007م، تدل علـى تمسك جميع الدول بالمبادرة وتفعيلها كأساس لأي تحرك يهدف إلى تحقيق الـسلام

العادل والشامل في إطار الشرعية الدولية، انطلاقا من القناعة بأن السلام خيار استراتيجي للأمة العربية. حيث رحبت جميع دول المجلس بخطة "خارطة الطريق"، والتي تنص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية، وتنفيذ الالتزامات التي بنيت على أساس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الشرعية الدولية. كما ساندت دول مجلس التعاون جهود اللجنة الرباعية الدولية، راعية عملية السلام، والمجتمع الدولي لتنفيذ خطة خارطة الطريق، بالتوافق مع أسس مبادرة السلام العربية. (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007)

وضمن السياق ذاته، رحبت دول المجلس بتبني مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 1515 في شهر تشرين الثاني من عام 2003م، والقاضي بدعم "خارطة الطريق" الهادفة إلى التوصل إلى حل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، بإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام، والتأكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل ودائم لكافة الأطراف، بما في ذلك سوريا ولبنان.(مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007)

ودعا المجلس الفصائل الفلسطينية إلى وقف الاقتتال فيما بينها واللجوء إلى الحوار بدلا من الاقتتال، والجلوس على طاولة المفاوضات من اجل تعزيز الوفاق الوطني الفلسطيني، وذلك للاحتفاظ بالمكاسب التي حققها الشعب الفلسطيني طيلة سنوات نضاله المشروع. (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007)

كما أعرب المجلس عن سروره وترحيبه بتوصل الفلسطينيين إلى توقيع "اتفاق مكة"لإنهاء الاقتتال الداخلي، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، الذي تم بالجهود الكبيرة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، في جمع الفُرقاء الفلسطينيين للتوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي الهام في مسيرة القضية الفلسطينية. (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007)

وقد أبدت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودول المجلس الأخرى استياءها من أعمال الهدم والحفريات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في محيط المسجد الأقصى الشريف. ودعت المجتمع الدولي، ومنظمة اليونسكو، للتدخل الحازم لمنع مثل هذه الممارسات التي تستهدف الأماكن المقدسة مما يشكل استفزازاً

واستهتاراً بمشاعر المسلمين. وأكدت على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، القابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو من عام 1967م، ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان. (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007)

2) دولة الإمارات العربية المتحدة(مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007)

تتفق المملكة العربية السعودية ودولة الكويت على مساندة ودعم دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها باستخدام كافة الوسائل السلمية لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، التي تحتلها إيران منذ عهد الشاه عام 1971م وحتى الوقت الحاضر، وتعتبر قضية الجزر الإماراتية أحد أهم العوائق التي تقف في سبيل تحسين العلاقات بين دول الخليج العربي بما فيها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وإيران. حيث رهنت دول الخليج تحسين العلاقات مع إيران باستعادة دولة الإمارات لجزره المحتلة، وهو ما شرعت فيه دول المجلس منذ أواخر الثمانينات بوضع إطار جماعي للعلاقات معها، مما أسفر عن توقيع العديد من الاتفاقات والبروتوكولات ذات الطابع الاقتصادي والأمني مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مما يُمهد لحل القضايا العالقة بين إيران، ومن أهمها قضية الجزر الإماراتية الثلاث.

فمنذ عام 1992م، أصبح موضوع الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، بنداً ثابتاً على جدول أعمال المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، ولقد ساندت دول المجلس موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من قضية الجزر، وطالبت إيران بإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية، والدخول في مفاوضات مباشرة مع دولة الإمارات حول قضية الجزر الثلاث المحتلة، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

ومن الخطوات الهامة في هذا الإطار، قرار المجلس الوزاري في دورته الحادية والسبعين التي عقدت في مدينة جده بتاريخ 3 تموز 1999م، الخاص بإنشاء لجنة وزارية من كل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة

قطر، ومعالي الأمين العام للمجلس بهدف وضع آلية لبدء المفاوضـات المُباشـرة لحل قضية احتلال إيران للجزر الثلاث. وكانت دول المجلـس تتطلـع لأن يكـون استقبال إيران لهذه اللجنة والتعامل معها مدخلاً هاماً يُمهد لحـل قـضية الجـزر الثلاث. ولكن إيران رفضت استقبال هذه اللجنة.

وفي تحرك دولي موسع، ناشدت دول مجلس التعاون الدول والمجموعـات الإقليمية والدولية بالعمل على إقناع إيران وحثها على القبول بالجهود السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الجزر الثلاث.

3) العراق (ما بعد تحرير الكويت) (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007)

بعد انهيار النظام العراقي السابق، أبدت دول مجلس التعاون، في أكثر مـن مناسبة، حرصها الأكـيد على الوقوف مع الشعب العراقي الـشقيق فـي محنتـه السياسية الذي وجد نفسه فيها، من خلال دعم الدور المحوري للأمم المتحـدة فـي العملية السياسية في العراق، كما هو موضح في قرار مجلس الأمن الـدولي رقـم 1546 الصادر بتاريخ 8 حزيران 2004م. كما سـاندت الانتخابـات التـشريعية، وإقرار الدستور، والإجراءات اللاّحقة لاستكمال البناء السياسي للدولة العراقية، مع دعوة كافة القوى العراقية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، تمثل كافة أطياف العراق الإثنية، والدينية، دون تمييز، وتعبّر عن تطلعات مواطنيه ومحيطـه العربـي فـي إرساء دعائم عراق آمن، ومستقر، وموحد، قادر على إدارة شؤونه بنفسه، وعلـى معـاودة دوره كعضـو فعال في محيطه العربي والدولـي. كمـا سـعت دول مجلس التعاون، من خلال المشاركة في مؤتمرات الدول المانحة، ونادي بـاريس، واجتماعات دول الجوار، والاتصالات الثنائيـة، لتـسريع عمليـة إعـادة البنـاء الاقتصادي في العراق. وقد ساندت دول المجلس وثيقة العهد الدولي مع العراق التي صدرت عن المؤتمر الذي عقد في شرم الشيخ بتاريخ 4 و 5 مايو 2007، والتـي تضمنت خطة خمسية تقدم دعماً مالياً وسياسياً وفنياً للعراق مقابل أن تطبق الحكومة العراقية إصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية.

وقد عبّر مجلس التعاون عن القلق البـالغ مـن أعمـال العنـف والجـرائم الإرهابية، بما في ذلك الاعتداء على الأماكن المقدسة ودور العبادة، وأهاب بجميـع

القوى الوطنية في العراق، بكل انتماءاتها، الوقوف قلباً ويداً واحدة أمام محـاولات التفريق والفتنة الطائفية. وأكد المجلس على احترام وحدة وسيادة واستقلال العـراق ورفض دعاوي التجزئة والتقسيم، وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية، واعتبار التوافق الوطني مفتاحاً للحل في العراق.

4) اليمن (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007)

قدمت المملكة العربية السعودية بأمر من خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود 100 مليون دولار كمساعدة للحكومـة مـن أجـل مواجهة أثار كارثة السيول التي اجتاحت اليمن عام 2008م، إضافة إلـى إرسـال كميات من المؤن الغذائية والطبية لـصالح المتـضررين بمحـافظتي حـضرموت والمهرة وبعض المحافظات الأخرى باليمن.

كما أعلنت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية الـسعودية أنهـا ستقدم مساعدةً عاجلة لصالح المتضررين من الفيضانات والسيول مبلغاً وقدره مائة ألف دولار إضافة إلى توجه وفدُ من الهيئة إلى الجمهورية اليمنية للوقـوف علـى حجم الأضرار وتقدير ما يمكن تقديمه من المعونات.

وفي ذات السياق أعلنت سفارة دولة الكويت عن شـحنة مـن المـساعدات الكويتية على متن طائرة تابعة لسلاح الجو الكويتي.

كما أعلنت سفارة الكويت بصنعاء أن شحنة الطائرة تحـوي مـواد إغاثـة متنوعة تشمل خيام ومواد غذائية وأدوية وبطانيات ومواد أخرى مقدمة من حكومة دولة الكويت، وذلك كخطوة تضامنية مع ضحايا الفيضانات والسيول.

كما قامت جمعية الهلال الأحمر الكويتي بتسيير مساعدات على دفعات مكونة من شاحنات عدة تحتوي على آلاف الخيام والبطانيات ومواد دوائية.

5) لبنان(مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007)

حظي لبنان باهتمام خاص من مجلس التعاون منذ الاجتماع الأول لقادته في عام 1981م، حيث عكس بيان الدورة الأولى للمجلس حرص دول مجلس التعـاون على سلامة وسيادة واستقلال لبنان. ونص البيان الختامي الأول في هذا الخصوص على أن قادة دول مجلس التعاون "ناقشوا بروح من المـسؤولية القوميـة تمـادي

إسرائيل في انتهاك سيادة واستقلال لبنان الشقيق والقصف الوحشي للمدن والقـرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية .."، كما ناشد البيان جميـع الأطـراف فـي لبنـان بضرورة نبذ الخلافات وإيقاف الدم المتدفق على الأرض اللبنانية، وبدء مفاوضـات الوفاق في إطار الشرعية اللبنانية.

لقد كان موقف مجلس التعاون ثابتا وواضحا في دعمه للشعب اللبناني فـي المصالح الوطنية على أية اعتبارات أخرى، ودعا المجتمع الدولي للإسهام في توفير المساعدات الإنسانية الضرورية التي يحتاجها شعب لبنان. كما أكد المجلـس دعـم لبنان والدفاع عن حقوقه واستقلاله ووحدة أراضيه ضد الغزو الإسرائيلي لجنـوب لبنان، وعبر المجلس عن استنكاره وشجبه لذلك الغزو الهمجي.

واستمر المجلس على مدى الخمسة والعشرين سنة الماضـية فـي دعمـه الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في لبنان، وإدانة الاعتداءات الإسـرائيلية على سيادته واستقلاله، ودعوة الشعب اللبناني الشقيق إلى التلاحم ووحدة الصف.

وفي ضوء الأحداث التي شهدها لبنان منذ عام 2005م، اسـتنكر المجلـس التفجيرات التي حدثت في لبنان والتي راح ضحيتها قـادة سياسـيون وإعلاميـون وأفراد من الشعب اللبناني، مؤكداً رفضه لمثل تلك الأعمال الإرهابية. ودعا الأخوة اللبنانيين إلى تجاوز الأزمة، والمحافظة على وحدة واستقرار لبنان، وتغليب الحوار بين مختلف القوى السياسية، والابتعاد عن كل ما يسبب الفرقة والانقسام، والتحقيق بكل سرعة وشفافية في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. كما أعرب المجلـس عن أمله أن يتم التوصل إلى الحقيقة وكشف من قاموا بهـذه الأعمـال الإرهابيـة وتقديمهم للعدالة، ودعا المجلس كافة الأطراف إلى التعاون في هذا الشأن.

كما أكد المجلس على ضرورة أن يعمل اللبنانيين جميعاً على وحدة الـصف اللبناني وتعزيز الأمن والاستقرار، والالتزام بالمؤسـسات الدسـتورية الـشرعية وتغليب التوافق في الحكمة ولغة الحوار لتجاوز الظروف الحالية التي مـن شـأن استمرارها المساس باستقرار لبنان ووحدته الوطنية واستقلال قراره السياسي.

وعبر المجلس عن قلقه البالغ إزاء العدوان الإسرائيلي السافر الذي وقع على لبنان في تموز 2006م، وأكد وقوفه مع الشعب اللبناني في مواجهة كل ما يتعرض

له لبنان من اعتداء وتدمير. ورحب المجلس في هذا السياق بقرار مجلس الأمن رقم (1701)، الداعي لوقف العمليات العسكرية في لبنان. وعبر عن تأييده ودعمه للبنان في بسط كامل سلطته ونفوذه على كافة ترابه الـوطني وفـي أي مـسعى دولـي لاسترداد حقوقه كاملة، بما في ذلك تعويضه عما لحق به من خسائر بشرية ومادية جراء العدوان الإسرائيلي.

واستمراراً في مؤازرة لبنان سياسـياً واقتصادياً، بما في ذلك إعادة الإعمار، عبر المجلس عن ترحيبه للنتائج الإيجابية التي توصل إليها مؤتمر باريس 3 لـدعم لبنان. كذلك أكد المجلس على تأييد دعوة لبنان مطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامـل من الأراضي اللبنانية التي لا تزال محتلة إلى الحدود المعترف بها دولياً، بما فيهـا مزارع شبعا، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن 425 و 426.

كما حثت دول المجلس سوريا ولبنان، البلدين الشقيقين الجارين، على تجاوز الأزمات والعمل معاً لما فيه مصلحة البلدين.

6) الصومال (مجلس التعاون لدول الخليج العربية،2007)

أولى مجلس التعاون اهتماماً كبيراً بالوضع في الصومال حيث عبر عن أسفه لاستمرار الصراع ومسلسل الأزمات والعنف الدائر. ودعا الأطـراف الـصومالية المتصارعة إلى تحكيم العقل واللجوء إلى المفاوضات والحوار للتوصل إلـى حـل توافقي ينهي معاناة الشعب الصومالي ويجنبه المزيد مـن الانقـسام والتـدخلات الخارجية. وحث المجلس الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي والاتحـاد الأوروبـي والأمم المتحدة على تكثيف الجهود لإنهاء الصراع والنزيف الدائر في الـصومال. وعبر المجلس عن تطلعه إلى أن يتوصل مؤتمر المصالحة الوطنية، المزمع عقـده في الصومال، إلى النتائج الإيجابية المرجوة. وأكدت دول المجلس دعمها لأي جهود إقليمية أو دولية من شأنها إعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال.

7) السودان(مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007)

تحظى التطورات في السودان باهتمام دول الخليج بما فيها المملكة العربيـة السعودية ودولة الكويت، وقد رحبت بتوقيع الحكومة السودانية والحركـة الـشعبية لتحرير السودان اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان في يناير 2005 باعتبـار

ذلك حدثاً تاريخياً هاماً من شأنه إنهاء فترة عصيبة من تاريخ السودان، وأملاً في أن يكون إسهاماً في التوصل إلى اتفاق سلام مماثل بشأن إقليم دار فور، وبما يعود على السودان الشقيق بالأمن والاستقرار والرخاء.

وتتابع كل من المملكة ودولة الكويت تطورات الوضع في إقليم دارفور، حيث عبرتا عن أسفهما لاستمرار تردي الأوضاع، وما يترتب على ذلك من معاناة إنسانية. وقد أكدتا بهذا الخصوص على أهمية اتفاقية السلام التي تم التوقيع عليها برعاية الاتحاد الأفريقي بتاريخ 5 مايو 2006م في "ابوجا"بين الحكومة السودانية وإحدى فصائل المعارضة، ودعتا مراراً الحكومة السودانية والفصائل السودانية إلى اللجوء إلى الحوار ووضع المصالح العليا للشعب السوداني فوق كل اعتبار. كما دعتا المجلس المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لمساعدة السودان، وتقديم العون الكافي لتمكينه من التوصل إلى حل سلمي للازمة القائمة في إقليم دارفور، خاصة أن الحكومة السودانية قد اتخذت خطوات إيجابية لحل الأزمة والتعاون مع الأمم المتحدة في هذا الشأن. وثمن المجلس الجهود التي تبذلها الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للخروج بحل عاجل للازمة ووقف القتال في الإقليم.

وقد رحبت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وذلك من خلال مجلس التعاون الخليجي بالاتفاق الذي وقعته الحكومة السودانية مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والذي تم بموجبه تحديد واجبات ودور القوات الأفريقية وقوات الأمم المتحدة في إقليم دارفور، وتجدر الإشارة إلى الدور الكبير والجهد البناء الذي بذله خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، في الوصول إلى هذا الاتفاق. ومن المتأمل أن تتمكن الحكومة السودانية من التوصل إلى اتفاق مع الأمم المتحدة يلبي مطالبها ويحقق اهتمامات المجتمع الدولي بشأن نشر قوات للأمم المتحدة في إقليم دارفور، مؤكداً على أهمية احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله.

كما رحبت دول مجلس التعاون كافة بالاتفاق الثنائي بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد لتطوير وتعزيز العلاقات بينهما، والذي وقع في الرياض برعاية

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وأعربت الدول الأعضاء في المجلس عن أمله في أن يؤدي الاتفاق إلى دعم العلاقات الأخوية بين البلدين بما يخدم مصالح الشعبين الجارين ويدعم الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.

2.5.5 وحدة المواقف والرؤى المشتركة تجاه قضايا سياسية وإنسانية وإقليمية

1) إيران

أ- الأطماع الإيرانية في المنطقة

تمتد الأطماع الإيرانية في المنطقة إلى قرون مضت، إذ أن الحركة الشعوبية والتي تعود إلى أصول فارسية ظهرت في الفترة الأموية المتأخرة من بداية القرن الثاني للهجرة، وقويت شوكة هذه الحركة في العصر العباسي، كانت أولى المحاولات الفارسية لضرب السلطان العربي عن طريق الفكر والعقيدة اللذين سخرا لزعزعة النفوذ العربي ولنسف تراث الأمة العربية. (الهيتي، 1980)، ولم تقف هذه الأحقاد عند هذا الحد، فقد أسفرت الموجة العدائية تجاه الأمة العربية باحتلال أجزاء من المنطقة العربية، إذ سيطرت إيران على إقليم الأهواز العربي عام1925م، واتسعت الأطماع الإيرانية لتشمل معظم دول المنطقة، فقد قامت إيران في عام 1971م باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة أبو موسى، وذلك بعد رحيل القوات البريطانية عنها، وفي عام 1995م دعمت من تواجدها العسكري في جزيرة أبو موسى، كما أعلنت عن خططها لبناء جامعة في الجزء الشمالي من جزيرة أبو موسى. كما أن محاولاتها المتكررة للسيطرة على جزر البحرين، حيث أن الأطماع الإيرانية في هذه الجزر تمتد منذ عام 1845م، كما أن التصريحات الإيرانية لا تزال عدائية واستفزازية تجاه بعض دول الخليج، وتعكس الأطماع التوسعية الإيرانية في المنطقة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه إيران كأحد عوامل عدم الاستقرار في العراق ولبنان واليمن وفلسطين. (الهيتي، 2004)

ب- الملف النووي الإيراني

لا تزال الشكوك تحوم حول ملف إيران النووي، وتشكك معظم الدول الغربية وكذلك وكالة الطاقة الذرية بسلمية برنامج إيران النووي، واتهامات بعض الدول الغربية لإيران بأنها تسعى من خلال برنامجها النووي إلى امتلاك السلاح النووي، وعلى الرغم من التطمينات الإيرانية مراراً وتكراراً بأن برنامجها مجرد برامج للطاقة السلمية، وأنها تستهدف الوصول إلى ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية سنويا، لتأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة مفاعلاتها النووية وذلك لخفض الاستهلاك المحلي من الغاز والنفط، إلا أن ذلك لم يبدد الشكوك سواء من قبل الدول العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة ودول المنطقة.

أما عن مواقف المملكة العربية السعودية ودولة الكويت تجاه إيران فقد عبرتا في العديد من مؤتمرات القمة العربية والإسلامية بأن على إيران الانصياع للإرادة الدولية، وإثبات حسن نواياها حو ملفها النووي، وطالبتا مراراً إيران بعدم عرقلة عمل للمفتشين الدوليين إثباتاً لحسن ادعاءاتها، كما طالبتا إيران بالكف عن تدخلها في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية مثل العراق ولبنان واليمن وفلسطين. إضافة إلى المطالبة بالتوقف عن التصريحات التي يعبر عنها بعض القادة السياسيين والعسكريين والتي تنم عن نوايا عدائية تجاه بعض الدول الخليجية.

2) حرب أفغانستان

وحدّت الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وباكستان، خلال الجزء الأخير من الثمانينيات، جهودها السياسية والدبلوماسية، وسخرت إمكانياتها ذات الصلة لتجبر القوات السوفيتية على الانسحاب من أفغانستان، وساهمت دول مجلس التعاون في ذلك الجهد بتجميد علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي خلال الجزء الأكبر من تلك الفترة.

وقد كانت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في طليعة الدول التي قدمت مساهمات ضخمة، وتحملت النفقات الاقتصادية لتحرير أفغانستان وذلك طيلة الفترة من 1979م ولغاية 1988م. (السويدي، 1999)

3) الشيشان

أولت العربية السعودية ودولة الكويت اهتماماً خاص بالوضع المأساوي في الشيشان، وبادرتا بتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم؛ مساهمة منها في تخفيف معاناتهم الإنسانية. إن ما تعرض له شعب الشيشان المسلم من ممارسات لا إنسانية في الشيشان من قبل القوات الحكومية يخالف بشكل سافر جميع المبادئ والقيم الدينية والإنسانية، ويمثل استخفافاً شديداً بأرواح المدنيين الأبرياء، ويتجاهل تماماً المعاهدات والاتفاقيات الدولية، خصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م الخاصة بحماية السكان المدنيين زمن الحرب، كما طالبتا بضرورة تجاوب الحكومة الروسية مع النداءات الدولية لوقف هذه الأعمال غير المبررة ضد شعب الشيشان، والعودة إلى المفاوضات وحل النزاع بالطرق السلمية، وذلك حفاظاً على الأرواح البريئة وحقناً للدماء وتجنباً للمزيد من الخراب والدمار.

3) البوسنة والهرسك

قدمت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت دعماً لشعب كوسوفا المسلم، وقد غطى هذا الدعم كافة مجالات العمل الإغاثي والإنساني في كل المراحل التي مرت بها قضية البوسنة والهرسك. حيث شمل برامج الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والبرامج التعليمية والدعوية، ومشاريع إعادة الإعمار والاستقرار، وقد تفردت الإغاثة الإسلامية بهذا التنوع والشمول، الأمر الذي جعلها متميزة عن بقية الإغاثات الأخرى الدولية منها أو الطوعية.

دعمت المملكة العربية السعودية في كل المؤتمرات والفعاليات الدولية والإسلامية القضية البوسنة، وأكدت على حق شعب البوسنة المشروع في حمل السلاح، ورفع الحظر على تصدير السلاح له، كما دعت الدول الإسلامية إلى تقديم المساعدات لصالح هذا الشعب المسلم، وهذا ما ترتبت عليه دعوة الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود لعقد المؤتمر الاستثنائي السادس لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في جدة في الفترة من 1-2 كانون الأول 1992م.(الشمري، 2000)

6.5 جهود المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في مواجهة الإرهاب

1.6.5 تعريف الإرهاب

1) الإرهاب لغةً

الإرهاب كلمة مشتقة أقرها مجمع اللغة العربية من الفعـل "رهـب"بمعنـى خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل "أرهب"، وأرهبه بمعنى خوفـه، وأرهـب بمعنى ركب الرهب أي ما يستعمل في السفر من الإبل، ويقال "رهبوت خيـر مـن رحموت"، أي لأن ترهب خير من ترحم. (الرازي، 1962)

وفي القرآن الكريم: "يلاحظ أن القـرآن الكـريم لـم يـستعمل مـصطلح "الإرهاب"بهذه الصيغة، وإنما اقتصر على استعمال صيغ مختلفة الاشتقاق من نفس المادة اللغوية، بعضها يدل على الإرهاب والخوف والفزع، والبعض الآخـر يـدل على الرهبنة والتعبد، حيث وردت مشتقات المادة (رهب) سبع مرات في مواضـع مختلفة في الذكر الحكيم لتدل على معنى الخوف والفزع كالتالي:

1- (يَرهَبُون): "وَفِي نُسخَتِهَا هُدى وَرَحمَةٌ للذِينَ هُم لِرَبِهِم يَرهَبُـونَ". [الأعـراف: 154]

2- (فارهَبُون): "وَأَوفُوا بِعَهدِي أُوفِ بِعَهدِكُم وَإِيايَ فَارهَبُون"[البقرة: 4]. "إِنمَا هُوَ إِلَه وَاحِد فَإِيايَ فَارهَبُون"[النحل: 51]

3- (تُرهِبُونَ): "تُرهِبُونَ بِهِ عَدُو اللهِ وَعَدُوكُم وَآخَرِينَ مِن دُونِهِم"[الأنفال:60

4- (استَرْهَبُوهُم): "وَاستَرهَبُوهُم وَجَاءُوا بِسِحرٍ عَظِيمٍ". [الأعراف: 116]

5- (رَهبَةً): "لأَنْتُم أَشَد رَهبَةً فِي صُدُورِهِم منَ اللهِ"[الحشر: 13]

6- (رَهَبا): "وَيَدعُونَنَا رَغَبا وَرَهَبا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ"[الأنبياء: 90]

بينما وردت مشتقات نفس المادة (رهب) خمس مرات في مواضـع مختلفـة لتدل على الرهبنة والتعبد كالتالي:

ورد لفظ (الرهبان) في سورة [التوبة: 34]، كما ورد لفـظ (رهبانـا) فـي [المائدة: 82]، ولفظ (رهبانهم) في [التوبة: 31] وأخيرا (رهبانية) في [الحديد :27].

بينما لم ترد مشتقات مادة (رهب) كثيرا في الحديث النبوي ولعل أشهر مـا ورد هو لفظ (رهبة) في حديث الدعاء: "رغبة ورهبة إليـك". ويلاحـظ أيـضا أن

القرآن والحديث قد اشتملا على بعض الكلمات التي تتـضمن الإرهـاب والعنـف، بمعنى استخدام القوة أو التهديد لتحقيق أهداف معينة، ومن هذه المفـاهيم: العقـاب والقتل والبغي والعدوان والجهاد... إلخ. (المبدي، 2001)

2) تعريف الإرهاب في القواميس السياسية والاجتماعية

في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية نجد أن الإرهاب يعني "بث الرعـب الذي يثير الخوف والفعل، أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حـزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف، وتوجه الأعمال الإرهابية ضد الأشـخاص سواء كانوا أفراد أو ممثلين للسلطة، ممن يعارضون أهداف الجامعة"، كمـا يعتبـر هدم العقارات وإتلاف المحاصيل في بعض الأحوال كأشـكال للنـشاط الإرهـابي. (بدوي، 1974)

وفي معجم العلوم الاجتماعية "الإرهاب يعني "إحداث الخوف والرعب"وهـو قانوناً حين يقرن بالحكم، فيقال "حكم بالإرهاب"، بمعنى استناد ذلك الحكم إلى وسائل قاسية تكفل بث الرعب في نفوس المحكومين.

أما في معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية: "الإرهـاب وسـيلة تـستخدمها حكومة استبدادية عن طريق نشر الذعر واللجوء إلى القتل والاغتيـال والتوقيـف التعسفي والاعتداء على الحريات الشخصية، لإرغام أفراد الشعب على الخـضوع والاستسلام لها والرضوخ لمطالبها التعسفية". وقد يستخدم الإرهـاب أقليـة مـن المواطنين لترويع المسالمين بغية تحقيق أغراضها وفرض سيطرتها عليهم.

مشكلة تحديد مفهوم الإرهاب

نجد في بعض المؤلفات "أن الإرهابي في نظر البعض هو محارب من أجل الحرية في نظر الآخرين".(Christopher and Payn، 1982) وفـي النظريـة الماديـة للتعريف (عزالدين، 1995) والتي يحاول أنصار هذه النظرية التخلص من المتاهات القانونية والتفسيرات المتميزة للنصوص والتعريفات، وذلك عن طريق النص علـى أفعال تعتبر في حد ذاتها أفعالاً إرهابية ومن يرتكبها ينطبق عليه وصف الإرهـابي بصرف النظر عن دوافع ارتكابه للفعل.

وطبقاً لهذا يعرف بعض الباحثين الإرهاب بأنه "القتل والاغتيال والتخريـب والتدمير وإتلاف الوثائق العامة، ونشر الشائعات، واحتجاز الممتلكات، كـل هـذا عنـدما تتـشارك فـي تحقيـق نتيجـة واحـدة تتـضمن نـشر الرعب". (leiden and Schmit ، 1978)

ويرى بريان جنكيز أن الإرهاب""يمكن أن يسند إلى مجموعة مـن الأفعـال المعنية، التي يقصد بها أساسـاً إحـداث الرعـب والخـوف"، ولكـن الإرهـاب يتضمن –في الاستخدام الشائع للكلمة- أفعال العنف الآتية: "جميع أفعال الاختطاف المصحوبة بطلب فدية، جميع أفعال اختطاف الطائرات- أفعال القتل المثيرة"حتـى ولو كانت تلك الأفعال لم يقصد بها فاعلوها أساسـاً إفـشاء حالـة مـن الرعـب والخوف. (Jenkins، 1974)

وقد قدم أحد الباحثين تحليلاً لمكونات تعريف الإرهاب الدولي، وقد شـمل: "أفعالاً ذات صبغة دولية –بعض أحداث الرعب – بهدف تحقيق أهداف سياسـية- تتضمن تلك الأفعال عنفاً أو تهديداً باستخدام العنف". (Hutchincon، 1972)

ويصف "أيوجين والتر"في دراسة عن العنف السياسي بأن عملية الإرهـاب تتضمن ثلاث عناصر رئيسية هي: "فعل العنف أو التهديـد- نتيجـة شـعورية أو عاطفية مثيرة- ناتجة عن التأثيرات الاجتماعية". (Walter، 1979)

3) تعريف الإرهاب من منظور عربي

أما تعريف الإرهاب على المستوى العربي فقد فرق بين الإرهاب والكفـاح المسلح، وذلك خلال الاتفاقية التي وُقعت من قبل وزراء الداخلية العرب فـي مقـر جامعة الدول العربية في الثاني والعشرين من شهر نيسان 1998م، حيـث تعـرف الإرهاب بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه وأغراضـه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الـضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".

ويرى مصطفى منجود بأن الإرهاب عند توزيعه إلى عناصره يتفرع إلى:(منجود، 1991)

المُرهِب الذي يقوم بسلوك يهدف إلى التخويف وإحداث الذعر، وهو شخص يستخدم وسائل عنيفة لقتل مستهدفين سواء أكانوا أبرياء أو مقصودين بها العمل الإرهابي.

المُرهَب إليه: الذي يتوجه إليه الفعل الإرهابي وهو الشخص الذي تستهدفه أعمال العنف بالقتل العمد.

المُرهَب به: أداة الإرهاب، وهي الوسيلة التي يستخدمها الشخص المرهب ضد الضحية فتؤدي إلى الموت.

المُرهَب منه: وهو الفعل الذي يلزم الضحية أو الهدف الإرهابي بتجنب القيام بالعمل أو القيام به، فالمرهب يستخدم العنف من أجل فرض أهدافه على جهة معينة، بحيث تؤدي أعمال القتل والتدمير إلى إحداث خلل في البيئة الاجتماعية يجعلها تنساق وتخضع لمطالبه.

المُرهَب فيه: الواقع الزماني والمكاني الذي تفاعلت فيه العناصر الإرهابية السابقة، وهو مكان وقوع العمل الإرهابي وزمن وقوعه الإرهابية في هذا المكان إذ أن هناك علاقة حتمية بين الزمان والمكان للجريمة الإرهابية، فالدوافع الزمانية لها تجعل الجريمة الإرهابية تتوجه إلى المكان المتسبب في وجود الأحداث الزمانية.

وهناك تعريفات ذهبت إليها وزارة الخارجية الأمريكية منذ 1983 ومؤداها أن الإرهاب هو العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية ضد أهداف غير قتالية من جانب جماعات قومية فرعية أو عملاء يعملون في السر، أما الإرهاب الدولي في رأي وزارة الخارجية الأمريكية فهو الإرهاب الذي يشتمل على مواطنين، أي يشارك فيه مواطنون أو أرض لأكثر من بلد أو دولة واحدة. واتساقاً مع ما تقدم اتجهت الخارجية الأمريكية إلى تعريف الجماعة الإرهابية على أنها أي جماعة أو جماعات فرعية مهمة تابعة لها تمارس الإرهاب الدولي. (الرشيدي، 2003)

وهناك تعريف انتهت إليه الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ذهبت المادة الأولى منها في الفقرة الثانية إلى أن الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف والتهديد

أياً كانت بواعثه أو أغراضه ويقع تنفيذ المشروع إجرامـي فـردي أو جمـاعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصـة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنيـة للخطـر. (الرشـيدي، 2003)

4) تعريف الإرهاب من منظور دولي

ويمكن القول أن غياب الاتفاق الدولي على الحد الأدنى، وقف حـائلاً حتـى الآن دون تبني تعريف مقبول لمصطلح الإرهاب، وكان هذا هو الحال فيما يتعلـق بتعريف ظاهرة العدوان، لكن تم وضع هذا التعريف فقط فـي عـام 1974.(مجلـة رؤية)

وقد فرقت بوضوح مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بين الإرهاب الذي يعني القتل من أجل القتل وبين المقاومة التي تعد حقا مشروعا بالنسبة للـدول والشعوب التي تواجه الاحتلال، فقد أكدت مبـادئ المنظمـة الدوليـة والقـرارات الصادرة عن مجلس الأمن انه لا يجوز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وأعطت للدول والشعوب الواقع عليها مثل هذا الاحتلال أو العدوان اللجـوء إلـى مختلـف الوسائل من أجل إنهاء معاناتها واستعادة أراضيها المحتلة.

وقد أصدرت الأمم المتحدة في السنوات الماضية، حزمـة مـن الاتفاقـات والقرارات الدولية حول التصدي لظاهرة الإرهاب ومكافحتـه، ومنهـا مبـادرات صدرت عنها وأكدت أن الإرهاب هو احد العناصر التي تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، كما حثت الدول علي اتخاذ تدابير فعالة وحازمة لمواجهته وفقـا لأحكـام القانون الدولي ذات الصلة والمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بهدف القضاء علي هذه الظاهرة.

كما صدر عن الدورة التاسعة والأربعين للأمم المتحدة عـام1994، إعـلان بشأن التدابير الفعالة والحازمة والرامية للقضاء علي الإرهاب الـدولي، وتـضمن مجموعة من المبادئ والإجراءات والتوصيات التي خاطب بها هذا الإعلان مختلف الدول، بإدانة قاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته التي تشكل انتهاكـاً

صارخاً وخطيراً لمقاصد وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي الذي ينبغي أن يعيش في سلام واستقرار، ويرغب في تحقيق الرخاء لأبنائه في حياتهم ومستقبلهم.

وفي هذا الإعلان أشارت ديباجته استنادا إلى اثنتي عشرة اتفاقية رئيسية تتعامل مع مختلف الأعمال غير المشروعة التي تعد أعمالاً إرهابية سواء تلك التي ترتكب علي متن الطائرات أو الاستيلاء غير المشروع عليها، أو تهديد سلامة الطيران المدني، أو الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص الذين يتمتعون بحماية دولية.

لقد طرحت الكثير من الدعوات التي تطالب بعقد مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة من أجل تحديد معنى الإرهاب ووضع ضوابط لمفهومه السياسي وبالتالي تفريقه عن المقاومة، وقد ازدادت هذه الدعوات واتسع نطاقها في أعقاب الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

2.6.5 التعاون على المستوى الدولي في مكافحة الإرهاب

1) المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض (وزارة الخارجية السعودية، 2005)

في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، والذي تم عقده في الرياض بتاريخ 2005/2/5م، وبمشاركة أكثر من خمسين دولة من ضمنها دولة الكويت، وبحضور منظمات دولية وإقليمية ومتخصصة منها، الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس وزراء الداخلية العرب ورابطة العالم الإسلامي.

وقد تضمن المؤتمر اقتراحاً تم اعتماده من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، والذي كان آنذاك ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني لمناقشته في جدول أعمال المؤتمر ووضعه في الصيغة التنفيذية المناسبة، حول إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، ولقد لقي هذا

الاقتراح تأييداً ومباركة من الدول والمنظمات المشاركة في المؤتمر،وتم اعتماده في جدول أعماله. كما تم تقسيم أعمال المؤتمر إلى ورش عمل تختص كل منها بالبحث التفصيلي التخصصي في محاور المؤتمر على النحو التالي:

1) جذور الإرهاب وبذوره وثقافته
2) العلاقة بين الإرهاب وغسل الأموال وتجارة المخدرات
3) تجارب الدول في مكافحة الإرهاب
4) التنظيمات الإرهابية وتشكيلاتها

وقد تمخض عن أعمال المؤتمر عدة توصيات حول بعض القضايا الرئيسية حول الإرهاب، وهي:

1 - يشكل الإرهاب والتطرف تهديداً مستمراً للسلم والأمن ولاستقرار جميع البلدان والشعوب ويجب إدانتهما والتصدي لهما بصورة شاملة من خلال اعتماد إستراتيجية شاملة، فاعلة، موحدة وجهد دولي منظم يركز على الحاجة إلى الدور الريادي للأمم المتحدة.

2 - بصرف النظر عن أي ذريعة يسوقها الإرهابيون تبريراً لأعمالهم، فإن الإرهاب لا مبرر له. إن الإرهاب تحت كل الظروف وبغض النظر عن كل الدوافع المزعومة، يجب أن يُدان دون تحفظ.

3 - غياب الاتفاق بشأن تعريف شامل للإرهاب يكون مقبولا لجميع المشاركين يعيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ومن ثم يتوجب التغلب على مشكلة تعريف الإرهاب. والمقترحات التي تضمنها تقرير فريق الأمم المتحدة عالي المستوى بشأن التهديدات والتحديات الجديدة يمكن أن يكون أساساً مفيداً للتوصل إلى توافق سريع في هذا الصدد.

4 - طبيعة العنف التي يتميز بها الإرهاب تجبر المجتمع الدولي على التركيز على إجراءات للقضاء على المنظمات الإرهابية ومنع الأعمال الإرهابية، ومن ناحية أخرى، فمن الأهمية بمكان معالجة العوامل التي توفر أرضية خصبة لازدهار الإرهاب بغرض الإسهام في القضاء على الإرهاب.

5 - ينبغي بذل محاولات جادة لتسوية المنازعات الإقليمية والدولية سلميا من أجل تفويت الفرصة أمام المنظمات الإرهابية لاستغلال معاناة الشعوب التي ترزح تحت وطأة ظروف غير عادلة، ونشر أيديولوجيتها المضللة وإيجاد أرضية خصبة لتجنيد الأفراد وممارسة أنشطتها غير الشرعية.

6 - ينتهك الإرهاب تمتع الفرد بالحقوق الأساسية للإنسان. فالإرهاب ليس له ديناً معيناً أو جنساً أو جنسية أو منطقة جغرافية محددة. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أن أية محاولة لربط الإرهاب بأي دين سيساعد في حقيقة الأمر الإرهابيين وينبغي رفضه بشدة. ومن ثم، ينبغي اتخاذ التدابير للحيلولة دون عدم التسامح حيال أي دين وتهيئة جو من التفاهم والتعاون المشترك يستند إلى القيم المشتركة بين الدول المنتمية إلى عقائد مختلفة.

7- ينبغي لهيئات الأمم المتحدة المناسبة وضع الأطر وقواعد السلوك لمعاونة الدول ووكالاتها لإنفاذ القانون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الالتزام بالقانون الدولي بما في ذلك حقوق الإنسان، والحقوق الإنسانية وحقوق اللاجئين.

8- ينبغي دعم جهود الإصلاح الوطني المبذولة من قبل البلدان بهدف توسيع المشاركة السياسية والتعددية، وتحقيق التنمية المستدامة، والتوصل إلى توازن اجتماعي وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني بغية التصدي للظروف التي تعزز العنف والتطرف.

9- ينبغي وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز الحوار المتعدد الثقافات وفيما بين الأديان. وينبغي لهذا الغرض، وضع السياسات والآليات الرامية إلى تطوير النظم التعليمية وسائر مصادر الاختلاط بالآخرين بغية تعزيز قيم التسامح، والتعددية والتعايش الإنساني على مستوى القاعدة الشعبية فضلا عن توفير المعارف الأساسية بالحضارات والأديان وزيادة وعي الجمهور ووسائل الإعلام بأخطار الإرهاب والتطرف.

10 - ينبغي تشجيع التسامح والتعايش وتعميق التفاهم المتبادل بشأن مختلف الأديان من خلال المناقشة العامة وتبادل الأفكار. وينبغي تحديد المعايير وقواعد

الأخلاق لتقييم طباعة أو نشر المواد التي تعزز الكراهية أو تحـرض علـى العنف.

11- يتعين إيلاء اهتمام خاص بموقف المهاجرين. وفي كثير من الحالات، يمثـل هؤلاء الناس "الآخر"، وهم معرضون للعنصرية وكراهية الأجانـب وعـدم التسامح. ولا شك أن تناول الحقوق الأساسية لهؤلاء الأشخاص سوف يسهم في سد الفجوة الثقافية. وفي نفس الوقت، يتعين على المهـاجرين أن يبـدو رغبتهم على الانفتاح في مجتمعاتهم المضيفة.

12- تعتبر الأمم المتحدة بمثابة المنتدى الرئيسي لتوحيد التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. والدول الأعضاء مدعوة للانضمام إلى الاتفاقيات الدوليـة الرئيسية الـ12 بشأن الإرهاب فضلا عن المصادقة عليها دون تحفظـات، وتستطيع الدول أن تستفيد حيثما يكون ذلك مناسبا، من المـساعدات التقنيـة للجنة مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومـن فرع مكافحة الإرهاب التابع لـUNDOC. كما يتعين على سائر البلدان أيضا أن تدعم اللجنة 1267 المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فـضلا عن دعم فريق الرصد التابع لها أيضا.

13- تشكل قرارات مجلس الأمن أرقـام 1267، 1373، 1526، 1540 و1566 أساسا متينا وشاملا لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي. وتقدم هذه القرارات أيضا خطة طريق واضحة للخطوات اللازم اتخاذها. ويتعين علـى جميـع البلدان اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بغية الاسـتجابة الكاملـة لأحكـام قرارات مجلس الأمن الموضحة أعلاه.

14- إن المهمة التي تتمثل في إنشاء أداة قانونية عالمية لم تستكمل بعد. وبالنسبة للمناقشات التي جرت في الأمم المتحدة بشأن اتفاقية شاملة حـول الإرهـاب فهي لم تحرز تقدماً بسبب الخلافات حول تعريف الإرهاب. ويتعـين علـى سائر الدول أن تبذل المزيد من الجهود من أجل إبرام هذه الاتفاقية.

15- يتعين إيلاء عناية خاصة للتدابير الرامية إلى منع الإرهابيين مـن امـتلاك أسلحة الدمار الشامل وحيازة وسائل نقلها. إن القيام في أقرب وقت ممكـن

باعتماد مشروع الاتفاقية الدولية المبرمة، برعاية الأمم المتحدة والمتعلقة بمنع أعمال الإرهاب النووي، سيشكل خطوة حاسمة لتحقيق هذه الغاية.

16- إن الفكرة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية من أجل إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب يتعين دراستها ودعمها على نحو إيجابي.

17- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين الدول لتحديد وتفكيك الخطر المالي للإرهاب وكذلك أنشطة مجموعات الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمتفجرات والاتجار في المخدرات. وينبغي للبلدان السعي إلى إنشاء أطر قانونية تسمح بالتبادل المرن للمعلومات العملية بين السلطات المختصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

18- تشجيع البلدان على التنفيذ الكامل للمعايير الدولية الحالية لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لاسيما فريق العمل المالي المعني بتوصيات (40+9) ومعاهدات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإضافة إلى أفضل الممارسات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال :

أ- تعزيز جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب .

ب- تشجيع البلدان التي لا تخضع للتقييم المشترك لفريق العمل المالي أو الأجهزة الإقليمية لفريق العمل المالي للتطوع للتقييم بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ج- تشجيع كافة البلدان لتطوير وحدات الاستخبارات المالية التي تستجيب لتعريف ومعايير مجموعة إجمونت (Egmont) وانضمام هذه الوحدات إلى مجموعة إجمونت لتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات العملية.

19- يطلب من الأمم المتحدة العمل مع الأجهزة الإقليمية لفريق العمل المالي للمزيد من التطوير للمعايير الدولية لضمان قيام المنظمات الخيرية والإنسانية غير الربحية بدورها في تنظيم عملياتها، وكذلك من خلال منعها من

استخدامها في أنشطة غير مشروعة. وينبغي وضع هذه المعايير في إطـار فريق العمل المالي والأجهزة الإقليمية لفريق العمل المالي

20 – العمل على ضمان تدفق المعلومات بين أجهزة إنفاذ القـانون ذات الـصلة، الأمن الوطني ووكالات الاستخبارات التي تضطلع بمسؤوليات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك ينبغي للبلدان كفالة التعاون بين الوكالات على أفضل نطاق ممكن على أسس ثنائية وإقليمية ودولية.

21 – زيادة التعاون على المستوى الوطني والثنائي والتنسيق بين أجهزة مكافحـة الإرهاب وغسيل الأموال والاتجار بالأسلحة والمتفجرات وتهريب المخدرات ودعم تبادل الخبرات والتجارب، على سبيل المثال عبر التـدريب لـضمان الفعالية في محاربة الإرهابيين والجريمة المنظمة .

22 – سن القوانين لمحاربة تهريب الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال والرفـع من قدرات هيئات إنفاذ القانون (بما في ذلك السلطات القضائية) لتطبيق هذه القوانين.

23 – ينبغي على المجتمع الدولي تنشيط جهوده من أجل تطوير وتنقيح آلياته التي تمكن البلدان من الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلـس الأمـن 1267، 1373 بتجميد أصول الإرهابيين ومن يدعمهم ماليا وذلك بلا إبطاء، وبصفة خاصة، ينبغي للبلدان تقديم بيانات دقيقة وموثوق بها وكاملة تحـت تصرفها عن اسم أي شخص أو منظمة أو كيان بالإضافة إلـى المعلومـات حول المشاركة في الإرهاب قبل عرضها على لجنة القرار 1267. ويجب وضع إجراءات لرفع الأسماء من القوائم.

24 – تشجيع إنشاء أجهزة محلية خاصة لإدارة الأصول المـصادرة والمـستولى عليها، والأموال الناتجة عن غسيل الأموال ، وتمويل الإرهـاب، وتهريـب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة. هذه الأموال يمكن اسـتخدامها فـي تعزيز الوسائل المخصصة لمكافحة كافة أشكال الجريمة، فضلا عن تعويض ومساعدة ضحايا الإرهاب.

25 – على المستوي الوطني ينبغي تحديد الأفراد والكيانات التي يشتبه في تمويلها الإرهاب. وعلى مستوى وحدات الاستخبارات المالية، يمكـن تقاسـم هـذه المعلومات بحرية وسرعة طبقاً لمبادئ (اجمونت)، وفـي حالـة اكتـشاف معلومات ذات صلة، ينبغي للبلدان الإبلاغ عنها من خلال القنوات الملائمة.

26 - تشجيع البلدان على إجراء دراسة جدوى تنفيذ نظام جمع وتحليل المعلومات من قبل وحدات الاستخبارات المالية للتحويلات الماليـة البرقيـة الدوليـة، لتسهيل كشف المعاملات أو الأنماط التي قد تشير لغسيل الأمـوال وتمويـل الإرهاب.

27 - إن القاعدة الأساسية للنجاح تتمثل في إستراتيجية حكومية فعالـة لمكافحـة الإرهاب تضع أهدافاً واضحة ومدروسة لكافة الإدارات والوكالات المختصة بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون وإدارات الاستخبارات والإدارات العسكرية ووزارات الداخلية والخارجية.

28 - هناك حاجة لإنشاء آليات وطنية فعالة تقوم بتنسيق الإسـتراتيجية الوطنيـة خاصة ما يتعلق بأعمال إنفاذ القانون ووكـالات الاسـتخبارات والتعـاون الدولي.

29 - تتأثر كل أمة بنجاح أو فشل الآخرين. ومن الأهمية بمكان أن يكون هنـاك آليات فعالة على المستوى الثنائي والمتعددة الأطراف تقودها إرادة سياسـية لتعزيز التعاون والتكامل في مجالات إنفاذ القـانون والمجـالات القـضائية والاستخباراتية. وهذه بدورها يمكنها أن تواجه عددا من القضايا مثل الإطار القانوني للتعامل مع الجماعات الإرهابية وشركائها ومع إجـراءات تبـادل المجرمين والرقابة على الحدود وحماية الموانئ والنقل البحري.

وهناك حاجة لعمل فعال تعاوني في كافة مراحل عمليـات مكافحـة الإرهاب الدولية بما في ذلك الفرق المتخصصة متعددة الأطراف.

30 - يتطلب النجاح تبادل المعدات والمعلومات والأساليب والوسـائل والخبـرات على المستوى الدولي. وهناك فائدة كبيرة من تأسيس مراكز لبناء القـدرات الخاصة بمكافحة الإرهاب وعقد المنتديات بهدف تحسين تشريعات مكافحـة

الإرهاب وتوفير التدريب وتبادل المعدات والأسـاليب والخبـرات الكفيلـة بالتعامل مع المنظمات الإرهابية الناشئة بما في ذلك منـع سـوء اسـتخدام شبكات النت (السيبر).

31 – من الأهمية بمكان،وعلى أساس طوعي، توفير الأموال والمـوارد الأخـرى مثل معدات التقنية العالمية لتستفيد منها الدول التي تحتاج هذه المساعدة على قدر حجم التهديد الذي تواجهه هذه الدولة ومـستوى عملياتهـا المناهـضة للإرهاب.

32 - يتعين تنفيذ إجراءات لمكافحة الإرهاب وفقا للقانون المحلي والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية، مع احترام حقوق الإنسان والإخفاق في عمل ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغريب المجتمعات فضلا عن أنه يسبب التهميش.

33 - يتمثل جزء هام من أي إستراتيجية في تحديد ومواجهة العوامل التي يمكـن استغلالها من قبل الإرهابيين في تجنيد أعضاء ومؤيدين جدد.

34 - ينتعش الإرهابيون في أضواء الدعاية بمختلف الطـرق ويمكـن أن تلعـب وسائل الإعلام والمجتمعات المدنيـة ونظـم التعلـيم دورا هامـا فـي أي إستراتيجية للتصدي لدعاية الإرهابيين ومزاعمهم في المشروعية. مع وضع قواعد إرشادية للتقارير الإعلامية والـصحفية فيمـا يحـول دون اسـتفادة الإرهابيين من الاتصال أو التجنيد أو غير ذلك.

35 - يتعين أن تكفل إي إستراتيجية لمكافحة الإرهاب أقصى درجـات الاحتـرام والحساسية والمساعدة المادية لضحايا الإرهاب .

36 - تأييد دعوة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهـد المملكة العربية السعودية لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، الذي سوف يضطلع، من بين أمور أخرى، بتنمية آلية لتبادل المعلومات والخبرات بـين الدول في مجال مكافحة الإرهاب، وربط المراكز الوطنية لمكافحة الإرهاب من أجل مكافحة الإرهاب، مع وجود قاعدة بيانات كفيلة بالاستكمال الـسريع للمعلومات الممكنة مع الأخذ في الاعتبار بأن مكافحة الإرهاب تعتبر بمثابـة جهد جماعي يتطلب أقصى درجة من التعاون والتنسيق بين الدول والاستعداد

الكامل لتبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية على الفور بين الأجهزة المتخصصة من خلال معدات آمنة.

37 - تشجيع الدول على إنشاء مراكز وطنية متخصصة في مكافحة الإرهاب ودعوتها لإنشاء مراكز مشابهة على الصعيد الإقليمي لتسهيل المشاركة في الاستخبارات، وتبادل المعلومات العملية في الوقت الفعلي، وتنمية آليات وتكنولوجيات لجمع البيانات وتحليلها بهدف القضاء المبرم على إعداد العمليات الإرهابية والتقليل من أهمية شبكات تجنيد الإرهابيين وتدريبهم ودعمهم وتمويلهم، والتنسيق بين الهيئات الدولية ذات الصلة والمراكز الإقليمية الأخرى.

38 - دعوة الانتربول للنظر في الكيفية التي يمكن من خلالها التعزيز الفعال لعمله القائم الموسع الموجه لمكافحة الإرهاب، ودعوة جميع أعضاء الانتربول إلى الإسهام الفوري والنشط في الاحتفاظ بقائمة حديثة تضم الإرهابيين المطلوبين.

39 - تشجيع الدول على اتخاذ تدابير وتشريعات وطنية قادرة على منع الإرهابيين من استخدام قوانين اللجوء والهجرة للوصول إلى مأوى آمن، أو استخدام أراضي الدول كقواعد للتجنيد، والتدريب، والتخطيط والتحريض وشن العمليات الإرهابية ضد دول أخرى.

40 - إنشاء، عندما يكون ذلك مناسبا، فرق عمل لمكافحة الإرهاب في كل بلد تتكون من عناصر من فرق عمل وإنفاذ القانون وتدريبهم على التصدي للشبكات الإرهابية.

41 - تنمية قوانين محلية بشأن مكافحة الإرهاب وذلك لتجريم جميع الأعمال الإرهابية بما في ذلك تمويل الأنشطة الإرهابية.

42 - دعم ومساعدة البلدان النامية في إنشاء آليات إنذار مبكر، وإدارة الأزمات وتحسين قدرات هؤلاء الذين يتعاملون مع الأزمات ومواقف الإرهاب.

43 - زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام لتعزيز وعي الشعوب بمخاطر الإرهـاب، وذلك حتى لا يمكن استخدام وسائل الإعلام أو التلاعـب بهـا مـن قبـل الإرهابيين.

44 - تعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية لضمان مـساهمة فعالـة فـي المشاركة في المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

45 - إن إنشاء قاعدة بيانات دولية لتنسيق الإجراءات فيما يتعلق بجوازات الـسفر المسروقة، وغيرها من وثائق السفر الأخرى، حيث يمكن تحديد مكان وأعداد تلك الجوازات بغية الحد من تنقلات الإرهابيين، وتشجيع إتباع معايير دولية لها صلة بالتكنولوجيا المتطورة، من خلال التعاون الدولي و المساعدة التقنية حيثما يتطلب الأمر لمنع تزوير جوازات الـسفر واسـتخدامها مـن قبـل الجماعات الإرهابية في التنقل من بلد لآخر.

3.6.5 التعاون على المستوى الثنائي والخليجي في مكافحة الإرهاب

أما على المستوى الثنائي والخليجي فقد قـام وزراء داخليـة دول مجلـس التعاون الخليجي بالتوقيع على الاتفاقية الأمنية لمكافحة الإرهاب، في دولة الكويـت الثلاثاء 2004م، حيث أعتبر الأمين العام للمجلس بأن هـذه الاتفاقيـة مـن أهـم الاتفاقيات منذ إنشاء المجلس، والتي تضم المملكـة العربيـة الـسعودية والكويـت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والبحرين.

وقد تناولت الاتفاقية التنسيق والتعاون في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب حيـث سيكون له اثر بارز على الأمن الداخلي وعلى صيانة مقدرات دول مجلس التعاون.

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قد اتفقت على مبدأ هذه الاتفاقية أثنـاء القمة الخليجية التي عقدت في كانون الأول 2003 في الكويت.

4.6.5 الأحداث الإرهابية التي جرت في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت

كانت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت قد تعرضتا للعديد من الأنشطة الإرهابية، مما دفع بالمملكة ودولة الكويت إلى تنسيق الجهود من خـلال التعـاون

الاستخباراتي والأمني المكثف للتصدي لهذه الظاهرة، وقد جددت كـلا الحكـومتين السعودية والكويتية آنذاك تضامنها مع بعضهما البعض رسمياً وشعبياً وإعلامياً ضد ما جرى من أحداث الإرهاب.

وقد جدد الشيخ صباح وقوف الكويت إلى جانب السعودية وأعلن عن تضامن بلاده معها في حربها ضد الإرهاب، كما أكد التزام دولة الكويت الجاد بالتعاون مع جميع القوى الإقليمية والدولية المعنية بمحاربة الإرهاب أياً كان مصدره ومبرراته.

أما عن الأنشطة الإرهابية التي قامت السلطات بالتصدي لها في كلا الدولتين على النحو التالي:

أولاً: الأنشطة الإرهابية في المملكة العربية السعودية

1- اعتداءات على إحياء سكنية يقطنها أجانب في الريـاض نفـذت فـي أيـار وتشرين الثاني2003م، وأسفرت عن مقتـل 52 شخـصا، وتبناهـا تنظـيم القاعدة.

2- 21/يوليو/1989م، تفجيرات في موسم الحج. (أسيري، 1993)

3- 1984/1/6، تهديد بوجود قنبلة في طائرة سعودية فـي مطـار الكويـت. (أسيري، 1993)

4- 1987/8/1، مهاجمة سفارتي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فـي طهران أثناء مظاهرات إيرانية عاصفة ضد أحداث مكة. (أسيري، 1993)

5- 1988/4/26م، انفجار قنبلة في مكاتب الخطـوط الجويـة الـسعودية فـي الكويت. (أسيري، 1993)

6- تسلل أربعة مسلحين إلى مقار فرع المجموعة السويسرية السويدية "ايه بـي بي" في ينبع (35 كم) شمال غرب الرياض، حيث فتحوا النار على الموظفين وقتلوا خمسة مواطنين غربيين وجرحوا ثلاثة أجانب آخرين، حيث قُتل أحد عناصر الحرس الوطني السعودي خلال التصدي لهذه العمليـة الإرهابيـة، والتي أسفرت أيضا عن إصابة 18 عنصراً آخـر مـن الأجهـزة الأمنيـة السعودية بجروح.(صحيفة الرياض، 2006)

7- 25 كانون الثاني 1996م، تفجيرات في مدينة الرياض في أبراج الخُبر وبالقرب من مقر البعثة الأمريكية. (الرشيد، 2001)

8- تشرين أول من عام 2000م، خطف طائرة سعودية على متنها 90 راكباً كانت متجهة من جدة إلى لندن. (الرشيد، 2001)

9- تشرين الثاني من عام 2000م، قتل مواطن بريطاني في مدينة الرياض. (الرشيد، 2001)

ثانياً: الأنشطة الإرهابية في دولة الكويت (أسيري، 1993)

1- بتاريخ 1982/2/26 تم اختطاف طائرة كويتية في مطار بيروت.

2- 1982/8/23م، إطلاق الرصاص على دبلوماسي إماراتي في الكويت.

3- 1982/9/16م، اغتيال دبلوماسي كويتي في مدريد.

4- 1983/12/3م، إنفجارات في سبعة أماكن متفرقة من الكويت، ومن ضمنها السفارتين الأمريكية والفرنسية، وبرج المراقبة في مطار الكويت الدولي، ومصفاة نفط، حيث قُتل في هذه التفجيرات 5 أشخاص، وجرح 63 شخصاً.

5- 1984/12/4، اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية، واقتيادها إلى طهران، حيث قتل اثنان من راكبيها.

6- 1985/3/1، اغتيال دبلوماسي عراقي وابنه في الكويت.

7- 1985/5/25، محاولة اغتيال أمير الكويت بالاعتداء على موكبه، حيث قتل 3 أشخاص وجرح 15 شخصاً.

8- 1985/7/11، انفجار في مقهيين شعبيين ومقتل 10 أشخاص.

9- 1985/7/11م، اختطاف دبلوماسي كويتي في بيروت.

10- 1986/6/17م، انفجار في أربعة أماكن مختلفة في ميناء الأحمدي وحقول المقوع.

11- 1987/7/19، 3 إنفجارات في مدينة الكويت، وخسائر مادية.

12- 1987/11/3، انفجار سيارة ملغمة قرب مبنى وزارة الداخلية، وإصابات مادية.

13- 5-1988/4/20م، اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية.

14- 1988/4/26، انفجار قنبلة استهدفت مكاتب الخطوط الجوية السعودية في الكويت.

15- 1988/5/18م، انفجار سيارة مفخخة قرب مكاتب الخطوط الجوية الكويتية.

16- 1992/12/1م، اكتشاف كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر في منطقة الصليبية.

مفتي المملكة العربية السعودية يفتي بحرمة التستر على الإرهابيين

لأن الإسلام هو دين سمح، فقد تصدى علماء الدين في كل من المملكة ودولة الكويت للإرهاب، وذلك من خلال عدة فتاوى تقضي بتحريمه.

فقد أفتى مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حرمة كتمان التبليغ عن المجرمين والإرهابيين والتستر عليهم .لافتاً إلى أن أهل العلم مجتمعين ومنفردين أنكروا جرائمهم كتكفير المسلمين وقتلهم المستأمنين وإعلانهم استهداف بعض الأماكن والأشخاص بالقتل والتفجير والتدمير واعتدائهم على الممتلكات العامة وعلى أماكن حفظ الأمن وترويعهم للآمنين. واستدل بقول الله تعالى ﴿ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ ﴾ (الأنعام: 151)، وقوله تعالى ﴿ وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمٗا ﴾ (النساء: 93)، وأشار إلى أن أعظم خطر اشتد أثره على الإسلام ما ذهب إليه بعض أبناء المسلمين ممن استهوتهم شياطين الإنس والجن فصدوهم عن الصراط المستقيم حتى عادوا أسلحة موجهة ضد الإسلام وأهله، كما أفتى علماء الدين في دولة الكويت بحرمة الدم المسلم، واعتبروا بأن ما يُسمى حالياً بالجهاد ما هو إلا ضرب من الحرابة.(عبدالله، 2009)

7.5 ترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت (المالك، 2000)

لقد كان للدبلوماسية المرنة في المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الذي كان ولياً للعهد آنذاك أكبر الأثر في تحقيق إنجاز تاريخي باهر، وكان هذا الحدث هو الأبرز خليجياً وعربياً حينذاك.

وقد جاء هذا النجاح بعد توقيع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بتاريخ 2000/7/2م على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما، والتي تمت في الكويت بحضور أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وجلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي كان يشغل حينذاك منصب ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وبحضور الشيخ سعد العبدالله الصباح الذي كان حينها ولياً للعهد في دولة الكويت ورئيساً لمجلس الوزراء الكويتي، وقد وقعت هذه الاتفاقية وسط ترحيب كبير وأجواء ومشاعر من الفرح والتفاؤل عكست عمق العلاقات الوثيقة التي تربط البلدين الشقيقين المملكة والكويت.

وتضع هذه الاتفاقية نهاية سعيدة لترسيم الحدود بين البلدين، وتنهي 80 عاماً من الاتفاقات المتعلقة بمسائل الحدود بينهما، و34 عاما دار فيها الجدل حول الجرف القاري بين البلدين.

ولا شك أن إبرام هذه الاتفاقية الحدودية يعود للمساعي الحثيثة والجهود المتواصلة لقيادة البلدين وحرصهما على السعي من أجل حل الأمور المتعلقة بمسائل الحدود بالطرق السلمية خدمة لمصالح كلا البلدين والشعبين، ومن وتوفير مزيد من الرخاء والازدهار والأمن والاستقرار في المنطقة ورغبة في تعزيز العلاقات الخليجية وترسيخاً لمبدأ الوحدة.

وبحق أن الاتفاقية الحدودية البحرية بين المملكة والكويت تعتبر إضافة جديدة في مسيرة العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، كما أنها تعزز مسيرة العمل الخليجي المشترك. وقد أبرزت العديد من الجهات الرسمية والإعلامية هذا الخبر، الذي اعتبرته بمثابة قفزة كبيرة في مسيرة العلاقات العربية العربية، كما رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية بهذا الاتفاق.

وقد أشادت جميع الصحف العربية بهذا الاتفاق وأبرزته على صفحاتها الأولى، واعتبرت الاتفاق بأنه انجاز باهر لما يتضمنه من حكمة نجحت في تفكيك قنابل الحدود الموقوتة التي تفرق الأمة العربية وتنهكها، وأكدت في معظمها على أن تسوية ملف الحدود بين السعودية والكويت جاء لتوفر الإرادة المشتركة والجدية في تأمين الاستقرار والتفاهم حول الاستفادة من حقل الدرة الغني بالنفط والغاز. وتعتبر هذه الخطوة حافزاً مشجعاً لبقية دول مجلس التعاون على تسوية خلافاتها الحدودية عبر الحوار والتفاهم وتنهي التوتر وتفتح الباب واسعاً أمام العلاقات الصحية بين الدول المعنية.

وقد أبرزت الصحف الكويتية آنذاك في صفحاتها الأولى هذه الاتفاقية حول المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية والكويت الذي تم توقيعه بين البلدين. وقد وصفتها بالتاريخية، كما أبرزت صفحاتها الأولى والداخلية بالصور الملونة توقيع الاتفاق وتفاصيله بشكل موسع مع ردود الأفعال الكويتية والسعودية والعربية ممثلة برد فعل الجامعة العربية والتي وصفته بالانجاز التاريخي الذي يضاف إلى الانجازات السابقة.

الخاتمة

ترتكز العلاقات السعودية الكويتية على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية- تاريخية- دينية- اقتصادية–أمنية- سياسية، وتعكس هذه العلاقة المميّزة رؤى مشتركة تجمع كل منهما أهمها، حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، لذا يمكن القول بأنها علاقة فريدة ومتميّزة بحق.

وإيماناً من كلا البلدين ورغبة منهما في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة وأهمها، الأمنية والدفاعية في خضم أزمات وصراعات تحيط بالمنطقة وتؤثر عليها بأشكال عدة، اتفقت إرادة القيادة السياسية في كلا البلدين مع باقي القيادات السياسية في دول الخليج على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام 1981م، ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنه الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات دول المجلس الست على المستوى الرسمي والشعبي على جميع الأصعدة (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية، الثقافية، القضائية...الخ.

أما عربياً، فقد أدرك كلا البلدين ومنذ تأسيس كل منهما على أهمية العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي، لذا فقد سعت المملكة مع ست دول عربية مستقلة آنذاك للاجتماع في محاولة صادقة لوضع آلية لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك ولخدمة مصالح هذه الدول وقضاياها، فكان إنشاء (جامعة الدول العربية) والتوقيع على ميثاقها عام 1945م، والتي انضمت إليها دولة الكويت عام 1961م، وذلك بعد نيل استقلالها مباشرةً، إيماناً بحتمية الترابط وضرورة التضامن ووحدة الصف العربي، كما أولى كلا البلدين اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى.

أما على الصعيد الإسلامي، فإن المشهد لا يختلف كثيراً، فقد كرس كلا البلدين طاقاتهما، وسخرتا مواردهما سياسياً واقتصادياً لخدمة قضايا العالم الإسلامي استناداً إلى حقيقة الانتماء إلى عقيدة واحدة، وأن التكافل الإسلامي هو السبيل لاستعادة المسلمين لمكانتهم وعزتهم. وذلك من خلال المؤسسات الإسلامية الحكومية وغير الحكومية ومنها رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث احتضنت المملكة العربية السعودية مقريهما.

أما على الصعيد الدولي، فقد حرص البلدين على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورهما المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي.

المراجع

أ- المراجع العربية

أبو علية والنتشة، عبدالفتاح ورفيق، (1999)، **المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين**، الأمانة العامة، الرياض.

أسيري، عبدالرضا، (1993)، **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة (انجازات-إخفاقات-تحديات)**، جامعة الكويت، ط2.

الباز، علي، (2008)، **النظام الدستوري والسياسي الكويتي: تطوراته الدستورية والسياسية منذ نشأة الدولة وحتى نفاذ دستورها الدائم (1756-1963)**، ط1، جامعة الكويت، الكويت.

البرجس، حمود، (1986) **مسيرة 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة**، وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

الجمل، يحيى، (1971)، **النظام الدستوري في الكويت**، الكويت.

الحوفي، محمد، **التيارات المذهبية بين العرب والفرس**، الدار القومية للطباعة.

الرشيد، مضاوي، (2001)، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، ط1، دار الساقي.

الرشيدي، أحمد، (2003)، **مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة**، العدد 34، ط1، التقرير الاستراتيجي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

الرواف، عثمان، (1999)، **علاقة العروبة والإسلام وموقف المملكة في قضايا التضامن العربي الإسلامي**، من بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الأمانة العامة، الرياض.

الرويفي، محمد، (1975)، **محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية**، مكتبة المعارف، الرباط.

السعدون، خالد، (1983)، **العلاقات بـين نجـد والكويـت، 1902-1922**، ط1، الرياض، مطبوعات دائرة الملك عبدالعزيز.

السعيد، نعمة، (1968)، **النظم السياسية في الشرق الأوسط**، بغداد، شركة الطبـع الأهلية.

السماري والجهيمي، فهد وناصر، (2002)، **المملكة العربية السعودية فـي عهـد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود**، ط2، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز.

السويدي، جمال، (1999)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، ط2، مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإسـتراتيجية، أبوظبي.

آل سعود، هيا، (1995)، **المملكة العربية السعودية- النهضة الشاملة فـي عهـد الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود**، الرياض، دار وحيد يوسف للطباعة.

الشمري، غسان، (2000)، **انبعاث أمة: استقرار السعودية وتطورها في ظل الملك المؤسس وخادم الحرمين الشريفين**، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن.

الشهري، سعد، (2002)، **أمن الخليج العربي**، برنامج الدراسات الإستراتيجية، كلية الحرب الأمريكية، بنسلفانيا.

الصبيحي، حسن، (1993)، **الكويت 1756-1992 إبحار في السياسة والتـاريخ**، ط1، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي.

العلوي، جميل، (1997)، **المياه في شبه الجزيرة العربية**.

العيدروس، محمد، (2002)، **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، ط1، دار العيدروس للكتاب الحديث، دبي.

الفايز، عبدالعزيز (2009)، **حوار مع سفير خادم الحرمين**، صحيفة الراي، العـدد 10941، الكويت.

الرازي، أبو بكر، **(1962)، معجم مختار الصحاح**، طبعة 11، القاهرة.

المجذوب، محمد، (1978)، **العلاقات الدولية**، مكتبة مكاوي، بيروت.

المالك، خالد، (2000)، **الصحف العربية تواصل اهتمامها بتوقيع اتفاقية الحدود البحرية بين المملكة والكويت سمو ولي العهد حقق حلولاً لمشاكل مستعصية للانفتاح على العصر والتقدم**، صحيفة الجزيرة، العدد 10142، ط1، الرياض.

المبدي، يحيى، (2001)، **مفهوم الإرهاب .. بين الأصل والتطبيق**، موقع اسلام اون لاين، ثقافة وفن، مفاهيم ومصطلحات، سياسية واقتصادية.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout&cid=1184649212228

الذنيبات، محمد، صحيفة الغد، (2009)، **الكويت: التحول من مجتمع قبلي صغير الى دولة عصرية حديثة،** العدد 67803.

http://www.alghad.com/?news=67803

الهور وموسى، منير وطارق، (1986م)، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947-1985م)،** ط2، دار الجليل للنشر، عمان.

النحو، خالد، (2005)، **النظام القانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وموقف اليمن منه**، رسالة ماجستير، مصر.

النعيم، مشاري، (1999)، **الحدود السياسية السعودية_البحث عن الاستقرار**، ط1، دار الساقي، لبنان.

النقيب، خلدون، (1996)، **صراع القبيلة والديمقراطية حالة الكويت**، دار الساقي، الكويت.

الهيتي، صبري، (1980)، **العداء الفارسي للأمة العربية**، مجلة الساهرون، دائرة التوجيه السياسي، العدد15.

الهيتي، صبري، (2004)، **الخليج العربي أرضه وسكانه واقتصادياته**، ط1، الأردن، مؤسسة الوراق.

إيان سيمور، (1983)، **الأوبك: أداة تغيير**، ترجمة عبدالوهاب الأمين، الكويت

بدوي، أحمد، (1974)، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، مادة "رهب".

بدوي، محمد طه، (1972)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة، بيروت.

برهوم، محمود، (1991) **نافذة على أزمة الخليج-خفايا وحقائق**، عمان، مركـز الفارس للتصميم والطباعة، عمان.

بيرين، جاكلين، (1963)، **اكتشاف جزيرة العرب، خمسة قـرون مـن المغـامرة والعلم**، ترجمة قدري قلمجي، دار الكاتب العربي، بيروت.

دارة الملك عبدالعزيز(د.ت) **المملكة العربية السعودية في عهد خـادم الحـرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود**، ط2، الرياض، مطبوعـات دارة الملك عبدالعزيز.

ربيع، حامد، (1971)، **التعاون العربي والسياسية البترولية،** القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.

رضا، عادل، (1969)، **قضايا ومناقشات**، دار الكاتب العربي للطباعـة والنـشر، القاهرة.

ساعاتي، أمين، (1991)، **الحدود الدولية للمملكة العربية الـسعودية_التـسويات العادلة**، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، ط1، القاهرة.

سلطان، خالد، (2008)، **التطور السياسي لإمارة الكويت ومـشكلاتها الحدوديـة (1914-1961)**، موسوعة مقاتل من الصحراء، الإصدار التاسـع، متـوفر عبر.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/2/doc03.doc_cvt.htm

سلطان، خالد، (2008)، **النشأة التاريخية للكويت (الكيان والتـسمية)**، موسـوعة مقاتل من الصحراء، الإصدار التاسع، متوفر عبر.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/1/sec02.doc_cvt.htm

شكري، محمد، (1991) **الإرهاب الدولي**، ط1، دار العلم للملايين،بيروت.

شركة آرامكو، (2006)، **الزيت والغاز في المملكة فـي 2006، أرقـام مهمـة**، المركز الإعلامي، حقائق وأرقام، متوفر عبر.

شفيق، علي، (1989)، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت.

شكري وناصف، محمد ومصطفى، (1978)، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

http://www.saudiaramco.com/irj/go/km/docs/SaudiAramcoPublic/FactsAndFigures/F%26F2006/KeyFiguresAr.pdf

طاشكندي، احمد، (1982)، **الإستراتيجية النفطية السعودية ومنظمة الأوبك**، جدة، مطبوعات تهامة، ط1.

عبدالله، عبدالعزيز (2009)، **مفتي السعودية: كتمان التبليغ عن الإرهابيين وعدم تبيان خطرهم حرام شرعا،** جريدة الصباح، العدد 494.

عزالدين، أحمد، (1995)، **الإرهاب في الشرق الأوسط**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد13، القاهرة.

عطار، طلال، (1999) **جامعة الدول العربية بين الواقع والتحدي**، ط1، جدة.

قدورة، زاهية، (1987)، **شبه الجزيرة العربية-كياناتها السياسية**، ط1، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

مارسيل، ميرال، (1986)، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية،** ترجمة حسن نافعة، المستقبل العربي، مجلة الوطن العربي.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2009)، الأمانة العامة، **المنطلقات والأهداف**.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2004)، **التوزيع العمري لإجمالي السكان،** الأمانة العامة، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الفصل الأول، الإحصاءات السكانية والحيوية، النشرة الإحصائية، جدول2.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2004)، **جملة السكان**، الأمانة العامة، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الفصل الأول، الإحصاءات السكانية والحيوية، النشرة الإحصائية، جدول1.

جامعة الدول العربية،(1998)، **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، مجلس وزراء الداخلية والعدل، وثائق، اتفاقيات.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2007)، **دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مجالات وإنجازات التعاون، السياسية الخارجية.

http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=48

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2009)، **النظام الأساسي**. الأمانة العامة.

http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=1

مكتبة الكونجرس، (2006)، **صورة جانبية، العربية السعودية**، قسم البحوث الإتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية.

مقبل، فهمي، (2002)، **دور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في دعم القضية الفلسطينية ونصرتها**، جامعة الملك فيصل، الإحساء.

مركز الدراسات والمعلومات، (2005)، **المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب**، وثائق المؤتمر، توصيات ورش عمل المؤتمر، وزارة الخارجية السعودية، الرياض.

منجود، مصطفى، (1991)، **مفهوم الإرهاب في الإسلام**، ورد في ظاهرة الإرهاب السياسي، إكرام بدر الدين، دار الثقافة العربية.

منظمة المؤتمر الإسلامي، (2009)، **نبذة عن منظمة المؤتمر الإسلامي**، متوفر عبر:

http://www.oic-oci.org/page_detail.asp?p_id=56

هلال، رضا، (1991) **الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثورة**، دار الجليل، بيروت.

http://www.ctic.org.sa/arabic.asp

وزارة الخارجية الكويتية، (2006)، **الموقع الجغرافي**، الصفحة الرئيسية، معلومات جغرافية، متوفر عبر:

http://www.mofa.gov.kw/MOFA/index.php?option=com_content&view=article&id=23&Itemid=32

ب: المراجع الأجنبية

Christopher and Payne, Dobson and Ronal, (1982), **The Terrorists, Their Weapons, Leaders and Tactics**, New York, Facts on File, Inc.

Hutchincon, Martina, (1972) **The Concept of Revolutionary Terrorism**, Journal of conflict Resolution, Vol. 16.

Jenkins, Brian, (1974), **International Terrorism, A New mode of conflict**, California Arms Control and Foreign Policy Seminar, 21-31 Mars, Calif, Rand.

Johan lowenhardat, **Decision Making in Sovit Politics**, The Macmillan Press, London.

leiden and Schmit, carl, (1978) **The Politics of Violence, Revolution in Modern World**, Newgersy, General Learning Press, 1978, P.30.

Non-Aligned Movement summit, (2006), attended by U.S. foes and allies alike, October 13.

Walter, Eugen, (1979) **Terror and Resistance**, A study of Political Violence, N. Y, Oxford University Press.

Library of Congress, (2006), Federal Research Division, **Country Profile: Saudi Arabia**.

Alshehri, Saad, (2002), **Security of The Arabian Gulf** , USAWC strategy research project, U.S. Army War College, Pennsylvania.

الملحق (أ)
جداول تخص الدراسة

جدول رقم (1)

احتياطي النفط للأعوام (1996-2004)

بليون برميل نهاية كل عام

السنة / الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
السعودية	261.5	261.5	261.5	263.5	-	28366.94	46201.69	46207.03
الكويت	96.5	96.5	96.5	96.5	-	-	-	-

مجلس التعاون لدول الخليج، الأمانة العامة، إدارة الإحصاء، قواعد المعلومات الإحصائية، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، النشرة الإحصائية، إحصائيات دول مجلس التعاون، الفصل الرابع : الإحصاءات الاقتصادية و المالية والنفط والغاز، النفط، احتياطي النفط

جدول رقم (2)

كميات النفط المنتجة

ألف برميل يومياً

السنة / الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
السعودية	8149	8389	8280	7699.6	8100	7887	7093	8410	8897
الكويت	2051	2089	2052	1882.9	1984.5	1947.6	1745.9	2107.9	2287.6

مجلس التعاون لدول الخليج، الأمانة العامة، إدارة الإحصاء، قواعد المعلومات الإحصائية، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، النشرة الإحصائية، إحصائيات دول مجلس التعاون، الفصل الرابع : الإحصاءات الاقتصادية و المالية والنفط والغاز، النفط، إنتاج النفط

جدول رقم (3)

الإيرادات النفطية

مليون دولار

السنة الدولة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
السعودية	21333.3	27852.53	57179.7	49044	44293.3	61600	61600
الكويت	8249.16	11594.7	17661.9	16001.5	17288.4	20087.7	26015.1

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج، الأمانة العامة، إدارة إدارة الإحصاء، قواعد المعلومات الإحصائية، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، النشرة الإحصائية، إحصائيات دول مجلس التعاون، الفصل الرابع : الإحصاءات الاقتصادية و المالية والنفط والغاز، النفط، الإيرادات النفطية

جدول رقم (4)

إنتاج الغاز الطبيعي

مليون قدم مكعب يومياً

السنة الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
السعودية	-	-	4885.5	-	-	29238	-	-	975760
الكويت	576.7	-	1072.1	981.3	1042.7	1020.2	915	1066.1	-

مجلس التعاون لدول الخليج، الأمانة العامة، إدارة الإحصاء، قواعد المعلومات الإحصائية، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، النشرة الإحصائية، إحصائيات دول مجلس التعاون، الفصل الرابع : الإحصاءات الاقتصادية و المالية والنفط والغاز، النفط، إنتاج الغاز الطبيعي

جدول رقم (5)

احتياطي الغاز الطبيعي

ألف بليون قدم مكعب يومياً

السنة / الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
السعودية	189.2	188.6	204.1	204.1	-	224179	230623
الكويت	52.6	52.4	52.4	52.4	-	-	-

مجلس التعاون لدول الخليج، الأمانة العامة، إدارة الإحصاء، قواعد المعلومات الإحصائية، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، النشرة الإحصائية، إحصائيات دول مجلس التعاون، الفصل الرابع : الإحصاءات الاقتصادية و المالية والنفط والغاز، النفط، احتياطي الغاز الطبيعي

ملحق (ب)

حدود المملكة العربية السعودية مع الكويت

والتي حددتها اتفاقية العقير 2 كانون الأول 1922م.

حدود المملكة العربية السعودية مع الكويت
والتي حددتها اتفاقية العقير 2 كانون الأول 1922م.



ملحق (ج)

وثيقة

نص اتفاقية العقير

في شأن تعيين الحدود، بين الكويت ونجد

وإعادة النظر في الحدود، بين نجد والعراق

في 2 ديسمبر 1922

وثيقة

نص اتفاقية العقير

في شأن تعيين الحدود، بين الكويت ونجد

وإعادة النظر في الحدود، بين نجد والعراق

في 2 ديسمبر 1922

تبتدئ حدود نجد والكويت، من ناحية الغرب، من ملتقى وادي العوجة، بالباطن، تاركة الرقعي لنجد. وتسير من هذه النقطة على خط مستقيم، إلى حيث تلتقي بالخط التاسع والعشرين، عرضاً، من الأرض، بنصف الدائرة الحمراء، المشار إليها بالمادة الخامسة من الاتفاق الإنجليزي ـ التركي، المؤرخ في يوليه 1913ـ الدائرة الحمراء مركزها قلب مدينة الكويت، ونصف قطرها أربعون ميلاً ـ وهذا الخط يستمر إلى الجانب من نصف الدائرة، حتى يصل إلى النقطة، التي تنتهي عند الساحل، جنوب رأس القليعة، وهذا الحدّ الجنوبي، لا نزاع فيه لأراضي الكويت. أما الأراضي التي يحدّها خط العرض المذكور من الشمال، والتي يحدّها، غرباً، ضلع من الأرض، يسمى الشق، وشرقاً، البحر، وجنوباً خط يمر، غرباً بشرق، من الشق إلى عين العبد، ومنها إلى الساحل، شمالي رأس مشعاب. فهذه الأرض، تعتبر مشتركة بين حكومة نجد والكويت، ولهما فيها الحقوق المتساوية، إلى أن يتفق اتفاقاً آخر بين نجد والكويت بخصوصها .

حُرر في بندر العقير، واتفق عليه من قِبل مندوبي حكومتَي الطرفَين، في 2 ديسمبر 1922، الموافق 12 ربيع الثاني سنة 1341 هـ .

الوكيل السياسي في الكويت	المندوب من قِبل سلطان نجد
ميجور جى. سي. مور	عبدالله سعيد الدملوجي

أوافق على مضمون هذه الاتفاقية

أحمد الجابر الصباح	عبدالعزيز بن سعود
أمير الكويت	سلطان نجْد وملحقاتها

ملحق (د)

خارطة الحدود الجغرافية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

خارطة الحدود الجغرافية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

